الأمم المتحدة

A/64/566

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٤

ثانيا - أداء الولاية ٥

ألف - لمحة عامة ٥

باء - تنفيذ الميزانية ٦

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي ١٠

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات ١١

هاء - مبادرات دعم البعثة ١٢

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٣

250110 200110 09-64601 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثالثا – أداء الموارد ٨٤
ألف – الموارد المالية ٨٤
بـاء – نمط الإنفاق الشهري. ٨٥
جيم – الإيرادات والتسويات الأخرى ٨٧
دال – الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي ٨٧
رابعا – تحليل الفروق. ٨٨
خامسا – الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها ٩٣

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وقد تم ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمجمعة حسب العناصر التالية: عملية السلام، والأمن، والحوكمة، والمساعدة الإنسانية، والإنعاش وإعادة الإدماج، والدعم.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣٠٠ ٢١٠,١	٢٩٨ ١٩٤,٩	٢ ٠١٥,٢	٠,٧
الموظفون المدنيون	١٨٨ ٤٥٢,٠	١٩٣ ٠٧٥,٨	(٤ ٦٢٣,٨)	(٢,٥)
التكاليف التشغيلية	٣٨٨ ٢٣١,٦	٣٦٩ ٢١٧,٥	١٩ ٠١٤,١	٤,٩
إجمالي الاحتياجات	**٨٧٦ ٨٩٣,٧**	**٨٦٠ ٤٨٨,١**	**١٦ ٤٠٥,٥**	**١,٩**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٥٥٣,٥	٢٠ ٧٩٧,٢	(٢ ٢٤٣,٧)	(١٢,١)
صافي الاحتياجات	**٨٥٨ ٣٤٠,٢**	**٨٣٩ ٦٩١,٠**	**١٨ ٦٤٩,٢**	**٢,٢**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٨٧٦ ٨٩٣,٧**	**٨٦٠ ٤٨٨,١**	**١٦ ٤٠٥,٥**	**١,٩**

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمدة[أ]	المقررة	الفعلية (متوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية)[ب]
المراقبون العسكريون	٧٥٠	٦٢٥	٥٧٥	٨,٠
الوحدات العسكرية	٩ ٢٥٠	٨ ٧٤٥	٨ ٦٩٧	٠,٦
شرطة الأمم المتحدة	٧١٥	٧١٥	٦٥٤	٨,٦
الموظفون الدوليون	٩٩٥	٩٩٥	٧٥٨	٢٣,٨
الموظفون الوطنيون	٢ ٨١٣	٢ ٨١٣	٢ ٤٢٢	١٣,٩
متطوعو الأمم المتحدة	٣٥٣	٣٥٣	٢٥٣	٢٨,٣
الوظائف المؤقتة[ج]				
الموظفون الدوليون	٤٢	٤٢	٢١	٥٠,٢
الموظفون الوطنيون	٤٧	٤٧	٥	٨٩,٤
الأفراد المقدمون من الحكومات	٤٠	٤٠	٢٣	٤١,٧
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع خامسا من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا – مقدمة

١ – وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في الوثيقة (A/62/785 و Corr.1)، وبلغ إجماليها ٩٠٠ ٢٦٥ ٨٣٨ دولار (صافيها ٧٠٠ ٧٢٥ ٨١٨ دولار). وتغطي هذه الميزانية تكاليف نشر ٦٢٥ مراقبا عسكريا و ٧٤٥ ٨ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧١٥ من أفراد الشرطة، و ٩٩٦ موظفا دوليا، و ٨١٣ ٢ موظفا وطنيا، و ٣٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٠ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٨٩ وظيفة مؤقتة (٤٢ موظفا دوليا، و ١٥ موظفا وطنيا من الفئة الفنية، و ٣٢ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة). وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الجمعية العامة أن تخصص مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٧٢٠ ٨٢٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، (A/62/781/Add.16) الفقرة ٥٧.

٢ - وخصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٢/٢٦٧ مبلغا إجماليه ٨٢٠ ٧٢٠ ٦٠٠ دولار (صافيه ٨٠١ ٨٧٠ ٣٠٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقُسم مجموع المبلغ كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

٣ - واستنادا إلى نمط الإنفاق السائد خلال الأشهر السبعة الأولى من الفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كان من المتوقع أن تظهر حالات نقص كبير في تمويل ثلاثة مجالات رئيسية هي تكاليف الموظفين والوقود واستئجار الطائرات. وتبعا لذلك، طلب الأمين العام في مذكرة تتعلق بترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/756) أن تخصص الجمعية العامة مبلغ ١٠٠ ١٧٣ ٥٦ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، زيادة على مبلغ ٨٢٠ ٧٢٠ ٦٠٠ دولار الذي سبق اعتماده لنفس الفترة بموجب أحكام القرار ٦٢/٢٦٧.

٤ - واستنادا إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/777 الفقرة ١٢)، خصصت الجمعية العامة مبلغا إضافيا قدره ١٠٠ ١٧٣ ٥٦ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة قيد النظر. وقررت الجمعية أيضا أن تقسم على الدول الأعضاء، في شكل أنصبة مقرره، مبلغا إضافيا قدره ٧٩٠ ٥٥٥ ٥٠ دولارا للفترة المذكورة.

٥ - وبلغ مجموع المبلغ الذي قُسم على الدول الأعضاء كأنصبة مقرره للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما قدره ٣٩٠ ٢٧٦ ٨٧١ دولارا.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٦ - حدد مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥) ومدّدها بموجب قرارات لاحقة. وحُددت الولاية المتعلقة بفترة الأداء بموجب القرارين ١٨١٢ (٢٠٠٨) و ١٨٧٠ (٢٠٠٩).

٧ - وأُسندت إلى البعثة ولاية مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام يتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلام والاستقرار الدائمين وبناء السودان المزدهر والموحّد القائم على أساس احترام حقوق الإنسان وضمان الحماية لجميع المواطنين.

٨ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عدد من الإنجازات من خلال تحقيق نواتج رئيسية متصلة بهذا الهدف على النحو المبين في الأطر الواردة أدناه. وترد هذه الأطر مجمّعة حسب العناصر التالية: عملية السلام؛ والأمن؛ والحوكمة؛ والمساعدة الإنسانية؛ والإنعاش وإعادة الإدماج؛ والدعم.

٩ - ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء الفعلي مقارنة بالأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويقارن تقرير الأداء، بصفة خاصة، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم المحرز فعلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير قياسا إلى الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج المنجزة فعلا بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

١٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التطورات والأحداث الخارجية التي أثرت في البيئة التي تعمل فيها البعثة، ومن ثم في قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. ويرد تفسير تلك الآثار في أطر الميزنة القائمة على النتائج، كما يرد أدناه بيان أهم المسائل والإنجازات بمزيد من التفصيل.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق المزيد من التقدم على مستوى الإعداد للعملية الانتخابية ومساندتها. واعتمد المجلس الوطني قانون الانتخابات في تموز/يوليه ٢٠٠٨ ثم أنشئت في وقت لاحق كل من المفوضية القومية للانتخابات ومجلس شؤون الأحزاب السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ١ حزيران/يونيه، قام مجلس شؤون الأحزاب السياسية بمنح شهادات التسجيل لمزيد من الأحزاب السياسية، بحيث ارتفع العدد الإجمالي للأحزاب المسجلة إلى ٦٨ حزبا.

١٢ - وأنشأت المفوضية القومية للانتخابات لجانا عليا في جميع الولايات فضلا عن لجنة إقليمية عليا لجنوب السودان في جوبا. وعُقدت مشاورات مع ممثلين عن حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان من أجل تزويد الأمم المتحدة بمزيد من التوضيحات بشأن نطاق طلبات المساعدة الانتخابية وجدولها الزمني. إضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات شهرية في الخرطوم وجوبا مع الجهات المانحة وممثلي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ضمن إطار فريق الجهات المانحة المعني بالانتخابات بشأن الإطار التشريعي والنظم الانتخابية وتحديد الهوية وتنسيق المساعدة المقدمة للعملية الانتخابية.

١٣ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أعلن المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء نتائج التعداد السكاني القومي الخامس في السودان. وتشير نتائج التعداد إلى أن العدد الإجمالي للسكان يبلغ ٣٩,٢ مليون نسمة، حيث يبلغ عدد السكان في شمال السودان ٣٠,٩ مليون نسمة (٧٩ في المائة)، وفي جنوب السودان ٨,٣ ملايين نسمة (٢١ في المائة). وأعرب مسؤولون كبار في الحركة الشعبية لتحرير السودان علنا عن تشكيكهم في النتائج ويظلون حتى الآن معارضين لاستخدامها لأغراض تقاسم السلطة. وعقب الإعلان عن نتائج التعداد ورفضها لاحقا من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، تحول التركيز إلى بدء تشغيل اللجان الانتخابية العليا في مختلف الولايات. وبحلول نهاية فترة الأداء، لم تكن مسألة التعداد قد أثرت في احتياجات الدعم القائمة.

١٤ - وكان التقدم المحرز في نشر الوحدات المتكاملة المشتركة بطيئا. وباستثناء الوحدة المتكاملة المشتركة في أبيي، ظلت تلك الوحدات عموما دون تدريب أو موارد، كما كانت غير متكاملة. ويظل ما تبذله السلطات المعنية من جهود وما تقدمه من موارد لتعزيز النشر دون المستوى الكافي حتى الآن. وتدل الصدامات التي وقعت في ملكال وأبيي على أن افتقار الوحدات المتكاملة المشتركة إلى القيادة والسيطرة والتكامل أصبح مصدرا لعدم الاستقرار في مناطق معينة. ونظرا لذلك، فقد تسببت تلك الوحدات في بعض الحالات في زيادة تدهور الأوضاع التي تتسم أصلا بالهشاشة.

١٥ - وشهدت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات البعثة تدهورا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي جنوب السودان، تصاعدت حدة النزاعات المحلية الدفينة بين القبائل إلى موجات عنف لم يسبق لها مثيل في ولايات جونقلي وواراب والبحيرات وأعالي النيل. واندلعت أعمال عنف بين القبائل شاركت فيها أعداد كبيرة من القوات المقاتلة المدججة بالسلاح على طول الحدود بين جنوب كردفان وجنوب دارفور في شمال السودان. ونتيجة لذلك، كثفت البعثة الأنشطة الموكولة إليها فيما يتعلق بإدارة النزاعات وحماية المدنيين، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية المختصة. فعلى سبيل المثال، أنشأت البعثة قواعد عمليات مؤقتة في جونقلي في إطار خطة تحقيق الاستقرار في جونقلي، وزادت من وتيرة الدوريات الجوية المتنقلة في كافة أنحاء الولاية من أجل زيادة الوعي بالوضع الميداني والإنذار المبكر بشأن بؤر النزاع المحتملة. واستجابة لهذه التطورات، تم إيفاد موظفي البعثة إلى المواقع ذات الصلة في ولاية جونقلي (أكوبو وبيبور) من أجل التحقيق في الأعمال المروعة المرتكبة ضد المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال. وكثفت البعثة أنشطة الدعوة والتنسيق مع السلطات المحلية ونظمت مؤتمرات للسلام واجتماعات بين زعماء القبائل ومعهم من أجل التصدي لحلقة العنف ووضع حد لها.

١٦ - وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن افتراضات التخطيط الأولية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كانت تشير إلى أن قدرة السلطات الوطنية في الجنوب على الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الحماية ستزداد بصورة تدريجية في حين كان من المتوقع أن تتناقص الحاجة إلى دور التنسيق الذي تضطلع به البعثة. و لم تتحقق هذه التوقعات. علاوة على ذلك، أدت الأزمتان العالميتان الاقتصادية والغذائية إلى ظهور جانب التنافس على الموارد، مما ساهم في تفاقم النزاعات القبلية أو السياسية القائمة.

١٧ - وقدمت البعثة دعمها لأنشطة تعليم الحدود بين الشمال والجنوب من خلال إتاحة وسائل رسم الخرائط والتقاط الصور بواسطة السواتل، فضلا عن توفير التدريب في مجال نظم المعلومات الجغرافية، وعقد حلقات عمل بشأن تعليم الحدود. ومن المتوقع أن توسع البعثة نطاق دعمها في مجالات توفير مزيد من التدريب والخدمات المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية، بما في ذلك عمليات تعليم الحدود، ورسم الخرائط بمقياس كبير، والتحليل الثلاثي الأبعاد، ومحاكاة الطيران في أنشطة تعليم الحدود وتقديم الدعم اللوجستي لها (زمن البث والمقومات الهندسية والخبرة التقنية).

١٨ - واتفقت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على تحديد تاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. وتمشيا مع نهج ''المناطق الثلاث أولا''، أُطلقت عملية نزع السلاح والتسريح في منطقة الدمازين (ولاية النيل الأزرق)، أعقبها إنشاء مزيد من مواقع نزع السلاح والتسريح في ولاية جنوب كردفان وفي جوبا (ولاية وسط الاستوائية). وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان قد جرى تسريح مجموع ٦ ٥٦٦ من قدامى المقاتلين وأفراد الجماعات ذات الاحتياجات الخاصة، ومنهم ٩٨٦ من النساء و ٩٤٤ من المعوقين. بيد أن البرنامج لم يتمكن من إنجاز الدفعة المقررة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب التأخر في بدء عمليات نزع السلاح والتسريح، الذي يعزى أساسا إلى عزوف الطرفين عن الدخول في حوار لأسباب سياسية وأمنية، ووجود خلافات بشأن الطرائق البرنامجية والتشغيلية في المناطق الثلاث، وخلافات بشأن تفسير اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب. وفي ضوء التحديات الجسيمة المرتبطة بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، اتفقت جميع الأطراف على الأخذ بنهج تدريجي يركز في مرحلة أولى على دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الانتقالية ولفائدة المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة في جنوب السودان.

١٩ - وخلال الفترة قيد النظر، توقعت البعثة نقصا في تمويل ثلاثة مجالات رئيسية تتمثل في تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، والوقود، واستئجار الطائرات. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تطبيق زيادات في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة اعتبارا من تاريخ اعتماد الميزانية، وتطبيق بدل المخاطر نتيجة الحالة الأمنية المشدّدة في البلد عند بداية الفترة، وحدوث تحسن في معدلات شغل الوظائف وزيادة ملحوظة في السعر التعاقدي للوقود والتكلفة الثابتة للطائرات. وفي الوقت نفسه، واجهت البعثة احتياجات إضافية للمشاريع التي كانت قد أُرجئت من الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بسبب نقص التمويل، فضلا عن تزايد الاحتياجات المتعلقة بتعزيز التدابير الأمنية في مختلف أرجاء منطقة البعثة.

٢٠ - وقامت البعثة بترتيب الاحتياجات من الموارد حسب الأولوية وتحديد الوفورات التي تحققت وإرجاء بعض المشاريع أو خفض الاقتناءات في محاولة لتغطية الزيادة في الاحتياجات. وشملت هذه التدابير وقف تشغيل ٦ طائرات بصورة مؤقتة (٤ طائرات هليكوبتر للإجلاء الطبي الجوي وطائرتان من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة) في الربع الأخير من الفترة قيد النظر. وبفضل إعادة تخصيص الموارد على هذا النحو، تمت تغطية جزء كبير من الاحتياجات الإضافية الناجمة عن السنة السابقة، لكن التكاليف الإضافية المرتبطة بالأفراد والوقود والطائرات كانت كبيرة و لم يكن بمقدور البعثة استيعابها من الموارد الحالية.

٢١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام مذكرة عن ترتيبات التمويل للبعثة (A/63/756) طلب فيها موارد إضافية بمبلغ ٥٦,١ مليون دولار، وافقت عليها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٣/٦٣ ألف.

٢٢ - وخلال النصف الأول من الفترة المشمولة بهذا التقرير، عندما أصبح من الواضح أن هناك زيادة متوقعة في الطلب على القدرات الحالية يرافقها نقص في التمويل، قامت البعثة باستعراض ومراجعة الأنشطة والمشاريع ذات الأولوية اللازمة لضمان إنجازها لولايتها بفعالية. وقد تمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في إنشاء أو تجديد مواقع التسريح ومكاتب الولايات كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بدأ تشغيل مكتب واحد من مكاتب الولايات واستُكمل إنشاء أو تجديد ٧ مكاتب أخرى. كما بدأ تشغيل ثلاثة مواقع من مواقع التسريح.

٢٣ - وتمثلت مجالات التركيز الرئيسية الأخرى في تعزيز التدابير الأمنية المتاحة للمرافق في كافة أنحاء منطقة البعثة، وإعادة بناء المرافق في مقر القطاع السادس في أبيي عقب الأزمة التي اندلعت في أيار/مايو ٢٠٠٨، ومواصلة تطوير مواقع الأفرقة من أجل ضمان كفاية المرافق وخطوط الاتصال للأفراد الذين يقدمون الدعم لمكاتب الولايات، ودعم تعزيز القدرة

العسكرية التي تطلبت إعادة تشكيل القوات في كافة أنحاء منطقة البعثة، وبالتالي إعادة توزيع وحدات ومرافق الإيواء. وخلال الفترة قيد النظر، قدمت البعثة أيضا الدعم اللوجستي للأعمال التحضيرية للانتخابات.

٢٤ - وفي ضوء الأولويات الإضافية التي تعين على البعثة معالجتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد النظر في مفهوم توفير أماكن الإقامة الدائمة للأفراد في الميدان بالنظر إلى محدودية قدرة البعثة على الاضطلاع بمشاريع التشييد. وتبين أيضا أن الموظفين المنتدبين للعمل في الميدان ليسوا جميعهم راغبين في الإقامة في مساكن موقع الفريق التي توفر وسائل الراحة الأساسية، حيث يفضل البعض الإقامة في المساكن التي يتيحها المجتمع المحلي. ونتيجة لذلك، تم تعديل المفهوم للتركيز بالأحرى على تشييد مرافق دائمة من قبيل المطابخ ووحدات الاغتسال وغير ذلك من المرافق المشتركة، والاكتفاء بتشييد وحدات إقامة إضافية في شكل هياكل دائمة بدلا من الاستعاضة عن وحدات الإقامة الجاهزة الصنع الموجودة حاليا بوحدات دائمة.

٢٥ - وخلال الفترة قيد النظر، واصلت البعثة تعاونها مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في مجالات العمليات الجوية من خلال تقاسم تكاليف طائرتين من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والاستخدام المشترك لطائرات أخرى عند الإمكان، كما ساهمت في تصميم وتخطيط مشاريع كبرى منها تشييد وتجديد الساحات المخصصة لطائرات الأمم المتحدة في مطاري الخرطوم والأبيّض.

٢٦ - وواصلت البعثة أيضا تنفيذ استراتيجيتها الطويلة الأجل لتقديم خدمات المناولة الأرضية بمصادر داخلية في خمسة مواقع (جوبا وواو وكادقلي وملكال والدمازين) بدلا من الاستعانة بمصادر خارجية لأداء هذه الخدمات.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تعزيز تعاونها مع بعثات حفظ السلام الإقليمية والبعثات السياسية الخاصة الإقليمية الأخرى بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن وتبادل المعلومات. ومن الأمور التي تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد تبادل المعلومات بصورة منتظمة بين العناصر العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وهو تبادل يجري تيسيره بعدة وسائل منها نشر ضباط الاتصال العسكريين.

٢٨ - وقد استمرت بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة في العمل معا في مجالات الدعم المشترك، ومنها تقاسم الأصول الجوية على النحو المشار إليه أعلاه، والتخطيط المشترك لمراقبة الحركة وأنشطة المشتريات، وصيانة المركبات في الخرطوم والأبيِّض، وعمل الموظفين في مواقع مشتركة في الخرطوم والأبيِّض والفاشر، وغير ذلك من الخدمات المشتركة، مما أدى إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في العمليات. ووقّعت البعثة والعملية المختلطة مذكرة تفاهم في تموز/يوليه ٢٠٠٨ حددت فيها طرائق توفير الخدمات المشتركة والدعم، كما واصلتا استطلاع المزيد من المبادرات من أجل تعزيز التنسيق.

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات

٢٩ - يستمر التنسيق والتعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في إطار البعثات المتكامل تحت رعاية نائبة الممثل الخاص للأمين العام بوصفها المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، على نحو تكفل عمل الشُّعَب المختلفة لوجود الأمم المتحدة في السودان بطريقة تكاملية. وتَواصَل التعاون بعقد اجتماعات أسبوعية للفريق القطري من أجل وضع وتنفيذ خطة عمل إنسانية مشتركة لوكالات الأمم المتحدة، وإصدار خطط العمل السنوية لصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في السودان، تعكس الأدوار المتميزة التي تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفقا لولايات كل منها، وبما يكفل استجابة منسقة على مستوى المنظومة في السودان.

٣٠ - وقد شهدت الحالة الإنسانية في جنوب السودان تدهورا شديدا خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نتيجة لتصاعد هجمات جيش الرب للمقاومة في ولايات غرب الاستوائية وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية، فضلا عن تفاقم العنف بين القبائل في خمس ولايات أخرى هي جونقلي وأعالي النيل وواراب وغرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال. وقد ازدادت الأوضاع سوءا بسبب الفيضانات التي شردت قرابة ٠٠٠ ١٣٠ شخص، وتفشي الأمراض مثل الإسهال المائي الحاد والكوليرا والتهاب السحايا والملاريا في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب، وتفشي وباء شلل الأطفال في جميع الولايات. وأدى استمرار هجمات جيش الرب للمقاومة إلى تشريد ٠٠٠ ٩٠ شخص داخل جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كما يوجد حاليا في جنوب السودان ٠٠٠ ٢٠ من اللاجئين المشردين بفعل العنف الذي يمارسه جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتمركز أكثر من ٩٠ في المائة من السكان المتضررين حول مدينة يامبيو في ولاية غرب الاستوائية. ولذلك، شاركت الأمم المتحدة وشركاؤها في ٢٤ عملية طوارئ إنسانية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقدمت للسكان المتضررين خدمات طبية وصحية وأغذية ومياه، كما قدمت أصنافا

غير غذائية مثل الملاجئ. وتشرد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص بفعل تصاعد حدة النزاعات بين القبائل في مختلف أنحاء جنوب السودان، نتيجة لأعمال قتال مكثفة أحيانا للاستيلاء على موارد طبيعية شحيحة. وزادت الأزمة المالية التي أضرت بجنوب السودان من تدهور الحالة الإنسانية فيه. وقد ترك الانخفاض في عائدات النفط آثارا وخيمة – انكماش النشاط الاقتصادي والانخفاض الإنفاق الحكومي والتخفيضات في التكاليف التشغيلية والمرتبات. ولم تتمكن حكومة جنوب السودان من الاضطلاع بمهام توفير الخدمات الأساسية أو دفع مرتبات موظفي القطاع العام كما كان مقررا.

٣١ - ويمارس الممثل الخاص المشترك السلطة على جميع كيانات الأمم المتحدة في دارفور باستثناء الفريق القطري للأمم المتحدة الذي لا تزال تنسقه نائبة الممثل الخاص للأمين العام في البعثة.

هاء - مبادرات دعم البعثة

٣٢ - حققت البعثة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مكاسب من حيث الكفاءة عن طريق تقاسم تكاليف طائرتين مع العملية المختلطة، وعن طريق مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل للبعثة لإجراء عمليات المناولة الأرضية باستخدام القدرات الداخلية.

٣٣ - ومع النقصان الشديد في التمويل نفذت البعثة تدابير الاقتصاد في التكاليف المبينة أعلاه خلال فترة تزايدت فيها الطلبات عليها نتيجة لأحداث خارجية منها إعادة بناء مقر قطاع أبيي في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٨، وبناء ثلاثة مواقع للتسريح و ٧ مكاتب في الولايات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، دعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي بدأ تنفيذه أخيرا، وإدخال تحسينات أمنية على المرافق نتيجة لتزايد المخاطر الأمنية، فضلا عن تطوير المرافق في مواقع الأفرقة، حسبما هو مقرر.

٣٤ - ونظرا للإطار الزمني لتنفيذ مختلف مشاريع البناء، تقرر عدم تشييد هياكل دائمة ألا لسد النقص في متطلبات إيواء الأفراد في مقر القطاع، نتيجة لإعادة تشكيل الوحدات العسكرية وإيواء المزيد من الموظفين الفنيين على صعيد الولايات.

٣٥ - وفي نفس الوقت، طُلب إدخال تحسينات عن طريق تشييد مرافق مشتركة وتقديم خدمات لاجتذاب الموظفين للإقامة في أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة، سعيا للتقليل من عبء بدل الإقامة المقرر للبعثة والمخاطر الأمنية. ولسبب يرجع جزئيا إلى هذه التحسينات ازداد عدد الموظفين المدنيين المتمركزين في القطاعات وفي مواقع الأفرقة والمقيمين

منهم في أماكن إقامة وفرقها لهم الأمم المتحدة، حيث ارتفعت نسبتهم من ٢١ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٧٣ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣٦ - ولمعالجة التأخيرات في استقدام الموظفين، أصدرت البعثة إجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية إدارية خاصة بها لاستقدام الموظفين واختيارهم، وأجرت عدة دورات تدريبية لمديري البرامج بشأن هذا الموضوع. واستمرت البعثة في التركيز على القدرات الوطنية عن طريق تنفيذ حملات استقدام الموظفين على نطاق البعثة ومواصلة تخفيض معدلات الشغور بالنسبة للموظفين الوطنيين.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: عملية السلام

٣٧ - من ضمن الإنجازات الرئيسية لعملية السلام خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ صدور نتائج التعداد السكاني القومي الخامس في أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي أظهر أن مجموع عدد سكان البلد بلغ ٣٩,٢ مليون نسمة، ٧٩ في المائة منهم يعيشون في شمال السودان و ٢١ في المائة في جنوب السودان.

٣٨ - وتحقق تقدم فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، يشمل اعتماد قانون الانتخابات في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وإنشاء المفوضية القومية للانتخابات ومجلس شؤون الأحزاب السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. بيد أن الأعمال التحضيرية للاستفتاءين الشعبيين المقرر إجراؤهما في جنوب السودان وأبيي في عام ٢٠١١ ظلت متأخرة عن جدولها الزمني، وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لم تكن الجمعية الوطنية قد سنت بعد قانون الاستفتاء الشعبي.

٣٩ - وحققت الأطراف في اتفاق السلام الشامل تقدما ملحوظا نحو تسوية نزاع أبيي، حيث شكلت إدارة منطقة أبيي، ونشرت وحدة شرطة مشتركة متكاملة، وعرضت مشكلة حدود أبيي على الوساطة الدولية، حيث أكملت مرافعاتها النهائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٠ - ودعمت البعثة عملية تعليم الحدود بين الشمال والجنوب عن طريق توفير ما يلزم من صور ساتلية ورسم خرائط وتدريب. وتمكنت لجنة الحدود، بفضل ما تلقته من صور ساتلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، من وضع الخريطة الأساسية للتعيين الحدود. وقد تحسنت قدرة لجنة الحدود على استخدام نظم المعلومات الجغرافية بعد أن تلقى رئيسها ونائبه وثمانية آخرون من أعضائها تدريبا في هذا المجال.

الإنجاز المتوقع ١-١: بناء سودان ديمقراطي يسوده السلام وتقتسم فيه السلطة والثروة بصورة منصفة بين المناطق المختلفة، ويسوّى فيه الوضع النهائي لجنوب السودان والمناطق الثلاث بصورة سلمية وفقا لمقتضيات اتفاق السلام الشامل

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-١ سن قانون الانتخابات القومية وإنشاء/إدارة المفوضية القومية للانتخابات وسائر الهياكل الانتخابية امتثالا لولايتها	أنجز. اعتُمد قانون الانتخابات في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وصادق عليه رئيس الجمهورية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأقسمت المفوضية القومية للانتخابات اليمين الدستورية أمام الرئيس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وأُنشئت اللجان العليا لولايات شمال السودان (بما في ذلك دارفور) وجنوب السودان في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩.
١-١-٢ إنشاء مراكز تسجيل في البلد بأسره على مستوى الولايات والمناطق دون الإقليمية والمقاطعات والإدارات المحلية	بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن اللجان العليا للولايات تعمل بكامل طاقتها بسبب القيود المختلفة على الموارد.
١-١-٣ إنشاء وإدارة المفوضية القومية للأراضي وفقا لولايتها	أُجيز مشروع قانون الأراضي من قِبَل المجلس التشريعي لجنوب السودان في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتم توقيعه ليصبح قانونا. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس الوطني مشروع قانون المفوضية القومية للأراضي. ولم يتم إنشاء مفوضيات الأراضي بالولايات في القطاعات جميعها. ومن المتوقع أن يتم إنشاؤها وتشغيلها في الولايات الأربع من القطاع الثاني بنهاية عام ٢٠٠٩، وأن تدار من قِبَل حكومة جنوب السودان.
١-١-٤ مشاركة جميع الأطراف في اجتماعات مفوضية الرصد والتقييم لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل	أنجز. وشارك جميع الأطراف في ١٣ من الجلسات العامة العادية وفي اثنتين من الجلسات الاستثنائية لمفوضية الرصد والتقييم.
١-١-٥ إكمال المفوضية التقنية المخصصة المعنية بالحدود مهامها المتعلقة بتعليم الحدود بين الشمال والجنوب	لم تتوصل المفوضية التقنية المخصصة المعنية بالحدود إلى أي قرار نهائي بشأن الحدود بين الشمال والجنوب. وأعلنت المفوضية عن نيتها لاستكمال تعيين الحدود بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١-١-٦ اتفاق الأطراف على مسائل تقاسم الثروة وفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك النقل الكامل للأموال الاتحادية إلى مستوى الولايات	امتثلت الأطراف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأحكام اتفاق السلام الشامل حول تقاسم الثروة. وحولت حكومة الوحدة الوطنية بالكامل حصص حكومة جنوب السودان من عائدات النفط حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ ولكن مجموع الرصيد غير المسدد للولايات المنتجة للنفط (الوحدة وأعالي النيل وجنوب كردفان)، بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ ١,٤ مليار دولار. ولم يعلن عن وضع التحويل من صندوق الإيرادات القومية. كما لم ترد شكاوى من الولايات.
١-١-٧ اتفاق الأطراف بشأن وضع أبيي، وتثبيت الحالة السياسية في المناطق الثلاث (ولاية النيل الأزرق، وولاية جنوب كردفان، وأبيي)، بما في ذلك إنشاء مفوضيات الرصد والتقييم على مستوى الولاية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق	ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان: تحت رعاية اللجنة المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، المعنية بإزالة العقبات، واللجنة السياسية التنفيذية العليا المشتركة أيضا بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وافق الطرفان على توحيد النظم الإدارية والتربوية والقضائية، فضلا عن نظام الشرطة ونظام الخدمة المدنية، من أجل المساهمة في استقرار الوضع السياسي. وأنشئت مفوضيات الرصد والتقييم على صعيد الولايات، وهي تعمل في كلٍ من ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان. وقد أُحرز تقدم نحو تحقيق الاستقرار في العملية السياسية في كلتا الولايتين، وهو تقدم ملحوظ على الأخص في ولاية النيل الأزرق، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به قبل إجراء المشاورات الشعبية في هاتين الولايتين، حسبما هو منصوص عليه في اتفاق السلام الشامل. أبيي: أبرم الطرفان اتفاق التحكيم بشأن أبيي (١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛ كما أبرما اختصاصات فريق التحكيم (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨). وقد حددت محكمة التحكيم الدائمة منطقة أبيي لأغراض بروتوكول أبيي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وفقا لأحكام خريطة الطريق.
١-١-٨ امتثال الأطراف في اتفاق سلام شرق السودان لآليات الاتفاق وجدوله الزمني	عقد الأطراف في اتفاق سلام شرق السودان اجتماعا واحدا فقط للجنة التنفيذ المشتركة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مدينة بورتسودان. وقد امتثل الطرفان بآليات الاتفاق، إلا أنه حدثت بعض التأخيرات في الامتثال للجدول الزمني لمعايير تنفيذ الاتفاق.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى المفوضية القومية للانتخابات بشأن إنشاء إطار قانوني، ووضع مفهوم للعمليات، وخطة لإجراء انتخابات رئاسية وعامة وعلى مستوى الولايات	نعم	بعد إنشاء مقر المفوضية القومية للانتخابات في شباط/فبراير ٢٠٠٩، عقدت بعثة الأمم المتحدة في السودان ١٥ اجتماعا مع الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات، ورئيسها/الرئيس المشارك، ومستشاريها، وأعضاء لجان التخطيط المختلفة بها المعنية بالجوانب المختلفة لتخطيط وتنظيم الانتخابات. وشاركت البعثة في اجتماعين شهريين للجنة السياسات التابعة للمفوضية القومية للانتخابات لمناقشة ومعالجة قضايا السياسة العامة، كما شاركت في ثلاثة اجتماعات شهرية مع اللجنة الفنية التابعة للمفوضية القومية للانتخابات بشأن تخطيط العمليات. وقامت البعثة أيضا بإعداد مشروع مفهوم للعمليات، وخطة تشغيل توضيحية، والاحتياجات من مواد التسجيل، والمواصفات، وتوزيع المشروع، وخطط لتحركات المفوضية القومية للانتخابات.
تقديم المساعدة إلى المفوضية القومية للانتخابات ومكاتبها الميدانية في إعداد الأنشطة المتصلة بتسجيل الناخبين والتخطيط لها وتنظيمها، بما في ذلك وضع برامج التربية المدنية على نطاق البلد وتنفيذها؛ وتحديد وإنشاء مواقع التسجيل في كل مستوى من المستويات الإدارية للحكومة في الولايات الست والعشرين جميعها لكفالة سهولة وصول الناخبين الطامحين كافةً إليها، وتصميم مواد التسجيل؛ وتدريب موظفي الإشراف الميدانيين وموظفي تسجيل الناخبين على إدارة عملية تسجيل الناخبين	نعم	طلبت المفوضية القومية للانتخابات في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ المساعدة من الأمم المتحدة في خمسة مجالات، هي: توفير المواد الانتخابية، والتخطيط واللوجستيات للانتخابات، والتدريب/بناء القدرات/الدعم الاستشاري، وتوعية الناخبين، وتنسيق المساعدة الدولية. وقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بإعداد وتقديم الوثائق التالية لتسهيل تسجيل الناخبين والتخطيط للانتخابات من قِبَل المفوضية القومية للانتخابات، والتوصيات بشأن هيكل المفوضية، واستراتيجيات وخيارات تسجيل الناخبين، وخطة تشغيلية توضيحية للتسجيل، وتقويم توضيحي للعمليات الانتخابية، والاحتياجات من الموارد لإنشاء مقر المفوضية القومية للانتخابات، ومكاتب حكومية في أنحاء البلاد، ومكتب اللجنة العليا لجنوب السودان، واستراتيجية توضيحية للاتصالات، والاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات لإنشاء سجلات محوسبة للناخبين، وقائمة بمواد التسجيل، ونماذج محاكاة لعمليات الاقتراع والفرز.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ونظمت البعثة حلقة عمل تعريفية واحدة حول الانتخابات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ومفوضية الرصد والتقييم، لـ ١٧٠ مشاركا من المفوضية القومية للانتخابات، واللجنة العليا لجنوب السودان، واللجان العليا التابعة للولايات. كما أعدت البعثة توصيات باستراتيجية لتوعية الناخبين والمدنيين؛ ووضعت خطة عمل، وجدولا زمنيا، وجدولا للتوزيع، وميزانية وقدمتهم للمفوضية القومية للانتخابات لاستعراضهم؛ وأجرت عشر حلقات عمل (لبناء الموارد في مجال الحكم الديمقراطي والانتخابات) في كل ولاية من ولايات جنوب السودان. وشاركت البعثة في اجتماعين بخصوص الاستراتيجية مع فرقة العمل المعنية بالتربية المدنية والتابعة للمفوضية القومية للانتخابات. وأعدت قائمة بالقواعد واللوائح والإجراءات، والأوامر، والاستمارات لكي تقوم المفوضية القومية للانتخابات بوضعها وفقا لقانون الانتخابات القومية؛ وأعدت عينات من الاستمارات والأدلة؛ وقامت بتصميم استمارة لتسجيل الناخبين لاستعراضها من قبل المفوضية القومية للانتخابات؛ ووضعت خطة للتدريب المتعاقب لتدريب موظفي تسجيل الناخبين. وقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتنفيذ عملية لرسم الخرائط في كل واحدة من ولايات جنوب السودان العشر لوضع قاعدة بيانات عن المواقع المحتملة للمكتب والتسجيل والاقتراع في جنوب السودان.
عقد مشاورات شهرية مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان لتيسير إنجاز مؤسسات اتفاق السلام الشامل التي لم تُنجز بعد، وتعليم الحدود، وتسوية وضع أبيي، والنشر الكامل للوحدات المتكاملة المشتركة وتشغيلها، وإجراء الانتخابات والاستفتاء المنصوص عليهما في الاتفاق	٢٠	تم عقد ٢٠ مشاورة مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان.
	٢٣	تم عقد ٢٣ مشاورة مع الأحزاب السياسية.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد مشاورات أسبوعية بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودور البعثة، وذلك مع الجهات السياسية الفاعلة (التنفيذية والتشريعية) في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان من خلال المشاركة المنتظمة في آليات الاستعراض والتنسيق، من قبيل مفوضية الرصد والتقييم وأفرقتها العاملة	٣٨	تم إجراء ٣٨ مشاورة بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودور البعثة مع الجهات الفاعلة السياسية في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان.
المشاركة في الجلسات العامة الشهرية التي تعقدها مفوضية الرصد والتقييم وفي اجتماعات أفرقتها العاملة العادية المعنية بالأمن والمناطق الثلاث وترتيبات اقتسام الثروة، بما في ذلك تقديم إسهامات للتخطيط الاستراتيجي، وتيسير الدعوة وبذل المساعي الحميدة من جانب المجتمع الدولي للأطراف في اتفاق السلام الشامل بشأن مسائل التنفيذ والقرارات المتخذة من قِبل المفوضية	١٣	عقدت مفوضية الرصد والتقييم ١٣ جلسة عامة شهرية.
	٢	عقدت مفوضية الرصد والتقييم اجتماعين استثنائيين.
	١٢	تم عقد ١٢ اجتماعا من اجتماعات الأفرقة العاملة العادية المعنية بالأمن (٦)، وبالمناطق الثلاث (٣)، وبترتيبات اقتسام الثروة (٣).
بذل المساعي الحميدة، عن طريق الإحاطات الشهرية والفصلية، لإعادة إشراك المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية، من قبيل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في دعم التصدي لأولويات وتحديات تنفيذ اتفاق السلام الشامل	١	قُدِّمت إحاطة واحدة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.
	٢	قُدِّمت إحاطتان لمبعوث الاتحاد الأفريقي للسودان.
	٣	قُدِّمت ثلاث إحاطات لجامعة الدول العربية.
	٩	قُدِّمت تسع إحاطات في عواصم الدول الأعضاء (باريس، ولندن، والقاهرة، وواشنطن العاصمة، وبرلين).
	١	قُدِّمت إحاطة واحدة أثناء اجتماع مشترك بين البعثات عُقد مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.
المشاركة في الاجتماعات العادية للجنة السياسية المعنية بوقف إطلاق النار وتقديم الدعم لها بتوفير	٨	تم تيسير وحضور ٨ اجتماعات للجنة السياسية لوقف إطلاق النار.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
خدمات السكرتارية، بوسائل منها بذل المساعي الحميدة لدى الأطراف بغرض تسوية المسائل الخلافية، من قبيل إعادة نشر القوات، والنشر الكامل للوحدات المتكاملة المشتركة وتشغيلها، وإدماج المجموعات المسلحة الأخرى أو إعادة إدماجها	٢٣	تم تيسير وحضور ٢٣ اجتماعا للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار.
إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود بشأن التخطيط لتعليم الحدود؛ ومنع نشوب النزاعات في سياق عملية تعليم الحدود، وتقديم الدعم اللوجستي	نعم	كانت بعثة الأمم المتحدة في السودان على اتصال وثيق مع اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود في الخرطوم، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع رئيس اللجنة وكبار موظفيها، وقامت بتنظيم دورتين تدريبيتين لأعضاء اللجنة، وزيارة فنية لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. وأعدت البعثة خريطة أساسية لتعليم الحدود، وسلمتها إلى اللجنة؛ ووفرت البعثة خرائط مطبوعة مفصلة لحدود منطقة أبيي، وللمواقع الرئيسية على طول الحدود بين الشمال والجنوب.
تقديم أربعة تقارير من الأمين العام و ٤ إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن السودان	٤	قدمت ٤ تقارير من الأمين العام.
	٤	قدمت إحاطات إلى مجلس الأمن.
تنظيم حملة بالوسائط الإعلامية المتعددة دعماً لاتفاق السلام الشامل والعملية السياسية الديمقراطية والانتخابات والحوار والمصالحة الوطنيين من خلال: برامج إذاعية في الخرطوم وجوبا (٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع) مدعومة بمراسلين في ٦ مواقع (واو، وملكال، وأبيي، وكادوقلي، والدمازين، وروميبيك)، للبث على نطاق جنوب السودان عبر شبكة من ١٨ محطة من محطات إعادة الإرسال بموجات التضمين الترددي، وعلى نطاق السودان (٣ ساعات في اليوم بالموجات القصيرة)؛ وبث برنامج لمدة ساعة كل أسبوع للتوعية بالانتخابات؛ وبث برنامج لمدة ثلاث ساعات	نعم	تم بث برامج إذاعة (مرايا) على موجة التضمين الترددي (إف إم) من خلال ١٣ من محطات إعادة الإرسال في سائر أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك البث الدفقي عبر شبكة الإنترنت، ولديها شبكة من المراسلين الصحفيين في واو وملكال ورمبيك، وفي شمال السودان في كادوقلي حيث يتم البث على الموجة القصيرة (لمدة ثلاث ساعات يوميا). لم تتم الموافقة علي عمل إذاعة بعثة الأمم المتحدة في شمال السودان. لذا يقتصر استقبال إذاعة البعثة في شمال السودان على البث الدفقي عبر شبكة الإنترنت، وعلى البث الذي تقدمه شركة خارجية على الموجات القصيرة لمدة ثلاث ساعات يوميا. وتُقدَّم منذ كانون الثاني/يناير برامج أسبوعية عن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
كل أسبوع لإذكاء الوعي بشأن الالتزامات الحاسمة المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل، بما فيها تقاسم السلطة والثروة والمسائل الأمنية؛ وتنظيم إحاطات صحفية أسبوعية؛ وإصدار نشرة إخبارية شهرية (لشمال السودان وجنوبه)؛ وإصدار منتجات فيديو للتلفزيون الوطني والدولي (١٠ تقارير يستغرق كل منها ثلاث دقائق، كل شهر)؛ وعقد اجتماعات فصلية على شاشة التلفزيون مع المشاهير السودانيين لمناصرة السلام ومناصرة دور بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ ونشر تقارير شهرية لرصد اتفاق السلام الشامل على موقع البعثة في الشبكة؛ وإنشاء ٦ مراكز توعية في المناطق الحضرية		الانتخابات؛ ويُبَثُّ كل يوم سبت برنامج عن اتفاق السلام الشامل بعنوان 'الكلام الصريح'؛ كما تُبَثُّ برامج عن اتفاق السلام الشامل مرتين في الأسبوع؛ ونُظِّم ١١ مؤتمراً صحفياً و ٢٠ إحاطة خاصة تتضمن معلومات أساسية بشأن المسائل المتعلقة باتفاق السلام الشامل. وتصدُر مجلة البعثة المسماة ''في السودان'' على أساس شهري باللغتين الإنكليزية والعربية، وتوزع على نطاق كبير في جميع أنحاء البلاد. كما تم إصدار ٩ إعلانات للخدمات العامة، و ٨٢ شريط فيديو إخباري، وفيلم وثائقي واحد مدته ١٥ دقيقة عن أنشطة البعثة، وفيلم وثائقي عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. وأُصدِر التقرير الشهري لرصد اتفاق السلام الشامل، ونُشِر على موقع البعثة في الشبكة. ولم يتم إنشاء مراكز التوعية بسبب مخاوف أمنية ولنقص الموارد البشرية.
تدريب ٨٠ صحفيا محليا على التقنيات والممارسات الصحفية الأساسية، بما في ذلك نقل الأخبار بصورة دقيقة ومستنيرة ومحايدة	٨٦	نُظِّمت ثلاث حلقات عمل في الخرطوم وجوبا لما مجموعه ٤٦ من الصحفيين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك تم تدريب ٤٠ إذاعيا محليا من مذيعي مرايا في الخرطوم وجوبا بشأن تقديم تقارير عن الانتخابات.
عقد مشاورات دورية مع الحركات الشرقية وحكومة الوحدة الوطنية، ورصد تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاق سلام شرق السودان	٦	عُقدت ٦ مشاورات مع الحركات الشرقية وحكومة الوحدة الوطنية.
إسداء المشورة إلى مفوضيات الرصد والتقييم في ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق بشأن إعداد حملة توعية لمشرّعي الولايات في كادوقلي والدمازين حول الاستطلاعات الشعبية، وطرائق عمل الاستطلاعات الشعبية وكيفية إجرائها؛ وكذلك توظيف خبراء واستشاريين مخصصين لإسداء المشورة بشأن التحديات التي تعيق إجراء الاستطلاعات الشعبية وخيارات التصدي لها	لا	تم إنشاء مفوضيات الرصد والتقييم على صعيد الولايات في ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان. كما قامت البعثة بالاجتماع مع مفوضيات الرصد والتقييم، وبرصد عملها، بطريقة منتظمة. وبدأ الخبراء المخصصون في إجراء الدراسات الميدانية وإسداء المشورة في كلتا الولايتين.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إعداد أربعة تقارير عن استجابة المجتمعات المحلية لتنفيذ اتفاق تقاسم الثروة والتنقيب عن النفط، تقدم إلى مفوضية الرصد والتقييم وفريقها العامل المعني بالنفط	٢	تم إعداد تقريرين عن تأثير التنقيب عن النفط على مستوى المجتمعات المحلية في الجنوب، وهي كافية بالنظر إلى الإحاطات المنتظمة.
المحافظة على إصدار تقرير 'رصد اتفاق السلام الشامل' على أساس شهري من أجل أن تتاح للجمهور فرص الوصول إليه عن طريق الموقع الشبكي للبعثة	١٢	تم إصدار تقرير 'رصد اتفاق السلام الشامل' شهرياً، ونشرت ست إصدارات منه (من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩) على الموقع الشبكي للبعثة.

العنصر ٢: الأمن

٤١ - شملت الإنجازات الكبرى تحقيق مزيد من التقدم في إعادة نشر قوات التحالف السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث تأكد أن أرقام إعادة النشر بلغت ١٠٠ في المائة (من العدد البالغ ٤٠٣ ٤٦ الذي ذكر في البداية) بالنسبة إلى قوات التحالف السوداني و ٢٧,٦ في المائة (من العدد البالغ ١٦٨ ٥٩ الذي ذكر في البداية) بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وستقرر نتيجة عملية شاملة للرصد والتحقق مدى حدوث مزيد من التقدم في إعادة النشر.

٤٢ - وتمت تسوية عدد من المسائل الخلافية بين الطرفين بشكل سلمي من خلال اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. ولكن الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان تدهورت كثيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي جنوب السودان، تصاعدت حدة النزاعات المحلية المستمرة منذ مدة طويلة بين القبائل إلى مستوى غير مسبوق من العنف في ولايات جونقلي وواراب والبحيرات وأعالي النيل. وحدثت نزاعات قبلية أيضا، شملت قوات مقاتلة كبيرة ومسلحة تسليحا كثيفا على نحو غير معتاد، على طول الحدود بين جنوب كردفان وجنوب دارفور في شمال السودان. ونتيجة لذلك، كثفت البعثة الأنشطة التي تندرج ضمن ولايتها والمتصلة بإدارة النزاع وحماية المدنيين، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية المعنية، ومن بينها إقامة قواعد عمليات مؤقتة وزيادة وتيرة الدوريات الجوية المتنقلة.

٤٣ - وكان التقدم المحرز في نشر الوحدات المتكاملة المشتركة أبطأ من المتوقع. ومع أن أحد المشاريع الكبرى الممولة من المانحين لدعم الهياكل الأساسية والاتصالات قد بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الوحدات المتكاملة المشتركة ظلت تفتقر للتدريب إلى حد

كبير، وتفتقر إلى الموارد، ولم يتم تكاملها - باستثناء الوحدة المتكاملة المشتركة في أبيي. وقد ثبت أن الجهود والموارد التي قدمتها السلطات المعنية للمضي بالنشر كانت غير كافية. وأشارت اشتباكات خطيرة اشتركت فيها الوحدات المتكاملة المشتركة في أبيي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ملكال في آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى أن نقص القيادة والسيطرة والتكامل في الوحدات المتكاملة المشتركة قد أصبح مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار.

الإنجاز المتوقع ٢-١: امتثال الأطراف لوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية، الواردة في اتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-١-١ عدم حدوث أي انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ١؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: صفر)	اعتُبرت الاشتباكات المسلحة بين عناصر الوحدة المتكاملة المشتركة، وعناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات التحالف السوداني (سوق أبيي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وملكال في نيسان/إبريل ٢٠٠٩) انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار وانتكاسة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.
٢-١-٢ اجتماع آليات وقف إطلاق النار، التي تتألف من اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، واللجنة العسكرية المشتركة للمنطقة، والأفرقة العسكرية المشتركة، ٢٤ مرة على مستوى اللجنة العسكرية المشتركة للمنطقة، و ٢٤ مرة على مستوى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وذلك عملا بترتيبات وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية	أُنجز. عقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ٢٥ اجتماعا (٢٢ اجتماعا عاديا واجتماعان طارئان واجتماع استثنائي واحد). وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة للمنطقة ١٤٣ اجتماعا (١٤٠ اجتماعا عاديا و ٣ اجتماعات طارئة).
٢-١-٣ عدم وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال السودان، باستثناء الأفراد المعينين للعمل في الوحدات المتكاملة المشتركة	كانت نسبة إعادة النشر ٢٧,٦ في المائة (من العدد البالغ ١٦٨ ٥٩ الذي ذكر في البداية) بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يتسن تحقيق مزيد من التقدم خلال الفترة بسبب التأخر في تعليم الحدود. وإضافة إلى ذلك، كان استمرار وجود القوات في المناطق الانتقالية يرجع أساسا إلى وجود تضارب في عدد القوات الذي ذكره الجيش الشعبي لتحرير السودان في البداية. وما زالت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار تستعرض الأرقام مع كل من قوات التحالف السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان، بغرض مواصلة الرصد والتحقق للتأكد من صحة التعديل الجاري للأرقام.

٢-١-٤ عدم وجود القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان، باستثناء الأفراد المعينين للعمل في الوحدات المتكاملة المشتركة	أُنجز.
٢-١-٥ امتثال الأطراف للآليات التي وضعها مجلس الدفاع المشترك، ومواصلتها الامتثال لأعداد الوحدة المتكاملة المشتركة المتفق عليها بموجب اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٧٠٢ ٢٩؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٠٠٠ ٣٩؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٠٠٠ ٣٩)	بلغت نسبة إعادة النشر ١٠٠ في المائة (من العدد البالغ ٤٠٣ ٤٦ الذي ذكر في البداية) بالنسبة إلى قوات التحالف السوداني. مقارنة مع قوام الوحدة المتكاملة المشتركة الذي أذن به مجلس الدفاع المشترك والبالغ ٦٣٩ ٣٩ فردا (٨٢٠ ١٩ من الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٨١٩ ١٩ من قوات التحالف السوداني)، نشرت قوات يبلغ عددها ٠٨٢ ١٦ فردا (٨١,٣ في المائة) من الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٦٤٦ ١٦ فردا (٨٤ في المائة) من قوات التحالف السوداني. وواصل كل من الطرفين العمل صوب تحقيق المستوى المنشود للقوات.
٢-١-٦ دعم القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان للخطة المنقحة لضم الجماعات المسلحة الأخرى أو تسريحها أو حلها	أُنجز. أُدمجت الجماعات المسلحة الأخرى رسميا إما ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان أو قوات التحالف السوداني عن طريق لجنة التعاون المعنية بالجماعات المسلحة الأخرى.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
ترؤس اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار التي تُعقد مرتين شهريا لتحسين الظروف المؤدية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار	٢٥	عقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ٢٥ اجتماعا (٢٢ اجتماعا عاديا واجتماعان طارئان واجتماع استثنائي واحد). وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار اجتماعات برئاسة قائد القوة/نائب قائد القوة تناولت فيها جميع جوانب البروتوكول الخاص بالترتيبات الأمنية، بما في ذلك نتائج رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه، وإعادة نشر القوات، وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وإدماجها، وإدماج الجماعات المسلحة الأخرى، ومسائل أخرى لم يكن بالإمكان حلّها على مستوى اللجان العسكرية المشتركة للمناطق.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
ترؤس اجتماعات للجنة العسكرية المشتركة للمنطقة التي تُعقد مرتين شهريا في ستة قطاعات لرصد الانتهاكات المزعومة والتحقق منها وتسوية الخلافات وتقديم تقارير إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار	١٤٣	اجتماعا (١٤٠ اجتماعا عاديا وثلاثة اجتماعات استثنائية) عقدت في القطاعات الستة كافة. وتناولت الاجتماعات، التي ترأسها قادة القطاعات، جميع جوانب البروتوكول الخاص بالترتيبات الأمنية على صعيد القطاعات، بما في ذلك نتائج رصد تنفيذ وقف إطلاق النار والتحقق منه، وإعادة نشر القوات، وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وإدماجها، وإدماج الجماعات المسلحة الأخرى، وإعداد التقارير إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بشأن المسائل التي لم يكن بالإمكان حلها.
تقديم خدمات أمنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والوكالات الإنسانية، والمنظمات المرتبطة بالعمليات الانتخابية، بما فيها تأمين الحماية وتقديم الإحاطات الأمنية ودعم الإجلاء	نعم	جرى توفير الحماية لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية في ١٠ ولايات بجنوب السودان وفي المناطق الثلاث.
عقد اجتماعات منتظمة مع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن تشكيل وحدات متكاملة مشتركة (الوحدات) ونشرها، ووضع خطة تنفيذ الوحدات، واجتماعات اتصال منتظمة مع الجهات المانحة بشأن احتياجات الوحدات من الهياكل الأساسية والتدريب والمعدات والدعم اللوجستي	٣	عُقدت ٣ اجتماعات للفريق العامل المعني بالدعم المقدم من الجهات المانحة. عُقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية مع قائد الوحدة المتكاملة المشتركة وممثلي مجلس الدفاع المشترك لمناقشة تطور الوحدة. وأنشئ فريق عامل تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان يختص بالوحدات المتكاملة المشتركة.
٨٢٠ ٣١٦ يوم عمل لقوات احتياطية تعادل قوام ٤ سرايا لحماية موظفي الأمم المتحدة المدنيين، وممتلكاتها في كل منطقة البعثة (٢١٧ فرداً في السرية، × ٤ سرايا × ٣٦٥ يوماً)	٧٦٥ ٢٨٠	يوم عمل من عمل القوات نفذتها أربع سرايا. يرجع الفرق إلى انخفاض عدد القوات الموجودة في الكتيبة الاحتياطية للقوة. كان متوسط قوام الكتيبة الاحتياطية للقوة يبلغ ٨٧ في المائة.
٦٠٠ ٨٧ يوم عمل لقوات احتياطية تكتيكية تعادل قوام ٦ فصائل لمنع انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار في كل قطاع (٤٠ فرداً في الفصيلة × قطاعات × ٣٦٥ يوما)	٦٠٠ ٨٧	من أيام عمل عناصر الفصائل يعادل مجموعها قوام ٦ فصائل (قوات احتياطية تكتيكية).

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٨٤٠ ٧٨ يوما من أيام دوريات الأمم المتحدة المتنقلة للمراقبين العسكريين لرصد الأنشطة والالتزامات التي وافقت عليها أطراف وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية، والتحقق منها، والتحقيق في الانتهاكات، والمساعدة في بناء الثقة، في إطار الأفرقة العسكرية المشتركة (٤ مراقبين عسكريين في كل دورية، × ٣ دوريات في موقع كل فريق × ١٨ موقع فريق × ٣٦٥ يوما)	١٣١ ٢٦	احتسب عدد أيام تيسير دوريات المراقبين المتنقلة استناداً إلى ٥٣٧ ٦ دورية بمتوسط ٤ مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في كل دورية. خفضت دراسة القدرات العسكرية قوام المراقبين العسكريين للأمم المتحدة من ٦٢٥ إلى ٥٢٥ مراقبا. وكانت الدوريات في داخل منطقة العمليات تخضع لقيود. وتأثر عدد الدوريات أيضا بسوء الأحوال الجوية/حالة الطرق خلال موسم الأمطار، مما أثر على قدرتها على السير في المسارات المحددة للدوريات.
٠٧٥ ٣١٢ يوم عمل لدوريات متنقلة وراجلة لرصد مواقع وقوام وتحركات جميع الأطراف والتحقق منها لضمان أمن المراقبين، وتأمين نقاط التفتيش الثابتة/المتنقلة (١٥ فردا في كل دورية × ٣ دوريات في القسرية، × ١٩ سرية × ٣٦٥ يوما)	٦٥٩ ١٤٦	يوم عمل من تسيير الدوريات المتنقلة والراجلة، المكرسة لأنشطة الرصد والتحقق. ويُعزى انخفاض الناتج الفعلي إلى العدد المحدود من المركبات المتاحة، مما ساهم في تفاقمه مدى صلاحيتها المحدودة للتشغيل ونقص المستودعات الملائمة للظروف السائدة. وفي بعض المناطق ساهم نقص المركبات في قلة عدد أفراد الدوريات التي تنشر (أقل من ١٥ فردا).
٨٤٠ ٣ ساعة طيران للدوريات الجوية للقيام بدوريات وعمليات استطلاع وتحقيق فيما يتعلق بالامتثال للبروتوكول المتعلق بالترتيبات الأمنية (١٦ مروحيّة × ٢٠ ساعة للطائرة في الشهر × ١٢ شهراً)	٩٣٧	ساعة طيران نفذتها دوريات جوية. ويُعزى انخفاض العدد الفعلي لساعات طيران الدوريات الجوية إلى تخفيض عدد الطائرات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، مما خفض عدد الطائرات المتاحة للقيام بالمهام. وأدت الأحوال الجوية السيئة إلى تفاقم هذه الحالة.
٢١٦ ٩ ساعة لدوريات الزوارق، للقيام بدوريات وعمليات استطلاع وتحقيق بشأن وقف إطلاق النار (٨ زوارق كل منها يعمل ٩٦ ساعة في الشهر لمدة ١٢ شهرا)	٨٢٩	يوم عمل نفذتها دوريات بالزوارق. ويُعزى انخفاض العدد الفعلي لساعات دوريات الزوارق إلى سوء الأحوال الجوية مما حدّ من استخدام دوريات الزوارق خلال فترات طويلة من السنة.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٦٥٠ ١٤٩يوم عمل للقوات لتأمين نقاط التفتيش الثابتة/المتنقلة (١٠ أفراد في السرية × ٢٣ سرية × ٣٦٥ يوماً) وقواعد عمليات مؤقتة لتأمين المناطق لأنشطة تشغيلية محددة (٣٠ فرداً في القطاع، × ٦ قطاعات × ٣٦٥ يوماً)	٧٩ ٠٤٠	يوم عمل للأفراد لتأمين نقاط تفتيش ثابتة/متنقلة. كان الطلب التشغيلي على قواعد العمليات المؤقتة وسائر المناطق الآمنة المؤقتة أقل مما كان متوقعا. ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في أعمال الدوريات المتحركة ، مما قلل عدد القوات المخصصة لمهام الأمن الثابتة.
٢١٠ ٥٦٧ أيام عمل للسهر على أمن المنشآت الثابتة/حماية مواقع الأفرقة/حماية المقار الميدانية (٥٥٤ ١ فردا × ٣٦٥ يوما)	٢١٠ ٥٦٧	من أيام الحماية.
٢٠٠ ٧ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين لرصد نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المستهدفة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان (٨ مراقبين في الفريق × ٥ أفرقة × ١٨٠ يوماً)	١ ٢٦٩	يوما من أيام دوريات المراقبين العسكريين مخصصة لرصد نزع السلاح والتسريح. ويعزى انخفاض العدد إلى تأجيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعض القطاعات.
إجراء تقييمات مشتركة مع ممثلين من لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، لتأمين مواقع نزع السلاح والتسريح المحتملة	نعم	قدم الجيش دعما لإقامة مرافق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جوبا وكادقلي، ويشمل ذلك المساعدة في تقييم المواقع عن طريق فريق عسكري مشترك معني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقُدم الدعم لمواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية النيل الأزرق عن طريق توفير حماية للقوات، والأمن للمواقع الثابتة، والتحقق من نزع سلاح المقاتلين.

العنصر ٣: الحوكمة

٤٤ - كما حدث في الفترات السابقة، كان التقدم المحرز بطيئا فيما يخص وضع خطة للمصالحة الوطنية، التي لم توضع بسبب استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الأطراف. وفي حين أن بعض الآليات قد طبقت لمعالجة السلام والمصالحة على الصعيد المحلي، لم ينشأ نهج شامل في هذا الصدد.

٤٥ - شملت الإنجازات الرئيسية في مجال الحوكمة وسيادة القانون اعتماد المجلس الوطني القانون الوطني للشرطة، وقانون الانتخابات القومية، وتعديلات القانون الجنائي، وقانون

المفوضية القومية للأراضي، وقانون الصحافة والمطبوعات، وتعديلات قانون الإجراءات المدنية، وقانون مفوضية حقوق الإنسان. وجرت صياغة مشروع قانون قوات الأمن القومي ومشروع القانون المتعلق بالاستفتاء في جنوب السودان، وتقوم الأطراف بمناقشتهما في الوقت الحالي. واعتمد المجلس التشريعي لجنوب السودان قانون الأراضي لجنوب السودان، وقانون الحكم المحلي، وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقانون الطفل لعام ٢٠٠٨. ولم يُعتمد بعد قانون شرطة جنوب السودان، الموقوف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ ويرجع التأخر أساسا إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. ولكن حكومة جنوب السودان اعتمدت خطة للتطوير الاستراتيجي مدتها ثلاث سنوات لجهاز شرطة جنوب السودان، ليجري تنفيذها.

٤٦ - واستجابة للتطورات الأمنية المبينة في إطار العنصر ٢، كثفت بعثة الأمم المتحدة في السودان أنشطة الدعوة والتنسيق مع السلطات المحلية، وعقدت مؤتمرات واجتماعات للسلام بين قادة القبائل ومعهم لمعالجة حلقة العنف وكسرها. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان أيضا دعما لمبادرات السلام الحكومية بعدة وسائل منها تيسير المنتديات التي تقودها الحكومة، وتقديم الدعم اللوجستي لمؤتمرات السلام القبلية (في ولايات واراب وشمال وغرب بحر الغزال والبحيرات وأعالي النيل وجونقلي وجنوب كردفان، وفي أبيي). وقدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان دعما للبرامج الحكومية في ولايات شرق الاستوائية وغرب الاستوائية والاستوائية الوسطى، لمعالجة الثغرات المهمة في القدرات اللازمة لعملية التحول الديمقراطي للإدارة المدنية.

٤٧ - وعقب المساعدة التقنية التي قدمتها البعثة إلى أعضاء المجلس الوطني، اعتمد المجلس الوطني قانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان، وأقره مجلس الولايات بموافقة الرئيس؛ واُعتمد مشروع قانون مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، مما يمكّن من تفعيل مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان؛ وصدّق السودان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري، وانضم إليها؛ واستأنف منتدى حقوق الإنسان المشترك بين حكومة الوحدة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في السودان أعماله، بعد أن كانت قد عُلّقت في عام ٢٠٠٧، مما سمح لأعضائه بالتعبير عن الشواغل التي تخص حقوق الإنسان أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إنشاء حكومة على المستوى الوطني ومستوى جنوب السودان تمارس سلطتها تجاه السكان مع التركيز على حوكمة عادلة وشفافة ونزيهة بقيادة الشعب

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-١ ملء ٢٥ في المائة من الوظائف في الخدمة المدنية القومية بأشخاص من جنوب السودان	أثرت التأخيرات في إنشاء لجنة المفوضية القومية للخدمة المدنية على المواعيد الزمنية ذات الصلة، المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل. وعلى المستوى القومي، أنجزت عملية مقابلة المرشحين وعُين ١ ٠٠٠ سوداني جنوبي وندبوا للعمل في وزارات فيدرالية مختلفة. وتم استيعاب كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان في الخدمة المدنية وفق الخطة المتعلقة بولاية النيل الأزرق. وفي ولاية جنوب كردفان، تتقدم عملية إدماج الخدمة المدنية ببطء إنما بالاتجاه الصحيح.
٣-١-٢ زيادة تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية القومية، والهيئة التشريعية الخاصة بجنوب السودان على التوالي (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ١٩ في المائة؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢١ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٣ في المائة)	تبلغ النسبة في الوقت الحالي ١٨,٦ في المائة. والسبب الرئيسي للتمثيل المنخفض عن المستوى المقرر هو الافتقار إلى العدد الكافي من المرشحات.
٣-١-٣ تعبر مناقشات مجالس الولايات عن القلق العام بشأن المساءلة، كما تبيَّن في اللقاءات المفتوحة والمناقشات الإذاعية في ٥ قطاعات	أنجزت. حضرت بعثة الأمم المتحدة في السودان بانتظام جلسات المجلس التشريعي لجنوب السودان في جوبا ومجالس الولايات في جميع القطاعات الستة ورصدت الأنشطة والمناقشات. وعكست المناقشات الشواغل العامة بشأن المساءلة. وأُحيلت شواغل المجتمع المدني وتوصياته التي أثيرت في اللقاءات المفتوحة والمناقشات الإذاعية إلى المستويات المناسبة للنظراء الحكوميين في جميع القطاعات/الولايات للنظر فيها.
٣-١-٤ تؤدي مفوضية جنوب السودان لمكافحة الفساد مهامها وفقا لدستور جنوب السودان وتُجرى مراجعات مستقلة للحسابات	أنجزت. أصدر المجلس التشريعي لجنوب السودان مشروع قانون لمكافحة الفساد في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ وقد بدأ نفاذه بعد التوقيع عليه. اجتمعت بعثة الأمم المتحدة في السودان بانتظام مع المفوضية في جوبا بشأن ما تضطلع به من أنشطة، حيث أثنت على التحقيق في حالات تتعلق بالفساد. وقد اكتمل إنشاء المفوضيات في ولايات الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية (القطاع الأول)، والبحيرات (القطاع الثاني) وجونقلي (القطاع الثالث).

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
القيام، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة، بإسداء المشورة من خلال اجتماعات تعقد مع حكومة جنوب السودان بشأن توطيد الحكم الرشيد وتعزيز إصلاح قطاع الأمن وبناء قدرات الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية	٨	عُقدت ثمانية اجتماعات مع مسؤولين حكوميين بشأن الإدارة المحلية لمناقشة الإيرادات المحلية وتمويل الدوائر الانتخابية وبيان إيرادات الولاية واستعراض عملية التخطيط على صعيد الولاية واستعراض عملية الميزنة في ولاية الاستوائية الوسطى وولاية شرق الاستوائية التابعتين للقطاع الأول. وعُقدت اجتماعات دورية، بمعدل اجتماعين في الأسبوع، مع مسؤولي الحكومات المحلية في جميع الولايات الأربع التابعة للقطاع الثاني.
القيام، من خلال جلسات إحاطة فصلية تعقد مع المفوضية القومية للخدمة المدنية، برصد إنشاء إدارة مدنية شفافة وقابلة للمساءلة وشاملة، ومؤسسات للخدمة المدنية، وتشريعات، بما في ذلك مناقشات المجالس على صعيد الولايات والمناطق، ودور الهيئات المتخصصة من قبيل مفوضية مكافحة الفساد في جنوب السودان، وفقاً لولايتها	نعم	أجرت بعثة الأمم المتحدة في السودان اتصالات منتظمة مع المفوضية القومية للخدمة المدنية. وقدمت إحاطات إعلامية فصلية عن بناء القدرات، ودفع بدلات تسوية للسودانيين الجنوبيين الآتين من الشتات ومن جنوب السودان لشغل وظائف في الخرطوم.
القيام، بالتعاون مع حكومة جنوب السودان، بتنظيم ثماني حلقات عمل وعقد أربعة اجتماعات لأعضاء منظمات المجتمع المدني، والزعماء التقليديين، والأحزاب السياسية، والحكومة المحلية لتعزيز فهم النظم الديمقراطية والمشاركة فيها	٢٣	عقدت إحدى عشرة حلقة عمل واجتماع مائدة مستديرة عن الحكم الديمقراطي لأعضاء منتديات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وأعضاء مجالس المحافظات مع أعضاء البرلمان، في ولايات القطاع الأول (الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية) حضرها أكثر من ٦٠ مشاركاً و ٨ شركاء. وعُقدت أربع حلقات عمل عن اتفاق السلام الشامل وولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان في ولايتي القطاع الثاني (غرب بحر الغزال وواراب)، بالإضافة إلى اجتماعات شهرية عقدت مع منظمات المجتمع المدني في جميع الولايات الأربع التابعة للقطاع الثاني. وعقدت ثماني حلقات عمل بشأن اتفاق السلام الشامل في القطاع الثالث.
إنشاء شبكة استشارية معنية بالحوكمة تابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تستخدمها السلطات المحلية منتدى استشارياً	لا	يتعين على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعيد النظر في النهج الذي تتبعه حيال هذه المسألة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أثناء ذلك، تعمل البعثة مع الفريق العامل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
لمسائل الحوكمة، بما فيها المساعدة على تحديد المشاريع وتنميتها، وإجراء تقييمات للاحتياجات دعماً للإدارة المحلية		المعني بالحوكمة على مستوى الولايات. وفي ولاية جنوب كردفان، ترأس بعثة الأمم المتحدة في السودان شهرياً اجتماعات لجنة بناء السلام.
إسداء المشورة من خلال اجتماعات شهرية تعقد مع حكومة جنوب السودان وأربع حلقات عمل محددة الأهداف مخصصة لراسمي السياسات ومخططيها تتعلق بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وأنشطة تعميم المنظور الجنساني المتصلة بكل قطاعات الإدارة المدنية	نعم	عُقدت سبعة اجتماعات مع مسؤولي وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية، وعُقد اجتماع تحضيري للتخطيط بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والقوانين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم لتنفيذ سياسة وطنية لتمكين المرأة تشمل إعداد ١٥ تقريراً. وأسديت المشورة التقنية إلى اللجان العليا بشأن دور المرأة في الانتخابات، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، في الخرطوم. عُقدت سبعة اجتماعات مع مسؤولي الوزارة تناولت مسائل الشؤون الجنسانية والدينية والرعاية الاجتماعية، وعُقد اجتماع واحد مع المدير العام للشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان، ومستشار رئيس حكومة جنوب السودان بشأن أهمية البيانات المتعلقة بالمرأة في جنوب السودان (آذار/مارس ٢٠٠٩). وعُقد اجتماع لاستعراض مشروع الإجراءات التشغيلية الموحدة/المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع العنف الجنساني والتصدي له (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وتم تحديد مجالات التعاون مع الوزارات وبناء قدراتها (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، ونوقشت مسألة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية (حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في جوبا). وعُقد اجتماع واحد مع الأمين العام ومستشار حاكم الولاية للشؤون الجنسانية حول دور المرأة في الانتخابات القادمة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (ولاية الاستوائية الوسطى). وعُقدت خمسة اجتماعات لتقديم الدعم التقني بشأن تعميم مراعاة نوع الجنس لمسؤولي وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية (تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). وشاركت البعثة في الاجتماعات الشهرية للجنة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني واجتماعات للجنة الولائية المعنية بحماية حقوق الإنسان للمرأة (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في ولاية جنوب كردفان).

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم حلقة عمل واحدة مع أعضاء من المفوضية القومية للانتخابات بشأن تعميم المنظور الجنساني في العملية الانتخابية، وثماني حلقات عمل مع أعضاء منظمات المجتمع المدني بشأن تمثيل المرأة ومشاركتها في الأحزاب السياسية، بما في ذلك وضع إجراءات لتسجيل الناخبين تراعي الفوارق بين الجنسين، وتنظيم ثماني حلقات عمل مع مرشحات محتملات بشأن الحملة الانتخابية والخطابة	نعم	أجري تدريب لـ ١٠٦ أعضاء في اللجان العليا التابعة للمفوضية القومية للانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ونُظمت حلقة عمل واحدة مع منظمات المجتمع المدني لـ ٦٠ مشاركاً بشأن الانتخابات، وعملية تدريبية على التربية المدنية وتثقيف الناخبين لفائدة منظمات المجتمع المدني، وأُجريت تدريبات تتعلق بالنساء والانتخابات شارك فيها ٣٧ شخصاً من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والوزارات التابعة للحكومة، وعُقدت دورة تدريبية مدتها يومان بشأن دور وسائط الإعلام في دعم ترشيحات النساء للانتخابات، وحلقة عمل بشأن الحكم الرشيد والانتخابات، ونُظمت دورة تدريبية في مجال التربية المدنية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان.
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر دعما للحوكمة في جنوب السودان	٣	نُفذت المشاريع السريعة الأثر أثناء الربع الثالث دعماً للحكومة المحلية في ولايات القطاع الأول. وقد عُزي انخفاض عدد المشاريع السريعة الأثر إلى أن عدداً منها قد بدأ تنفيذه لكنه لم ينجز في الربع الأخير من فترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمسؤولين في الحكومة في جنوب السودان والمناطق الثلاث لتعزيز مشاركتهم والتوعية بحقوقهم ودورهم في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الوساطة بين الأحزاب كلما ظهرت اختلافات في تفسير الاتفاق	١٤٧	اجتماعا شهرياً عُقدت مع منظمات المجتمع المدني بشأن حقوقها وأدوارها في اتفاق السلام الشامل. وعُقد ثلاثة وستون اجتماعاً مع منظمات المجتمع المدني في ولاية جنوب كردفان. وعقد أربع وثمانون اجتماعاً مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بما فيها خمسة عشر اجتماعاً مع المسؤولين في الحكومة، في القطاع الخامس. وفي القطاع الأول، عقد شهرياً اجتماع واحد يضم ممثلي المجتمع المدني والجمهور في إطار التعريف باتفاق السلام الشامل. وشجعت البعثة وزارة الشؤون البرلمانية في حكومة جنوب السودان على إضفاء الطابع المؤسسي على عقد موائد مستديرة للأحزاب السياسية ومنتديات المجتمع المدني في ولاية شرق الاستوائية وولاية الاستوائية الوسطى، باعتبارها قنوات للتربية المدنية وآليات لتعزيز الحوار بين الأحزاب لتسوية الخلافات الرئيسية القائمة بين الأحزاب. وعُقدت اجتماعات دورية في جميع القطاعات.

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إرساء سيادة القانون، بما في ذلك إنشاء جهاز قضائي مستقل وخدمات الإصلاحيات في السودان

مؤشرات الإنجاز المتوقعة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٢-١ سن قوانين قومية، بما فيها قانون الأمن، وقانون الشرطة، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون القوات المسلحة، وقانون الانتخابات، وقانون الصحافة وفقاً لاتفاق السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي	فيما يلي القوانين والتعديلات التي أُدخلت على القوانين، التي اعتمدها المجلس الوطني: التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي لعام ١٩٩١ (٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١ (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ قانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٩ (٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)؛ قانون تعديلات الإجراءات المدنية لعام ٢٠٠٩ (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ وقانون المفوضية القومية للأراضي لعام ٢٠٠٩ (٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩). واعتمد المجلس الوطني قانون الانتخابات في ٧ تموز/يوليه وبدأ نفاذه بعد توقيع الرئيس عليه في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وما زال مشروع قانون قوات الأمن القومي لعام ٢٠٠٩ معروضاً على اللجنة السياسية الرفيعة المستوى للشركاء في اتفاق السلام الشامل. واعتمد مجلس الوزراء مشروع القانون المتعلق بالسجون في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وسيعرض على البرلمان في شكل مشروع قانون. وفي جنوب السودان، أنجز فريق عامل يتكون من دائرة السجون ووزارة الشؤون القانونية وتطوير الدستور مشروع القانون المتعلق بالسجون، وحظي بموافقة المدير العام وأحيل إلى الوزارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان مشروع القانون معروضاً على مجلس وزراء حكومة جنوب السودان لينظر فيه المجلس التشريعي. أُنجز.
٣-٢-٢ قيام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان باعتماد وتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير الاستراتيجي، وفقا لولايتيهما	إثر مناقشات جرت مع الوحدة الاستشارية للإصلاحيات التابعة للبعثة، وافقت المديرية العامة للسجون وإعادة التأهيل على اعتماد وتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير الاستراتيجي في المجالات التالية بقيادة لجنة تطوير السجون، التي تضم الوحدة الاستشارية للإصلاحيات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وشعبة الشرطة في الأمم المتحدة ووزارة الداخلية ومديرية السجون: • تعزيز قيادة السجون وإدارتها وملاك موظفيها؛ • تعزيز نظام المعلومات للتخطيط الاستراتيجي؛

مؤشرات الإنجاز المتوقعة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	• تحسين صحة السجناء ورفاههم مع التركيز على التدخلات الوقائية والتدريب المهني؛ • تحسين الهياكل الأساسية الحيوية للسجون، مثل شبكة مياه المحارير والصحة والنظافة في مطابخ السجون وإمدادات المياه وإصلاح معامل السجون في جنوب السودان، اجتمعت اللجنة المركزية لتطوير السجون في جوبا في ٦ مناسبات. واجتمعت اللجنة المعنية بولاية غرب بحر الغزال في ٤ مناسبات، واجتمعت اللجنة المعنية بولاية أعالي النيل في ٤ مناسبات. ويرأس اللجنة المركزية المدير العام مع مشاركين من دائرة السجون ووزارات حكومة جنوب السودان، ومن وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في السودان. ويرأس لجان الولايات مديرو السجون فيها. وفي جنوب السودان أيضا، قام فريق عامل يتكون من مسؤولي دائرة السجون ووحدة الإصلاحيات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان بتحديد ووضع ٣٠ أمرا دائما لتطبيقها في باقي دوائر السجون، وقد وافق عليها المدير العام وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بطبع ١٠٠ نسخة أولية منها لأغراض التدريب عليها.
٣-٢-٣ تعزيز النظم القانونية والقضائية، وتعزيز قدرات أصحاب المهن القانونية ودمج القانون العرفي في النظام القانوني في جنوب السودان	عقد مكتب سيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان ثلاثة اجتماعات في جوبا مع فريق المانحين المشترك والمفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومستشارين من شركة بيرينغ بوينت، ومعهد ماكس بلانك والبنك الدولي ومكتب سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنسيق الإسهامات الاستشارية المقدمة إلى لجنة التشريع التابعة للمجلس التشريعي لجنوب السودان والإدارة المعنية بتنظيم السجلات القضائية لجنوب السودان. وحددت مواضيع التدريب وعناصره مع مختلف معاهد سيادة القانون. وعقدت مشاورات مع المنظمة الدولية لتطوير القانون لتأسيس معهد للدراسات القضائية والقانونية لجنوب السودان، بما في ذلك إرساء قواعد لتوفير تعليم قانوني متواصل للمهنيين في الجهاز القضائي وغيرهم من الممارسين القانونيين. وقدم مشروع قانون لتأسيس المعهد القانوني المقترح، بالتعاون مع رئيس القضاة في جنوب السودان. وأصدرت حكومة جنوب السودان قانون الحكم المحلي وقانون مفوضية مكافحة الفساد.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالقانون العرفي ووزارة الشؤون القانونية وتطوير الدستور في جنوب السودان بشأن التعديلات اللازم إدخالها على القوانين العرفية والمدونة القائمة لتكون مطابقة للمعايير الدولية والدساتير ذات الصلة، عقب استعراض يُجرى لكل القوانين العرفية والمدونة القائمة في السودان	نعم	شُرع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة، في إعداد استقصاء أولي للقانون العرفي في جوبا. وعقد اجتماع منتدى زعماء القبائل لإصلاح نُهج القانون العرفي في الجنوب. وأُسديت المشورة التقنية في اجتماعين إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالقانون العرفي ووزارة الشؤون القانونية وتطوير الدستور بشأن التعديلات اللازم إدخالها على القوانين العرفية والمدونة القائمة. نظمت بعثة الأمم المتحدة في السودان اجتماعاً للفريق العامل تم التركيز فيه على المضي قدماً بعملية توثيق القانون العرفي في جنوب السودان. وعُقدت حلقة عمل واحدة لمدة يومين حضرهما خمسون مشاركاً من ولايات أعالي النيل والوحدة والاستوائية.
القيام، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بتنظيم ست حلقات عمل بشأن القوانين العرفية والمدونة القائمة، يضم كل منها ١٥ مشاركاً من الزعماء التقليديين، والمحامين، والمساعدين القانونيين في ١٤ بلدة في جنوب السودان	٦	حلقات عمل عُقدت في رومبيك وجوبا وبور وملكال وجامبيو وبنتيو لـ ٥٣٧ مشاركاً من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بشأن القوانين العرفية والمدونة القائمة.
إسداء المشورة إلى لجنة الدفاع والأمن التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، ولجنة وسائط الإعلام، ولجنة السلام والمصالحة التابعة للمجلس الوطني، ووزارة الداخلية بشأن سنّ تشريعات انتخابية تتصل بالشرطة والقوات المسلحة والأمن ووسائط الإعلام، بما في ذلك تقديم معلومات بشأن أنظمة مماثلة وأفضل الممارسات من ولايات قضائية أخرى	نعم	قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتنقيح قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ وتحرير النسخ العربية والإنكليزية. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان المشروع النهائي إلى المفوضية القومية للانتخابات. وعقدت بعثة الأمم المتحدة في السودان ثلاثة اجتماعات مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لمناقشة عدد من حلقات العمل المتعلقة برصد الانتخابات، لفائدة القضاة والمحامين. وقدمت ورقة تحليل قانوني شاملة تتعلق بحرية التعبير وإمكانية الحصول على المعلومات إلى فريق عامل يتولى تنظيم حلقة عمل عن قانون وسائط الإعلام. وأُعِدّت ورقة تحليل قانوني تتعلق بالمشروع الجديد لقانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٩، في آذار/مارس ٢٠٠٩. وقدمت تحليلات قانونية شاملة للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في ورقات مفاهيمية مذكورة آنفاً. ونظمت في

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم خمس حلقات عمل، تضم كل منها ١٥ مشاركاً من المفوضية القومية للانتخابات، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعية القانونية لجنوب السودان، ونقابات المحامين بشأن القوانين الانتخابية التي تم سنها والآثار المترتبة عليها في الولايات القضائية، بما في ذلك حرية التنقل، والتعبير، والأمن الشخصي، والحدود الجديدة، واستخدام القوة (فيما يتعلق بالانتخابات)	١	الخرطوم حلقة عمل عن القوانين التمييزية ضد المرأة لفائدة ٤٠ مشاركاً من وزارة العدل ومحامين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. ونُظمت حلقة تعنى بالإطار القانوني المحلي والدولي المتعلق بالتمييز الجنساني ومشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات؛ وقدمت البعثة خلالها ورقة عن الإطار القانوني الوطني. نظمت حلقة عمل واحدة في الخرطوم لـ ٧٠ مشاركا من الصحفيين وأعضاء المجلس الوطني وغيرهم من المسؤولين في الحكومة وممثلي المجتمع المدني عن مشروع قانون الصحافة والمطبوعات، بما في ذلك حرية التعبير والتغطية الإعلامية للانتخابات. وأنشئت المفوضية القومية للانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. بيد أنها لم تعتمد التشريعات الثانوية و/أو الأنظمة اللازمة لتنفيذ قانون الانتخاب بسلاسة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعتمد أو يعدل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي مشروع قانون له أهمية حاسمة من قبيل مشروع قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني. ولهذا، أرجئت حلقات العمل التي تقرر عقدها في بادئ الأمر. وعقدت البعثة خمسة اجتماعات في الخرطوم مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لإعداد خمس حلقات عمل بشأن التسجيل للمشاركة في الانتخابات، ودور الجهاز القضائي أثناء الانتخابات، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، ورصد الانتخابات من أجل الأحزاب السياسية، وأجهزة إنفاذ القانون، والقضاة والمحامين. وعُقد اجتماع واحد مع فريق المانحين العامل المعني بالحوكمة وسيادة القانون في الخرطوم بشأن الإصلاح التشريعي والمأزق الدستوري فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعُقد اجتماعان في جوبا مع المدير الإداري وكبار قضاة الجهاز القضائي في جنوب السودان لرصد الإجراءات المتبعة في المحاكم والمهام الإدارية التي يضطلع بها الجهاز القضائي على مستوى ولاية الاستوائية الوسطى والمحكمة العليا لجنوب السودان، بما فيها إجراء مناقشات عن دور المحاكم في الانتخابات، وعمليات الاستفتاء.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى المديرين العامين لدوائر السجون في شمال السودان وجنوبه بشأن تنفيذ خطط التطوير الاستراتيجي، وبناء القدرات/برامج التدريب فيما يتعلق بالواجبات الأساسية للسجون، وإدارة السجون، وإنشاء قاعدة بيانات عن السجناء، وظروف خدمة موظفي المؤسسات الإصلاحية، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع لجنة تطوير السجون	نعم	عقدت اجتماعات منتظمة بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل وبعثة الأمم المتحدة في السودان، بالإضافة إلى اجتماعات لجنة تطوير السجون لتيسير إسداء المشورة بشأن تنفيذ خطط التطوير الاستراتيجي وبرامج بناء القدرات وإدارة السجون، بما في ذلك الاستجابة للاعتبارات الجنسانية. ونُظمت حلقة عمل واحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لـ ٤٠ ضابطاً من كبار ضباط السجون من المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل في حكومة السودان بشأن مبادئ إدارة السجون في الخرطوم. وفي جنوب السودان، اجتمعت اللجنة المركزية لتطوير السجون في جوبا في ٦ مناسبات. واجتمعت اللجنة المعنية بولاية غرب بحر الغزال في ٤ مناسبات، واجتمعت اللجنة المعنية بولاية أعالي النيل في ٤ مناسبات. وترأس اللجنة المركزية المدير العام وحضرها مشاركون من دائرة السجون ووزارات حكومة جنوب السودان، ومن وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي جنوب السودان أيضا، عُقد ١٥ اجتماعاً للجنة الهياكل الأساسية مع دائرة السجون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ برامج التمويل المقدم من المانحين. وعُقدت حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام في جوبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لـ ٤٠ جهة من الجهات الرئيسية المهتمة بإصلاح السجون، ومنها مديرو دوائر السجون من جميع الولايات، وكذلك ممثلون لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وضع مشروع خطة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وفي جنوب السودان، قام فريق عامل يتكون من ممثلين لدائرة السجون وبعثة الأمم المتحدة في السودان بتحديد وضع ٣٠ أمرا من الأوامر الدائمة لدائرة السجون التي وافق عليها المدير العام وطبع منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٠٠ نسخة أولية لأغراض التدريب.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى دوائر السجون في شمال السودان وجنوبه بشأن معايير القيام بعمل الشرطة، وبرامج بناء القدرات المتعلقة بالتدريب، والاكتفاء الغذائي، والخدمات الطبية ورصدها؛ وترميم الهياكل الأساسية للسجون؛ وإدارة الشرطة لحالات الطوارئ ونظام الأمن من خلال تواجد أفراد شرطة الأمم المتحدة مع أفراد الشرطة الوطنية العاملين في السجون الإقليمية في مواقع مشتركة	نعم	عقدت اجتماعات دورية بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل وبعثة الأمم المتحدة في السودان، بالإضافة إلى اجتماعات عقدتها لجنة تطوير السجون. وأسدت البعثة المشورة بشأن التدريب وإعادة التأهيل والاكتفاء الغذائي والخدمات الطبية وإدارة نظم الطوارئ والأمن. نُظمت خمس حلقات عمل تدريبية، وأُعدت مقترحات لمشاريع سريعة الأثر تتعلق بإعادة التأهيل؛ ويشارف على الانتهاء أحد مشاريع إعادة التأهيل في سجن أم درمان للإناث؛ وبدأ العمل على تحسين شبكة مياه المجارير في سجن الرصيرص في ولاية النيل الأزرق. وفي جنوب السودان، خضع مستشارو الإصلاحيات المقدمون من الحكومة لبرامج تناوب وتواصلت عمليات إيفادهم إلى الولايات. ومن المقرر إيفاد ٣٠ من أصل ٤٠ مستشاراً معاراً إلى جنوب السودان. وسيشغل ٦ من هؤلاء وظائف متخصصة يوجد مقرها في جوبا، وأوفد الباقون البالغ عددهم ٢٤ إلى جميع الولايات لتقديم الإرشاد اليومي في عمليات السجون، وتنظيم وإدارة شؤونها، بالإضافة إلى إسداء المشورة بشأن مسائل إصلاح السجون.
تنظيم دورتين تدريبيتين في جنوب السودان، كل منهما لما يناهز ٥٠٠ مقاتل سابق في مجال معاملة السجناء وفقاً للمعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان	نعم	في جنوب السودان، ساهمت بعثة الأمم المتحدة في السودان في تنظيم ٦ دورات تدريبية لـ ١ ١٣٤ مقاتلاً سابقاً.
تنظيم ثلاث حلقات عمل لتدريب المدربين، كل منها لما يناهز ٣٠ من موظفي المؤسسات الإصلاحية بشأن وضع برنامج لتدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية	نعم	في جنوب السودان، نظمت بعثة الأمم المتحدة في السودان خمس دورات لتدريب المدربين في جوبا وتوريت وبور وبنتيو أويل لـ ٦٤ موظفاً من موظفي السجون. ونظمت بعثة الأمم المتحدة في السودان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في جوبا، دورة لتدريب المدربين على مهارات الحياة لـ ١٠ موظفات في السجون.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم خمس دورات تدريبية، كل منها لما يناهز ٣٥ موظفاً من موظفي المؤسسات الإصلاحية، بشأن إدارة السجناء الضعفاء، من قبيل الأحداث، ومن يعانون من حالات نفسية، والنساء، تمشياً مع المعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان	٥	نظمت البعثة خمس حلقات عمل تدريبية لـ ١٤٧ مشاركاً، أربع منها في الخرطوم والأُبيِّض وبورتسودان بشأن معالجة السجناء الضعفاء والقضايا الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في السجون ونُظمت حلقة عمل واحدة بشأن إدارة السجون في الخرطوم. وفي جنوب السودان، نُظمت ٥ دورات تدريبية بشأن إدارة سجلات السجناء الضعفاء والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لـ ٩٩ ضابطاً في جوبا وياي وبنتيو وواو. ونظمت دورة تدريبية خارجية في قضاء الأحداث لموظف واحد من موظفي السجون في عمان، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولموظفين اثنين في القاهرة.
تنظيم ثماني حلقات عمل تدريبية بشأن تعميم المنظور الجنساني تشمل مراعاة دوائر الشرطة والمؤسسات الإصلاحية للفوارق بين الجنسين، كل منها لما يناهز ٣٠ مشاركاً من مؤسسات سيادة القانون، من قبيل الشرطة والمؤسسات الإصلاحية في جوبا، وواو، وروميبيك، وملكال، وكادوقلي، وأبيي، والدمازين، والخرطوم	نعم	نظمت البعثة ثلاث حلقات عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في الخرطوم وبورتسودان وفي الأُبيِّض، كل منها لـ ٢٥ ضابطاً من ضباط سجون من الرتب المتوسطة. وفي جنوب السودان، نُظمت ٧ دورات في مجالات حقوق الإنسان والإدارة والتخطيط والإرشاد والقيادة لـ ١٩٦ مديراً في جوبا وأويل وروميبيك. ونُظمت حلقات عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جوبا وواو وروميبيك وكادوقلي والدمازين والخرطوم. ولم تنظم أية حلقة عمل في أبيي أو ملكال لعدم توفر الموظفين اللازمين لدى البعثة.

الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية في السودان بأسره

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام حكومة الوحدة الوطنية بعرض خطة المصالحة الوطنية على الأمة (بروتوكول مشاكوس)	لم تقدم حكومة الوحدة الوطنية خطة للمصالحة الوطنية، على الرغم من جهود الوساطة التي تبذلها البعثة. وتجري حاليا مناقشات مع الطرفين بشأن إمكانية وضع خطة للمصالحة قبل الاستفتاء.
٣-٣-٢ إنشاء وتشغيل مفوضيات السلام والمصالحة وشبكات وساطة الزعماء التقليديين على صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي	أنجز. عملت البعثة بشكل وثيق مع مفوضية السلام في جنوب السودان في كافة الولايات العشر في الجنوب. وأُنشئت آليات لإدارة النزاع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	في جميع القطاعات الستة وبدأت عملها. والتقى الفريق الإقليمي لإدارة التراعات في جوبا وخلية إدارة التراعات على المستوى القطاعي والخلايا الفرعية على مستوى الولايات مرة كل شهرين أو حسب الاقتضاء لتحليل قضايا التراع عند نشوئها. وفي القطاع الثاني، عملت البعثة مع مفوضية السلام في جنوب السودان ولجان السلام المحلية في جميع الولايات الأربع في مجال بناء السلام وحلّ التراعات. وفي ولاية جنوب كردفان، دعمت شعبة الشؤون المدنية مجلس الولاية للسلام والمصالحة المُنشأ حديثاً وترأست الاجتماعات السنوية التي تعقدها لجنة بناء السلام في ولاية جنوب كردفان. وشارك الزعماء التقليديون ومنظمات المجتمع المدني في الجنوب وكذلك الإدارات الأهلية في المناطق الثلاث بنجاح في التوسط في التراعات المحلية. وفي أبيي، يسّرت شعبة الشؤون المدنية عقد اجتماعين بين قبيلتي الدينكا والمسيرية.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تعزيز السلام، وحل التراعات، والمصالحة من خلال سير قدرات منظمات المجتمع المدني في ولايات جنوب السودان العشر والمناطق الثلاث، للإسهام في أنشطة السلام والمصالحة المستدامة؛ وتنسيق الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني بشأن تدخلات التصدّي للتراعات، وتقديم المشورة بشأن إنشاء عمليات مصالحة طويلة الأجل مع الجماعات الرئيسية في التراع	نعم	واصلت البعثة سير قدرات منظمات المجتمع المدني في الولايات الأربع في القطاع الثاني، ولكن العملية لم تُستَكمل. كما قدمت الدعم لثلاثة مؤتمرات للسلام في ولايات شمال بحر الغزال (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) والبحيرات (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) وشرق بحر الغزال (شباط/فبراير ٢٠٠٩). وقامت البعثة برصد النزاعات في موسم الجفاف في الجنوب، وساعدت على توفير تحليلات تتضمن إنذارات مبكرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرت البعثة متابعة منتظمة مع سلطات الولايات، والتقت بلجان المصالحة في ولاية واراب، ودعمت المشاركة النشطة من قبل منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكة في المصالحة في ولاية جنوب كردفان. وفي ولاية النيل الأزرق، التقت البعثة برؤساء القبائل وأسهمت في تعزيز آليات إدارة التراعات المحلية كما ساعدت على حل التراعات ضمن الإدارة الأهلية في ولاية النيل الأزرق، وبشكل خاص في كرمك. وعملت البعثة بشكل وثيق في

النواتج المقررة	النـــواتج المنجـــزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		جوبا مع مفوضية السلام في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة غير الحكومية المعروفة باسم (Pact) لعقد سلسلة من مؤتمرات السلام في عام ٢٠٠٩، تُوِّجت بعقد مؤتمر للسلام على مستوى جميع الولايات بنهاية عام ٢٠٠٩.
إسداء المشورة إلى المفوضيات القومية للأراضي في الجنوب والولايات ورصد هذه المفوضيات لمعالجة مسائل استخدام الأراضي وحيازتها في سياق الاتفاق، من خلال تحديد التراعات المتصلة بالأراضي وتعزيز الإجراءات المناسبة التي تتخذها مفوضيات الأراضي في كل من ولايات جنوب السودان العشر	نعم	أقرّ المجلس التشريعي لجنوب السودان مشروع قانون الأراضي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتمّ توقيعه ليصبح قانوناً. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أقرّ المجلس الوطني مشروع قانون مفوضيات الأراضي. ولم يتم إنشاء مفوضيات أراضي الولايات بعد في جميع القطاعات. ويُتوقّع أن تُنشأ هذه المفوضيات وتبدأ العمل في الولايات الأربع الواقعة ضمن القطاع الثاني بنهاية عام ٢٠٠٩. وفي ولاية النيل الأزرق، لم تُنشأ مفوضية الأراضي، وتُحال القضايا المتصلة بالأراضي إلى مستشار الحاكم لشؤون الأراضي.
عقد اجتماعات أسبوعية لإحاطة الصحافة، ومناقشات مائدة مستديرة شهرية للصحفيين، وتقديم ١٦ عرضاً للجمهور في جنوب السودان، بشأن الانتخابات، ومسائل أخرى متصلة باتفاق السلام الشامل؛ وتوزيع ٢٠ ٠٠٠ كتيب موجز للاتفاق و ١٠ ٠٠٠ نسخة للاتفاق من أجل تعزيز فهم الاتفاق ودور البعثة في السودان	نعم	قامت البعثة بـ ٧ زيارات للصحف المحلية في الخرطوم من أجل تقديم إحاطة بشأن دور البعثة ومكتب الاتصالات وشؤون الإعلام؛ ونُظّمت مناسبة اجتماعية تحاور فيها رؤساء تحرير وكبار محرري الصحف المحلية مع الممثل الخاص للأمين العام بشأن اتفاق السلام الشامل؛ وعُقد ٢٦ لقاءاً مفتوحاً/حلقة عمل بشأن الاتفاق في جنوب السودان شاركت فيها هيئات المجتمع المدني والطلاب وزعماء المجتمع المحلي والزعماء التقليديون والأحزاب السياسية؛ وجرى توزيع ٥ ٥٧٨ كتيباً موجزاً للاتفاق و ٤ ٨٥٨ نسخة عن الاتفاق.
وضع خرائط للتراعات، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والحكومة المحلية، لعشر ولايات في جنوب السودان وفي المناطق الثلاث، لتستخدمها حكومات الولايات كجزء من إدارتها للتراع وأنشطة تخطيط الموارد	نعم	وُضعت خرائط للتراعات وحُدِّدت سماتها بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي/تقييمات رسم خرائط المناطق المعرضة للخطر والتهديد في الولايات في القطاعات الستة بأسرها.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إعادة تقييم شواغل تنفيذ اتفاق السلام الشامل ذات الأولوية للفئات الضعيفة، من خلال تنظيم ست حلقات عمل تضم ٣٠ عضواً من المشردين داخلياً والعائدين والجماعات النسائية وعقد ثمانية اجتماعات مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي	نعم	عُقدت اجتماعات شهرية مع جماعات المشردين داخلياً في الخرطوم ضمت ٢٥ مشاركاً من المشردين داخلياً. ومع منظمات المجتمع المدني العاملة في المخيمات ومع المجتمع الدولي بشأن القضايا ذات الصلة بالمشردين داخلياً.

الإنجاز المتوقع ٤-٣: **إرساء إطار للحوكمة يقوم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان**

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٤-١ تصديق حكومة الوحدة الوطنية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	وقعت حكومة الوحدة الوطنية كلاً من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب ولكنها لم تصدّق على أي منهما.
٣-٤-٢ قيام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بسن قوانين للإصلاح بما يتلاءم مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (٢٠٠٦/٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٢).	عُقدت مشاورات مع أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية بشأن إصلاح القوانين القائمة، وعُدِّلت قوانين عدة ثم اعتُمدت لاحقاً. وقدمت البعثة ورقات الموقف التالية: قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠٩، وقانون الإجراءات المدنية لعام ٢٠٠٩، وقانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩، وقانون الصحافة والمنشورات، وقانون مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان.
٣-٤-٣ إنشاء ١٠ مكاتب على مستوى الولايات تابعة لمفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، ومكتب واحد للجنة للمفوضية القومية لحقوق الإنسان، تعمل بما يتفق مع مبادئ باريس	وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ اعتمد المجلس التشريعي لجنوب السودان تشريعا تمكينياً لمفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان ينص على إنشاء مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان في جنوب السودان، وباشرت المفوضية توسيع نطاق تغطيتها لتشمل كافة الولايات العشر في جنوب السودان، التي تدعمها وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة من خلال المساعدة التقنية واللوجستية. وبسبب القيود المالية التي تفرضها المفوضية، لم يكن هناك سوى مكتب واحد، هو مقر المفوضية في جوبا، يعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أقرّ المجلس الوطني مشروع قانون لإنشاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان؛ ولم تعين حكومة الوحدة الوطنية بعد مفوضين.

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٤-٤ زيادة العدد الإجمالي لحالات انتهاك حقوق الإنسان المبلغ عنها التي سويت وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية والوطنية (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٥٢؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٧٥)	تمت تسوية ما يقرب من ٧٥ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان بفضل تدخل البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير؛ وتشمل التدخلات تأمين الإفراج عن الأفراد المعتقلين تعسفياً، ولا سيما الإفراج عن المعتقلين من الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال؛ وأمّنت البعثة أيضا توفير المساعدة القانونية والإشراف القضائي على حالات فردية عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ٣ حلقات عمل، يضم كل منها ٦٠ مشاركا من المجلس الوطني ومنظمة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب، وآثارهما التشريعية	١١	عقدت البعثة إحدى عشرة حلقة عمل ضمت ٣٥٧ مشاركاً من مركز حقوق الإنسان للمرأة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز فهمهم لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وآثارها التشريعية.
عقد ٤ حلقات عمل، تضم كل منها ٥٠ عضوا من حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الوطني ومجالس الولايات ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها جماعات المجتمعات المحلية والجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية الوطنية، بشأن التزامات الدول الأطراف بتقديم تقارير بمقتضى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	٣	عقدت البعثة ثلاث حلقات عمل ضمت ١٢٠ مشاركاً من وزارات الخارجية، والداخلية، والعدل، والرعاية، والصحة والضمان الاجتماعي، ونقابة محامي السودان والمنظمات غير الحكومية في الخرطوم بشأن التزامات تقديم التقارير بمقتضى المعاهدات الدولية، وصكوك حقوق الإنسان، والرصد والإبلاغ وكذلك بشأن التزامات السودان الدولية بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
المشاركة في رئاسة الاجتماعات الشهرية التي تعقدها اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة لتوجيه اهتمام حكومة الوحدة الوطنية إلى مسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق	٢	شاركت البعثة في رئاسة اجتماعين لمنتدى حقوق الإنسان مع حكومة الوحدة الوطنية. وتمت رئاسة الاجتماعين بالتشارك، حسبما كان مقرراً، ولكن الاختصاصات التي أقرتها البعثة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دعت المنتدى إلى الاجتماع مرة كل شهرين.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد حلقتي عمل، يضم كل منها ٦٠ مشاركا من المجلس الوطني و ١٠ وزارات، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والاتحادات المهنية القانونية، لمساعدة وزارتي العدل في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بشأن مواءمة التشريعات الوطنية، بما فيها تنقيحات قانون الأمن القومي ومشروع قانون قوة الشرطة، ومدونة الإجراءات الجنائية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان	٥	نُظّمت حلقات العمل التالية: • في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عُقدت في الخرطوم، مشاورات مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لدعم الجهود الرامية إلى تعديل أحكام القانون الجنائي لعام ١٩٩١ في ما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس؛ وجرى تعديل القانون في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. • وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عُقدت في الخرطوم، مناقشة مائدة مستديرة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشأن الإصلاح القانوني للقانون الجنائي لعام ١٩٩١ ضمت ٤٠ مشاركاً، بمن فيهم مسؤولون من الحكومة وأكاديميون ومحامون والمجتمع المدني. • وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عُقدت في الخرطوم، حلقة عمل ناقشت قانون الصحافة والمنشورات بالتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ضمت ٨٠ مشاركا من بينهم برلمانيون وقضاة وأعضاء في النيابة العامة ومنظمات غير حكومية. • وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، عُقدت في الخرطوم، حلقة عمل تتناول الأحكام الواردة في القانون الجديد للطفل لعام ٢٠٠٩ بالتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وضم المشاركون برلمانيين وقضاة وأعضاء في النيابة العامة ومنظمات غير حكومية. • وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، عُقدت في كادوقلي، حلقة عمل لضباط الشرطة المبتدئين في جنوب كردفان تهدف إلى التوعية واحترام الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز إقامة العدل.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ثماني حلقات عمل، تضم كل منها ٣٠ مشاركا من ضباط الشرطة ومسؤولي السجون من الشرطة الوطنية السودانية، وجهاز شرطة جنوب السودان، وأفراد القوات المسلحة لزيادة الوعي بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية وحقوق المحتجزين	٦	نُظّمت حلقات العمل التالية: • في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عُقدت في الخرطوم، حلقة عمل لمناقشة المسودة النهائية لدليل التدريب في مجال حقوق الإنسان لقوة الشرطة السودانية مع نائب مفوض قوة الشرطة السودانية. • وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عُقدت في رمبيك، دورتان تدريبيتان لشرطة رمبيك بشأن سيادة القانون وحقوق المعتقلين ضمت الأولى ٢٨ مشاركا (١٠ إناث) والثانية ٢٠ مشاركا (١٠ إناث). • وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عُقدت في الخرطوم، حلقة نقاش بشأن المسودة النهائية لدليل التدريب للشرطة الوطنية، حضرها ١٠٠ من الضباط الرفيعي المستوى في الشرطة الوطنية. • وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، عُقدت في كادوقلي، حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية ركّزت على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شارك فيها ٣٠ من الشرطيات المبتدئات. • وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عُقدت حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون في الوحدات المتكاملة المشتركة. • وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أجرت البعثة دورتين تدريبيتين في مجال حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون في القوات المسلحة السودانية/الوحدات المتكاملة المشتركة والجيش الشعبي لتحرير السودان/نظام المعلومات القضائية ضمت كل منهما ٣٠ مشاركاً.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إنشاء ٥ منتديات محافل لحقوق الإنسان تتألف من قضاة ومدعين ومحامين وسلطات السجون ومنظمات العون القانوني وقادة المجتمع في جنوب السودان وفي المناطق الثلاث، لإثارة شواغل حقوق الإنسان ومعالجتها	نعم	أُنشئت المحافل/المنتديات التالية: • منتدى لحقوق الإنسان مقره في الخرطوم تشارك في رئاسته البعثة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يتألف من ممثلين عن حكومة الوحدة الوطنية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويتمثل الغرض من المنتدى في تبادل المعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان، وإبلاغ حكومة الوحدة الوطنية بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومناقشة المشاريع التي تدعم حكومة الوحدة الوطنية لتحسين حالة حقوق الإنسان. واجتمع المنتدى مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٩. • وفي ولاية غرب بحر الغزال، عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ منتديان في مجال سيادة القانون بإدارة البرنامج الإنمائي. وضم المشاركون ممثلين عن السلطة القضائية، ومسؤولين حكوميين في الولاية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني. • وفي ولاية البحيرات، عُقد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ منتديان في مجال سيادة القانون بإدارة البرنامج الإنمائي. وضم المشاركون ممثلين عن السلطة القضائية في حكومة جنوب السودان، وجهاز شرطة جنوب السودان، وموظفي السجون، وزعماء تقليديين، وممثلين عن المجلس التشريعي، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وهيئات المجتمع المدني.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ثماني حلقات عمل بشأن معايير حقوق الإنسان الدولية، بما فيها الحقوق الخاصة بالعمليات الانتخابية، تضم ٣٢٠ فردا من منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية المكرسة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمحتجزين	٣	نُظّمت حلقات العمل التالية: • في آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقدت في جوبا مناقشة في إطار المجتمع المحلي لأعضاء المجتمع المدني تناولت التحديات التي تواجه المشاركة في الانتخابات المقبلة. • وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقدت في كادوقلي حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان والأحزاب السياسية شارك فيها أربعون من الزعماء السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان من ولاية جنوب كردفان. • وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عُقدت في الخرطوم حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان والعمليات الانتخابية وفقا لقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ شارك فيها ٤٠ من معلمي المدارس.
عقد ثلاث دورات تدريبية تضم ٣٠ فردا من مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان بشأن التزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	٢	نُظّمت حلقات العمل التالية: • في تموز/يوليه ٢٠٠٨ عُقدت في جوبا حلقة عمل بشأن التزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لأعضاء مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، دعيت إليها الفروع الثلاثة لحكومة جنوب السودان. • وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عُقدت دورة تدريبية في عنتيبي بأوغندا، شارك فيها ٣٥ من المفوضين والموظفين في مفوضية حقوق الإنسان جنوب السودان لحقوق الإنسان بشأن نظام حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والرصد، والتزامات الإبلاغ ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم تقارير أسبوعية بشأن حالة حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	نعم	في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التقرير الدوري العاشر لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في السودان: أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفية التي ارتكبتها أجهزة الأمن القومي، والعسكري والشرطة. وقامت البعثة بإعداد وصياغة هذا التقرير الذي يغطي شمال وجنوب السودان. وأُعدت في الخرطوم تقارير أسبوعية وشهرية بشأن الجهود التي تبذلها وحدة الإبلاغ عن حقوق الإنسان والتحليل في البعثة في مجال الرصد وبناء القدرات. وقُدِّمت إلى المسؤولين في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اثنتا عشرة نشرة شهرية، تناولت الحوادث المتصلة بحقوق الإنسان المثيرة للقلق وشملت تقديم تحليلات قانونية وتقديم توصيات إلى السلطات.

الإنجاز المتوقع ٣-٥: بناء إعادة هيكلة قوة الشرطة الناشئة لحكومة جنوب السودان المستمدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوة الشرطة الحالية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية بحيث تصبحان قوات شرطة تعمل وفقا للمعايير المقبولة دوليا بما يتماشى وممارسات الشرطة المراعية للديمقراطية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٥-١ تعزيز الهيكل التنظيمي لشرطة جنوب السودان وعُنصرَي القيادة والتحكم، وتفويض السلطة وتوفير الوحدات المتخصصة داخل جهاز الشرطة وفقا للمعايير المقبولة دوليا	عطّل التأخير في إقرار قانون الشرطة إنجاز المؤشرات ذات الصلة بالهيكل التنظيمي لقوات شرطة جنوب السودان، والقيادة والتحكم، وتفويض السلطة؛ وقد أعدّت شرطة الأمم المتحدة مشروعا يصف المهام الجديدة للهيكل التنظيمي لقوات شرطة جنوب السودان وقدمته إلى سلطة هذه القوات للنظر فيه واعتماده.
٣-٥-٢ إقرار المجلس التشريعي لجنوب السودان لقانون الشرطة	استعرض خبراء شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقوات شرطة جنوب السودان مشروع قانون شرطة جنوب السودان. وقدموه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى المجلس التشريعي لجنوب السودان لاعتماده. ولم يتخذ بعد المجلس

٣-٥-٣ زيادة عدد المراكز النموذجية لتدريب الشرطة (٢٠٠٦/٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٣؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦) وزيادة عدد مخافر الشرطة النموذجية (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ١؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٧)	أنجز تشييد مقرّين للشرطة (في بور، وفي توريت)، ومدرسة واحدة لتدريب الشرطة (في بور). وما زالت أعمال تشييد مقر شرطة ومدرسة تدريب الشرطة في كواجوك متواصلة نظرا للتأخرات الإدارية.
٣-٥-٤ نقل مسؤوليات الأمن والمسائل الشرطية على المستوى الوطني، بما في ذلك خفارة المجتمعات المحلية، من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قوات شرطة جنوب السودان	اضطلعت قوات شرطة جنوب السودان بالأنشطة الرئيسية الشرطية في جنوب السودان، بما في ذلك خفارة المجتمعات المحلية؛ ومع ذلك ما زال الجيش الشعبي لتحرير السودان يباشر أدوارا شرطية في بعض المناطق. وتتولى منظمة شرطية مستقلة ومهنية إسداء المشورة لقوات شرطة جنوب السودان والقيام بالدعوة من أجل استقلال تلك القوات لكفالة المراقبة والمسؤولية. ويستند قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بمهام شرطية في بعض المناطق في جنوب السودان وتواصل تعيين جنود سابقين في هذا الجيش في جهاز شرطة جنوب السودان إلى القرارات السياسية التي تتخذها حكومة جنوب السودان.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة لحكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية بشأن إعادة هيكلة قوات الشرطة وعملياتها، بما في ذلك برامج التدريب والإجراءات الإدارية وإجراءات التشغيل الموحدة وإدارة الأصول وخطوط الاتصال وفقا للمعايير المقبولة دوليا في أعمال الشرطة، وذلك من خلال تقاسم شرطة الأمم المتحدة مع كبار الضباط والمسؤولين الوطنيين لمراكز القيادة على صعيد الولايات ومخافر الشرطة المحلية	نعم	تقاسمت شرطة الأمم المتحدة يوميا، على الصعد الاستراتيجية والتعبوية والتنفيذية مقارَ قوات شرطة جنوب السودان في جوبا، ومقارَ الشرطة في الولايات ومخافر الشرطة على صعيد المقاطعات لإسداء المشورة للشرطة المحلية بشأن إعادة هيكلة قوات الشرطة وعملياتها وفقا للمعايير المقبولة دوليا لممارسات الشرطة. وتتعاون شرطة الأمم المتحدة وتنسق أنشطتها مع قوات شرطة جنوب السودان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٥٠٠ ٣٦ يوم من أيام عمل أفراد الدوريات المتنقلة بالاشتراك مع ضباط قوات شرطة جنوب السودان لرصد عمليات الشرطة المحلية وفقا للمعايير المقبولة دوليا وتقديم التدريب/التوجيه أثناء العمل عن طريقة إجراء الدوريات (شرطيان من شرطة الأمم المتحدة لكل دورية، دوريتان في اليوم لكل موقع من مواقع الأفرقة؛ ٢٥ موقعا للأفرقة ٣٦٥ يوما)	٣٢ ١٢٠	أُجريت دوريات يومية بالاشتراك مع ضباط قوات شرطة جنوب السودان في ٢٢ موقعا من مواقع الأفرقة في جنوب السودان لرصد عمليات الشرطة المحلية وفقا للمعايير المقبولة دولياً لأعمال الشرطة ولتقديم التدريب أثناء العمل على جميع المهام المتعلقة بالشرطة. وتعاونت قوات شرطة الأمم المتحدة وقامت بتنسيق أنشطتها مع قوات شرطة جنوب السودان، بما في ذلك توفير شرطيين من شرطة الأمم المتحدة لكل دورية وتسيير دوريتين في اليوم لكل موقع من مواقع الأفرقة في ٢٢ موقعا للأفرقة لمدة ٣٦٥ يوما
إسداء المشورة لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بشأن إنشاء مكاتب للنساء والأطفال ضمن أجهزة قوات الشرطة، وذلك من خلال إجراء دورات تدريبية للشرطة الوطنية عن المسائل الجنسانية والشرطية بما فيها أساليب التحقيق المراعية للفوارق بين الجنسين والإبلاغ عن العنف الجنساني	نعم	أُنشئت ٦ مكاتب للمسائل الجنسانية، ٣ منها في جوبا ومكتب واحد في وياي، ومكتب في واو، ومكتب في يامبيو، وزودت بموظفين من أفراد الشرطة المحلية الذين درّبتهم شرطة الأمم المتحدة على المسائل الجنسانية وحماية الأطفال وحقوق الإنسان. وعينت شرطة الأمم المتحدة الضباط المعنيين بالمسائل الجنسانية وحماية الأطفال والفئات الضعيفة، في جميع القطاعات وفي جميع مواقع الأفرقة لتقديم التدريب والتوعية بالمسائل الجنسانية ومسائل حماية الأطفال. ونظمت البعثة ٣٦ دورة تدريبية لفائدة ٩٦٥ ضابطا من ضباط الشرطة التابعين لحكومة جنوب السودان ولحكومة السودان، ٢٨١ منهم إناث.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تدريب ٠٠٠ ٨ ضابط من ضباط الشرطة التابعين لحكومة الوحدة الوطنية ولحكومة جنوب السودان من خلال إجراء ١١٢ دورة تدريبية/حلقة عمل، منها ما يلي: ٥ دورات تدريبية لمسؤولي الإدارة العليا بشأن القيادة والمراقبة لفائدة ٤٠٠ ضابط؛ و ٧ دورات تدريبية بشأن منهجية التدريب لفائدة ٣٥٠ مدربا للشرطة؛ و ٣٠ دورة تدريبية بشأن التحقيقات الجنائية لفائدة ٥٠٠ ١ ضابط؛ و ٢٠ دورة تدريبية في مجال المسائل الجنسانية وحماية الأطفال لفائدة ٦٠٠ ضابط؛ و ٢٠ دورة تدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية لفائدة ٣٠٠ ضابط؛ و ٥ دورات تدريبية في مجال حفظ النظام/حماية كبار الشخصيات لفائدة ٣٥٠ ضابطا، و ٧ دورات للتدريب الأساسي للشرطة لفائدة ٠٠٠ ٢ ضابط من المُعيّنين الجدد؛ و ١٠ حلقات عمل بشأن ممارسات الشرطة المراعية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون لفائدة ٥٠٠ من كبار مسؤولي الإدارة العليا؛ و ٨ دورات تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة ٠٠٠ ٢ ضابط مبتدئ	٦٦٨ ١٢	تلقى ٦٦٨ ١٢ ضابطا من ضباط الشرطة التابعين لحكومة السودان وحكومة جنوب السودان التدريب في ولايات جنوب السودان العشر (٦٣٤٤)؛ وأبيي (٥١٣ ١)، والخرطوم، وكادقلي، والدمازين، وسِنّار، وكسلا (٨١١ ٤).
إسداء المشورة يوميا بشأن عمليات الشرطة بما في ذلك مسائل المرور والتحقيقات الجنائية وكتابة التقارير والاعتقال والتفتيش والمسائل الجنسانية ومسائل الأطفال من خلال تقاسم أماكن العمل بين شرطة الأمم المتحدة وقوات شرطة جنوب السودان وشرطة حكومة السودان في ٢٥ موقعا من مواقع الأفرقة والمقار على مستوى الولايات والمستوى الوطني	نعم	أُسدِيت المشورة يوميا بشأن عمليات الشرطة من خلال تقاسم شرطة الأمم المتحدة وضباط الشرطة المحلية لمقار قوات شرطة جنوب السودان في جوبا، ومقار الشرطة في الولايات و ٣٣ موقعا لتقاسم أماكن العمل في مواقع الأفرقة في جنوب السودان البالغ عددها ٢٢ موقعا.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الشرطة الوطنية السودانية وقوات شرطة جنوب السودان بشأن التحضير للخطة الأمنية خلال الانتخابات والاستفتاء وتنفيذها	لا	لم تُعقد اجتماعات شهرية ولكن أُجريت مشاورات واضُطلع بالتنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية، وشرطة حكومة السودان، وقوات شرطة حكومة جنوب السودان، بشأن جميع المسائل المتعلقة بالتدريب والتخطيط في مجال أمن الانتخابات. وتوجد ترتيبات لعقد مزيد من الاجتماعات المنتظمة. أما الاجتماعات الشهرية فقد تعطل عقدها بسبب تغيير مواعيد الانتخابات، والتأخر في إقرار القوانين الانتخابية وتشكيل المفوضية القومية للانتخابات.
إسداء المشورة الفنية وتقديم الدعم التقني لقوات شرطة جنوب السودان بشأن وضع سياسات التسجيل والفحص والاختيار والتصديق لأفراد الشرطة المحلية المجنّدين؛ وتنفيذ برامج تدريبية ميدانية نموذجية في ١٠ مواقع في جنوب السودان، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن التدريب في مجال حقوق الإنسان ومسائل الأطفال والمسائل الجنسانية المتصلة بأعمال الشرطة؛ وتنفيذ نموذج خفارة المجتمعات المحلية، بما في ذلك إنشاء ١٠ لجان معنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية في ١٠ ولايات في جنوب السودان	نعم	أُسديت المشورة الفنية وقدم الدعم التقني في مجال إعداد قاعدة بيانات تتعلق بالتسجيل لفائدة ضباط قوات شرطة جنوب السودان وجرى تدريب ضباط هذه القوات الذين يتقاسمون أماكن العمل مع شرطة الأمم المتحدة في جوبا. وقد أدى عدم وجود سياسات واضحة بشأن تجنيد أفراد الشرطة إلى إعاقة عمليات فحص هؤلاء الأفراد واختيارهم واعتمادهم وأُنشئت ٣١ لجنة معنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية وبدأت مباشرة مهامها في الولايات العشر في جنوب السودان.
تقديم المساعدة لقوات شرطة جنوب السودان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الخارجية الأخرى في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك استخدام المشاريع السريعة الأثر لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية من قبيل إصلاح الهياكل الأساسية أو بنائها، والحصول على المعدات الكافية والملائمة، ووضع وتنفيذ برامج بناء القدرات الطويلة الأجل	نعم	قُدّمت المساعدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعبئة الموارد لتطوير الشرطة المحلية، مما أفضى إلى الموافقة على إنشاء ٤ وحدات تدريبي متنقلة في جنوب السودان، والانتهاء من تشكيل مكتب ملكال للمسائل الجنسانية في جوبا، وإقامة اتصالات في ولايات جنوب السودان العشر كافة؛ وقدمت إحدى الحكومات المانحة مبلغ مليونَي دولار لدعم إدارة الموارد والتسجيل وأنشطة خفارة المجتمعات المحلية وإنشاء مخافر الشرطة وأنجزت ٨ مشاريع سريعة الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، و ٤ في طور الإنجاز، و٧ تنتظر إقرار ميزانيتها، بينما عُلّق مشروع واحد.

العنصر ٤: المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج

٤٨ - شهدت الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تقديم المساعدة الإنسانية لمعظم المشردين داخليا العابرين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٩١ وكذلك لـ ٩٧٨ ٥ من المشردين داخليا المنظمين و لـ ٣٩٨ ٣٣ من اللاجئين العائدين إلى مواطنهم الأصلية. ونتيجة للمساعدة الإنسانية المقدمة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تلقى أكثر من ٠٠٠ ٦٨٦ أسرة من الأسر المعيشية المساعدة الغذائية، ونُفّذت عمليات إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في ما لا يقل عن ١,٦ مليون متر مربع من الأراضي، ووُفّرت مياه الشرب المأمونة لما لا يقل عن ٢,٨ مليون نسمة. وأدى طرد المنظمات غير الحكومية في آذار/مارس من عام ٢٠٠٩ إلى إحداث ثغرات كبيرة في عملية بناء السلام والإنعاش ومنع نشوب النزاعات وتقديم الخدمات الأساسية في المناطق الثلاث، ومع ذلك وسّعت الحكومة، في أعقاب القيام ببعثة التقييم المشتركة بينها وبين إدارات المناطق الثلاث والأمم المتحدة، نطاق تغطية بعض برامجها الخاصة بالخدمات الأساسية وبدأت منظمات دولية غير حكومية جديدة عمليات في إطار الآليات المنشأة المشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وتزايدت أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية في الجنوب خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من ازدياد وتيرة العنف الناجم عن النزاعات بين القبائل والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة، واتساع نطاق الفجوة الغذائية، والآثار الوخيمة المترتبة على أزمة الميزانية. واستجابة لذلك، بُذلت جهود كبيرة لوضع وتمويل استراتيجية لتثبيت الاستقرار في جنوب السودان، من أجل مساعدة السلطات المحلية على حشد مختلف القطاعات الحكومية للعمل على معالجة حالات عدم الاستقرار؛ وتخطيط أنشطة تثبيت الاستقرار وتحديد أولوياتها بما يمكّن الأمم المتحدة وشركاؤها من التركيز على برامج المساعدة الإنسانية والإنعاش على نحو فعال واستهدافها؛ وتعبئة الموارد اللازمة لكفالة الأخذ بنهج متكامل لتثبيت الاستقرار. ومن أجل التصدي للآثار الوخيمة المترتبة على الأزمة المالية في الجنوب، وقّعت الحكومة والمجتمع الدولي معا ميثاقا صُمّم لتعزيز المسؤولية المالية، وتدعيم نظم إدارة المالية العامة، والتعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر بقيادة القطاع الخاص.

٤٩ - وقد أحرز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدما كبيرا خلال فترة الأداء وذلك عن طريق تسريح ما مجموعه ٥٦٦ ٦ من المقاتلين السابقين وأفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ووافقت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على أن يكون هذا التاريخ بدء تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتماشيا مع نهج المناطق الثلاث أولا، بدأت عملية نزع السلاح والتسريح في الدمازين (ولاية

النيل الأزرق)، تلتها إقامة مواقع أخرى لنزع السلاح والتسريح في ولاية جنوب كردفان وفي جوبا (ولاية الاستوائية الوسطى). ومع ذلك لم يتسنّ للبرنامج تحقيق الهدف المتمثل في إنجاز حجم الحالات المقررة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال هذه السنة بسبب التأخر في بدء عمليتَي نزع السلاح والتسريح. ويعزى هذا إلى التأخر في المناقشات المتعلقة بالطرائق التنفيذية والبرنامجية التي دارت مع مفوضيتي شمال وجنوب السودان المعنيتين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن عدم توافر أموال كافية من المانحين لتمويل مرحلة إعادة الإدماج. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة المرتبطة بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، وافقت جميع الأطراف على الأخذ بنهج مرحلي والتركيز في البداية على دعم برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج في المناطق الانتقالية، وعلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة في جنوب السودان.

٥٠ - وفيما يتعلق بحماية المدنيين، لم تكن هناك عملية لقيام السلطات بالإبلاغ المنتظم عن الحوادث والهجمات، بما فيها حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني. وحسبما هو مبين في العنصر ٢، كان لتردي الحالة الأمنية أثر بالغ على مسألة حماية المدنيين، وأُعيد نشر موظفي البعثة إلى أماكن في ولاية جونقلي (مقاطعَتا أكوبو وبيبور) للتحقيق في ادعاءات بارتكاب فظائع ضد المدنيين، غالبيتهم من النساء والأطفال. وفي أبيي، جرى تنفيذ استراتيجية لتوفير الأمن والحماية للمهاجرين منعا لحوادث ذات طبيعة أمنية خلال موسم الهجرة التقليدية لأفراد قبيلة المسيرية. وقد كُلّلت هذه الإجراءات بالنجاح ولم يُسجّل أي حادث يستحق الذكر.

الإنجاز المتوقع ٤-١: استمرار عودة المشردين في السودان، أو إعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، أو إدماجهم في المجتمعات المحلية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-١ زيادة حالات العودة المنظمة للاجئين والمشردين داخليا الذين يتلقون المساعدة الإنسانية (٢٠٠٦/٢٠٠٨: ٢٩٤ ١٣٠؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٠٠٠ ٢٥٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٠٠٠ ٣٠٠)	بلغ العدد الإجمالي للعائدين المنظمين ١١٧ ٢٦١ شخصا خلال هذه الفترة.

٤-١-٢ موافقة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على الخطة المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن العودة المنظمة والتلقائية في السودان لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك أولويات الخطة وأهدافها ومعالجة أثر العودة على المجتمعات المحلية المضيفة	على الرغم من اتفاق جميع الشركاء على الحركات المنظمة بين مناطق الجنوب، فإن الحركات بين الشمال والجنوب التي اتُفق عليها في الأصل في إطار الخطة المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ قد تم وقفها في وقت لاحق لما أُعيد توجيه الدعم المقدم من الجهات المانحة نحو أنشطة إعادة الإدماج المبكر. وبدلا من ذلك، فقد أعادت القوافل التي نظمتها حكومات الولايات والكيانات السياسية ما يقرب من ٩٠٠ ٨ مشرد داخلي في إطار الحركات بين مناطق الشمال والجنوب.
٤-١-٣ الاتفاق بين لجان التنسيق في جميع الولايات التسع المعنية بشؤون العودة على مشاريع إعادة الإدماج ذات الأولوية	أُنجز.
	وقد تعاونت الفرق الميدانية المعنية بالعودة والإنعاش وإعادة الإدماج في جميع الولايات الجنوبية العشر، فضلا عن ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في المناطق الثلاث، تعاونا وثيقا مع حكومات الولايات على تحديد وتنسيق أولويات إعادة الإدماج.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم إلى النظراء الحكوميين الرئيسيين، بما فيهم مفوضية العون الإنساني، ومفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان، وسلطات الولايات، والوزارات المعنية، لتحديد أولويات العودة وعملية إعادة الإدماج المستدامة وذلك عن طريق المشاركة شهريا في مجموعات التخطيط المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في مجالي العودة وإعادة الإدماج، بما في ذلك المساعدة في وضع خطط العودة وتنفيذها؛ وتنسيق عملية العودة بدءا من التسجيل وحتى الانتقال إلى مواقع العودة؛ وإدارة مراكز المغادرة؛ وتنسيق تقديم المساعدة في مجال إعادة الإدماج للأفراد/الأسر	نعم	عُقدت اجتماعات شهرية بين أفرقة العمل المعنية بالعودة وإعادة الإدماج في كل موقع من المواقع الميدانية الثلاثة عشر في كل أنحاء الولايات الجنوبية العشر وفي المناطق الثلاث، من أجل تكييف برامج العودة والإدماج لتستجيب لمعالجة الاحتياجات والظروف المتغيرة. وتولى النظراء الوطنيون تدريجيا وعلى نحو متزايد رئاسة هذه المحافل في ظل الجهود المتضافرة المبذولة في إطار العودة والإنعاش وإعادة الإدماج لتشجيع تولي زمام عملية العودة وإعادة الإدماج، وبناء القدرات المتعلقة بها وتعزيز استدامتها.
تنظيم ١٢ حلقة عمل، يحضر كل منها ٢٠ ممثلاً عن مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير في جنوب السودان/مفوضية العون الإنساني، وسلطات	٢	نُظّمت حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة سبعة مواقع ميدانية من المواقع الثلاثة عشر التابعة لأفرقة العودة والإنعاش وإعادة الإدماج بما يفيد النظراء الوطنيين، وإن لم تُختتم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الولايات، والإداريون المحليون، والوزارات المعنية بالعودة وإعادة الإدماج، ولجان الاستقبال في المقاطعات، والشرطة، في مجال إدارة أنشطة العودة وإعادة الإدماج، بما في ذلك جمع المعلومات المتعلقة بالمشردين داخليا، وتحليلها وإدارتها		ألا حلقتين منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حالت أحوال الطقس السائدة في البلد دون اختتام حلقات العمل المتبقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر دعماً للتبكير بإعادة الإدماج، بما في ذلك ترميم المدارس المحلية ومرافق التدريب وطرق الوصول إليها	٢	وُضع مشروعان من المشاريع السريعة الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت البعثة عاكفة على إحياء إدارة برنامج المشاريع السريعة الأثر، بما في ذلك تطبيق إجراءات جديدة لتسلسل إداري جديد.
تحديد مؤشرات رئيسية لإعادة الإدماج في ١٠ ولايات وفي المناطق الثلاث، فضلا عن جمع البيانات وتحليلها بهدف تيسير قيام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بتنفيذ برامج ومشاريع إعادة الإدماج المستدامة	نعم	قامت الأفرقة الميدانية المعنية بالعودة والإنعاش وإعادة الإدماج في مختلف أنحاء الولايات الجنوبية والمناطق الثلاث بوضع استراتيجيات لإعادة الإدماج بالاستناد إلى المؤشرات الرئيسية المحددة للرصد والتقييم مع شركائها في القطاعات. ولم تُنفذ استراتيجيات إعادة الإدماج تنفيذا عمليا لأن الأموال اللازمة لأنشطة إعادة الإدماج لم تكن متاحة دائما.
عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية في الخرطوم وفي المكاتب الإقليمية والميدانية الستة عن أنشطة إزالة الألغام وبرامج بناء القدرات لفائدة مفوضية إزالة الألغام في جنوب السودان والمركز القومي لمكافحة الألغام (شمال السودان)، وتثقيف المجتمعات المعرضة لخطر الألغام بشأن مخاطر الألغام، ولا سيما في المناطق الانتقالية وجنوب السودان، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون العائدون إلى تلك المناطق، وإجراء دراسات استقصائية بشأن أثر الألغام الأرضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية، لضمان الاتساق بين أنشطة مكافحة الألغام المضطلع بها لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل	نعم	عُقدت اجتماعات على جميع مستويات الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع سلطات الجنوب والشمال المسؤولة عن مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام. واشتملت برامج تنمية القدرات على تنظيم أربع حلقات تدريبية تناولت إدارة المشاريع، والملاك الإداري الأوسط، وإدارة النوعية، والدعم الطبي المقدم لمساعدة الضحايا. وحضر البرامج ١٤ موظفا من مفوضية إزالة الألغام في جنوب السودان والمركز القومي لمكافحة الألغام (شمال السودان) على حد سواء. ونُظّمت ست اجتماعات لتنسيق التثقيف بشأن أخطار الألغام لفائدة الفريق العامل لجنوب/شمال السودان. ونُفّذ في السودان مشروع الدراسة الاستقصائية المتعلقة بأثر الألغام الأرضية الذي شمل جميع الولايات عدا الولايات الواقعة في منطقة دارفور. وقد يسّرت هذه الاجتماعات إنجاز الأهداف المقررة الداعمة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الاتصال أسبوعياً مع سلطات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بهدف تيسير تقديم المساعدة الإنسانية ووصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في دارفور، وعند الاقتضاء، في جنوب السودان؛ وعقد اجتماعات أسبوعية مع الوزارات في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان المعنية بالتعاون الدولي والشؤون الإنسانية بهدف الدعوة إلى احترام المبادئ الإنسانية، بطرق منها إسداء المشورة المتعلقة بالاستراتيجيات وأهداف المساعدة الإنسانية، وبتنفيذ و/أو تنقيح السياسات المتعلقة بالشؤون الإنسانية	نعم	عُقدت اجتماعات شهرية مشتركة بين الوكالات على المستوى الوزاري مع فريق الأمم المتحدة القطري/العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور/بعثة الأمم المتحدة في السودان. وعُقدت اجتماعات أسبوعية مع حكومة جنوب السودان على المستوى الوزاري ومع مفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان على المستويين الوزاري والفني بشأن الحالة الإنسانية. وشاركت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ٢٤ حالة من حالات الطوارئ الإنسانية وقدمت الخدمات الطبية والصحية ووفرت الماء والمواد الغذائية وكذلك المواد غير الغذائية للسكان المتضررين. وجرى توزيع زهاء ٥٢٧ ٢٢ مادة غير غذائية في جنوب السودان.
رصد وتنفيذ خطة عمل إنسانية مشتركة بين فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية بشأن عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم وإنعاشهم وإعادة إدماجهم في بيئة تتوفر فيها الحماية	نعم	وُضعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الصيغة النهائية لاستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في عام ٢٠٠٩ في خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وشركائها. وبلغ إجمالي التبرعات آنذاك مبلغا قدره ١,٢ بليون دولار، وهذا يمثل ٥٦ في المائة من الاحتياجات الأولية. وغطت التبرعات البالغة ١٠,٩ ملايين دولار المخصصة على وجه التحديد للدعم الشامل لعدة قطاعات في مجال العودة وإعادة الإدماج ما نسبته ٢٠ في المائة من الاحتياجات المحددة في البداية. وفيما يتعلق بعودة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم، كشف استعراض منتصف المدة أن أعداد العائدين المنظمين من اللاجئين (٣٩٨ ٣٣) والمشردين داخليا (٥٧٨ ٩) على حد سواء قد انخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يعكس تضاؤل الطلب والفرص على السواء، نظرا لتحول الدعم المقدم من الجهات المانحة لهذه الحركات، بدلا من ذلك، نحو التركيز على أنشطة إعادة الإدماج المبكر. ومع ذلك، فقد دلّت عملية الرصد التي اضطلعت بها البعثة وشركاؤها أن ما يزيد كثيرا على مليونَي شخص من

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		المشردين داخليا واللاجئين كانوا بانتهاء هذه الفترة، قد عادوا إلى ديارهم، ضمن تحركات تلقائية في معظمها. وتلقى ما مجموعه ١,٤ مليون مستفيد رُزما غذائية لإعادة الإدماج والانتعاش في مناطق العودة وفي مناطق أخرى من الولايات الجنوبية.
تنسيق وتعبئة مبلغ ١,٥ بليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية لأنشطة الإغاثة، وذلك عن طريق تقديم المعلومات للجهات المانحة بشأن الأولويات والاحتياجات الإنسانية، وإشراك الجهات المانحة في اجتماعات التنسيق، وتعقب مسار تبرعات الجهات المانحة المقدمة للمساعدة الإنسانية بهدف تيسير عملية الرصد التي تقوم بها الجهات المعنية الوطنية والدولية	نعم	فيما يتعلق بخطة العمل المتعلقة بالسودان المشتركة بين الأمم المتحدة وشركائها، تبرعت البلدان المانحة بمبلغ إجمالي قدره ٢,١ بليون دولار، جرى التبرع بمبلغ ١,٢ بليون دولار منه بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعُقدت اجتماعات تنسيق شهرية بين الجهات المانحة بشأن مسائل المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية للعمليات في شمال السودان وجنوبه، وعقدت اجتماعات نصف شهرية مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية عن الوضع الإنساني في دارفور، مع التركيز على تنسيق الجوانب الإنسانية عموما لعمليتي التدخل والوصول. وفي جنوب السودان، وفرت اجتماعات المانحين معلومات مستكملة شاملة عن المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية (بما في ذلك مسائل التمويل)، إضافة إلى معلومات عن المواضيع ذات الصلة، واحتياجات الشهر، مثل العودة والطرق وإزالة الألغام. وقامت وحدات المراقبة والتقييم ووحدات تعقب الموارد برصد التمويل للأغراض الإنسانية.

الإنجاز المتوقع ٤-٢: نزع سلاح أفراد القوات والجماعات المسلحة في السودان، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، بما في ذلك تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال المرتبطين بتلك الجماعات، فضلا عن مراقبة الأسلحة وتدميرها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-٢ زيادة العدد الكلي للمقاتلين السابقين الذين نُزع سلاحهم، وسُرحوا، من راشدين وأطفال وأفراد من الفئات الخاصة، (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٣١٧ ١؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٠٠٠ ٤٥؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٠٠ ٥٠)	بدأت المرحلة الأولى من مراحل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بعد ثلاث سنوات من التحضيرات والمفاوضات بشأن معايير البرنامج. وسُرّح ما مجموعه ٥٦٦ ٦ مقاتلا سابقا من راشدين وأطفال وأفراد من الفئات الخاصة، بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويشكل هذا الرقم نسبة ١٣ في المائة من المشاركين البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٠ مشارك، الذين ارتئي إخضاعهم مبدئيا للبرنامج خلال السنة. ولم يكن بالإمكان البدء بالبرنامج في شباط/فبراير ٢٠٠٨، على النحو المتوخى أصلا، بسبب ظروف سياسية وأمنية أساسا
٤-٢-٢ زيادة العدد الكلي للمقاتلين السابقين الذين يحصلون على دعم فيما يتعلق بإعادة إلحاقهم: (٢٠٠٦-٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٠٠٠ ٤٥؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٠٠ ٥٠)	استلم ما مجموعه ٥٦٦ ٦ مقاتلا سابقا مجموعات إعادة إلحاق، مما يمثل نسبة ١٣ في المائة من عدد الحالات المسجلة المتوخاة في المرحلة الأولى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان
٤-٢-٣ زيادة عدد المقاتلين السابقين المشتركين في برامج إعادة الإدماج (٢٠٠٦-٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٠٠٠ ١٢؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٠٠ ٥٠)	من أصل ٥٦٦ ٦ مقاتلا سابقا سُرحوا في الدّمازين، وكادقلي، وجوبا، قُدمت معلومات عن توفير حزم اقتصادية لـ ٨٠٠ ٣ مقاتل سابق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المساعدة لحكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، بشأن وضع سياسات، وبرامج، وتوفير تدريب في مجال أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن المعايير الدولية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وصياغة استراتيجية وطنية في هذا المجال، واستراتيجية وطنية لإعادة الإدماج، وخطط تنفيذية لنزع السلاح والتسريح	نعم	أقرت مفوضيتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان وجنوبه الإطار التنفيذي المشترك. ووضعت الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، طرائق تشغيلية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع المناطق المشمولة باتفاق السلام الشامل (بما في ذلك المناطق الثلاث)، وقُدمت إلى مفوضيتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان، وجنوبه لإقرارها. أقر المجلس الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وإعادة الإدماج، الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وأقرت مفوضيتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان وجنوبه استراتيجية إعادة الإدماج؛ وأقرت مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان الخطة التنفيذية لنزع السلاح والتسريح. وأجريت حلقة عمل تدريبية واحدة عن المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لموظفي مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان ووضعت المفوضيتان، مبادئ توجيهية للتسريح حسب نوع الجنس، ووقعتا عليها
تقديم المساعدة والدعم المالي للسلطات الوطنية في مجال نزع سلاح ٥٠ ٠٠٠ مقاتل سابق، وتسريحهم، بما في ذلك تقديم خدمات مثل تسجيل وتطبيق بيانات عن المقاتلين السابقين نظام لإدارة المعلومات خاص بتلك البيانات؛ وإجراء فحص طبي للمقاتلين السابقين، وتوعيتهم وتوجيههم؛ وتنظيم حملات إعلامية عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	نعم	استكمل التسجيل المسبق لـ ٤٦ ٠٠٠ مرشح (من الشمال والجنوب) للسنة الأولى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للسودان وفي الجنوب، وضعت اللمسات الأخيرة على استراتيجية إعلامية، ولكن لا يزال يتعين الاتفاق عليها مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان من أجل تنفيذها. وبثت إذاعة ''مرايا'' (المرآة إف إم) التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، كل أسبوع، حوارات عن هذا الموضوع. وفي الشمال، وُضعت اللمسات الأخيرة على استراتيجية إعلامية لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان، لتطبيقها في المناطق الثلاث، بدءا من ولاية النيل الأزرق، واتُفق عليها. وصُممت ملصقات وكتيبات ونشرات، واقتُرحت مشاريع لإعلانات الخدمة العامة في الإذاعة/التلفزة على مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان. ويشمل التسريح الجاري في الشمال والجنوب أنشطة مثل التسجيل، والفحص الطبي الفردي، وجمع البيانات وإدارتها
تقديم التوجيه والدعم اللوجستي والمالي للمفوضيات القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع اليونيسيف، في مجال التعرف على أي أطفال إضافيين مرتبطين بالقوات	نعم	قُدم الدعم لأكثر من ٦٠٠ طفل مرتبط سابقا بالقوات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء السودان، مع توفير خدمات إعادة الإدماج لهم. وقدّمت بشأن المشورة الفنية والدعم لبناء القدرات المؤسسية إلى ٢١٩ شبكة من

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
المسلحة السودانية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمجموعات المسلحة الأخرى، والتحقق منهم، وإطلاق سراحهم، واقتفاء أثر أسرهم، ولم شملهم معها، بما في ذلك تقديم الدعم لوضع سياسات وبرامج تهدف إلى الحيلولة دون إعادة تجنيد الأطفال		الشبكات المجتمعية لحماية الأطفال، وإلى لجان رعاية الأطفال، الموجودة في ٩ ولايات واقعة ضمن المناطق المشمولة باتفاق السلام الشامل في السودان
تقديم المساعدة والدعم المالي لجميع مكاتب الولايات الـ ١٣ التابعة للمفوضيات القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في مجال توزيع مجموعات لوازم إعادة الإلحاق وبدلات السلامة الانتقالية؛ وتنظيم برامج لإعادة الإلحاق، كالتدريب المهني والدورات التعليمية، ودورات محو الأمية؛ والإحالة من أجل الحصول على عمل لما يصل إلى ٠٠٠ ٥٠ مقاتل سابق	نعم	قدمت وحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الدعم لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان لإنشاء ١٠ مكاتب ولائية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في جنوب السودان. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان، افتُتح المكتب الولائي لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان، في توريت، في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ولا يزال العمل جاريا لإنشاء مكتب في كل من مدينتي بور وأويل
تقديم التوجيه والمساعدة اللوجستية والمالية للمفوضيات القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل تحديد شركاء التنفيذ لتعزيز ووضع برامج تدعم إعادة إدماج ٠٠٠ ٥٠ مقاتل سابق؛ وتعزيز وتقديم دعم مناسب ومنصف لأفراد المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون	نعم	من أجل دعم تنمية قدرة مفوضيتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان، وجنوبه على تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة والإدماج، أعارت وحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٩ من موظفي البرنامج الإنمائي، للمفوضيتين في مجالات التخطيط، والرصد، والتقييم وشؤون الإعلام، وإدارة نظم المعلومات. ووُضعت اللمسات النهائية على تقييم احتياجات التدريب في الجنوب؛ ويجرى العمل عليها حاليا في الشمال. وتُجري الوحدة مناقشات مع النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة في ولاية جنوب كردفان؛ وكذلك، قدمت الوحدة المساعدة إلى المفوضيتين، على وضع حزم مصممة خصيصا للمشتركين من ذوي الإعاقة بتنسيق وثيق مع وزارة الصحة، ومع مقدمي الخدمات الآخرين. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خطابات الاتفاقات لتوفير الدعم لإعادة إدماج ٥٦٠ ٥ مقاتلا سابقا في ولايتي النيل الأزرق، وجنوب كردفان. واعتمدت حكومة السودان سياسة وطنية لإعادة الإدماج خلال العام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ١٣ حلقة عمل عن بناء القدرات لـ ٣١٥ عضوة في منظمات نسائية مختارة بهدف تدريبهن كـ ”شريكات تنفيذ“ من أجل إعادة إدماج المستفيدات من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في مجالات مثل التدريب المهني، ومحو الأمية	لا	بسبب التأخير في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورداءة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس التي جُمعت خلال التسجيل المسبق، لم يكن بالإمكان عقد حلقات العمل. وفي غضون ذلك، حوّلت الوحدة، بالاشتراك مع المفوضتين، النهج الجنساني إلى تقييم الاحتياجات والقدرات لحالات الإناث، ولا سيما النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة. ونظّم اجتماعان رائدان مخصصان بحضور مرشحات في الدّمازين وكادقلي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، للتأكد من تلبية احتياجات المرأة أثناء عملية إعادة الإدماج
تنظيم اجتماعات أسبوعية في جنوب السودان وشماله مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بهدف استعراض التقدم المحرز على صعيد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحشد الدعم الدولي لأنشطة إعادة الإدماج	نعم	بالإضافة إلى عقد اجتماعات شهرية للجهات المانحة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في الخرطوم وجوبا، عُقدت اجتماعات ثنائية مع جهات مانحة تقليدية وغير تقليدية، كل أسبوع. وعُقد مؤتمر المائدة المستديرة الثاني للمانحين بشأن الإدماج في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأسفر عن تعهدات بتقديم ما مجموعه ٨٨,٣ مليون دولار. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وافقت لجنة مراقبة الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، من حيث المبدأ، على تخصيص ٤٠ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إعادة الإدماج
تنظيم حملات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، في ١١ ولاية من الولايات التي تستقبل مقاتلين سابقين؛ وتدريب ٧٥ داعية من دعاة التغيير من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمنظمات المحلية غير الحكومية؛ وتنظيم دورات تدريبية لتجديد معلومات لفائدة ٣٠ من المثقفّين الأقران من الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن مسائل متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	نعم	تم تدريب ٨٦ داعية من دعاة التغيير باللغتين الإنكليزية والعربية. وتم كذلك إعداد دليل تدريب للمثقّفين الأقران عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأُجري تدريب لـ ٣٠ من المثقّفين الأقران من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان، بشأن مسائل متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في مدينة ياي، بجنوب السودان. ودُرّب ٣٠ مرشحا من مرشحي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ليتخرجوا مثقّفين أقرانا، في ولاية النيل الأزرق (١٥ من الجيش الشعبي لتحرير السودان، و ١٥ من القوات المسلحة السودانية) وقُدمت إحاطة إلزامية للتوعية بفيروس نقص

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		المناعة البشرية/الإيدز، لجميع مرشحي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المسرَّحين (٥٦٦ ٦ مقاتلا سابقا). وافتُتح مركز للاستشارات والاختبارات الطوعية لفيروس نقص المناعة البشرية في موقع التسريح في كادوقلي، لمرشحي البرنامج. وأُنتج فيلم على قرص رقمي عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعُرض في موقع التسريح في جوبا، بجنوب السودان

الإنجاز المتوقع ٤-٣: إنعاش وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء السودان على نحو متكافئ

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-٣-١ أن يطابق الإنفاق العام من حافظة الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين (الذي تشارك فيه حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان) المساهمة الحكومية بنسبة الثلثين ومساهمة المانحين بنسبة الثلث على النحو المتفق عليه في سياق بعثة التقييم المشتركة (٢٠٠٦/ ٢٠٠٧: ٦٠ في المائة من موارد الحكومة، ٤٠ في المائة من موارد الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين: ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٠ في المائة من موارد الحكومة، ٣٣ في المائة من موارد الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٠ في المائة من موارد الحكومة، ٣٣ في المائة من موارد الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين	لم تتحقق المطابقة الكاملة للإنفاق من موارد الحكومة بنسبة الثلثين ومن موارد المانحين بنسبة الثلث تماشيا مع أحكام بعثة التقييم المشتركة. والتزم المانحون (بموجب اتفاقات إدارية مع البنك الدولي) بتوفير مبلغ قدره ٨٣٩,٤ مليون دولار للصندوقين الاستئمانيين متعددي المانحين للسودان، خصص منه مبلغ ٢٤٦ مليون دولار للصندوق الاستئماني الوطني و ٥٩٣,٤ مليون دولار للصندوق الاستئماني لجنوب السودان. ومن هذه جرى تلقي ما مجموعه ٧٨٤,٨ مليون دولار: منها ٢٦٠,٩ مليون دولار للصندوق الاستئماني الوطني و ٥٢٣,٩ مليون دولار للصندوق الاستئماني للجنوب: الصندوق الاستئماني الوطني: جرت الموافقة على ١٢ مشروعا ووقعت الاتفاقات مع كل من الحكومتين بمبلغ مجموعه ٥٧٧,٤ مليون دولار، منه ٢٢١,٧ مليون دولار من المنح (٨٥ في المائة من الأموال جرى توفيرها من المانحين)، و ٣٥٥,٧ مليون دولار من حكومة الوحدة الوطنية. وبلغت نسبة حصة المنح إلى حصة حكومة الوحدة الوطنية ٦٢/٣٨ في المائة تقريباً. وجرى إقفال ثلاثة مشاريع (من ١٢ مشروعاً) (العملة الوطنية، والتعداد السكاني والهيئة القضائية). وجرت الموافقة على أربعة مشاريع إضافية في أيار/مايو ٢٠٠٩.

	الصندوق لجنوب السودان: جرت الموافقة على ١٤ مشروعاً ووقعت الاتفاقات مع كل من الحكومتين – بمبلغ مجموعه ٤٨١,٣ مليون دولار، منه ٢٣٤,٧ مليون دولار من المنح (جرى توفير ٤٥ في المائة من الأموال من المانحين)، و ٢٤٦,٦ مليون دولار من حكومة جنوب السودان. ولم تساهم حكومة جنوب السودان في المشاريع الوطنية (العملة الوطنية والتعداد السكاني)؛ وجاءت مساهمة الحكومة لهذين المشروعين من حكومة الوحدة الوطنية فقط. وبلغت نسبة حصة المنح إلى حصة حكومة جنوب السودان نحو ٥١/٤٩ في المائة. وجرى إقفال مشروعين (هما العملة الوطنية والتعداد السكاني) (من ١٤ مشروعا). وجرت الموافقة مؤخراً على مشروع إضافي (الشؤون الجنسانية) والعديد من المشاريع التكميلية للمشاريع الحالية قيد الإعداد.
٤-٣-٢ بلوغ غايات بعثة التقييم المشتركة بصيغتها المحددة في المجلد ٢ من تقريرها	لم يجر استعراض لأهداف بعثة التقييم المشتركة. لم يعد لبعثة التقييم المشتركة وجود منذ مؤتمر المانحين الخاص بالسودان المعقود في أوسلو في عام ٢٠٠٨. وكانت عبارة عن آلية انتقالية أنشئت لتغطية الفترة الزمنية إلى حين تقديم الحكومة الخطة الإنمائية الوطنية والتي جرى تقديمها في المؤتمر المعقود عام ٢٠٠٨.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
حشد موارد خارجة عن الميزانية للإنعاش والتنمية، بما في ذلك توفير معلومات عن احتياجات الإنعاش وإعادة التأهيل، واستضافة مؤتمرات للمانحين وإشراكهم في اجتماعات التنسيق، وتتبع مساهماتهم التي تستخدمها منظمات الإنعاش وإعادة التأهيل وحكومة جنوب السودان	نعم	استمر عقد اجتماعات التنسيق مع المانحين شهريا بشأن المسائل المتعلقة بالشؤون الإنسانية، والإنعاش والتنمية لأغراض عمليات شمال السودان وجنوبه، وعُقدت اجتماعات نصف شهرية مع المانحين والمنظمات غير الحكومية بشأن الوضع الإنساني في دارفور، مع التركيز على تنسيق الجوانب الإنسانية الكلية لعمليتي التدخل والوصول وفي جنوب السودان، وفّرت اجتماعات المانحين فرصة لتقديم معلومات مستكملة شاملة عن النواحي الإنسانية والإنعاش والتنمية (بما فيها قضايا التمويل)، وأسفرت عن ترشيد مختلف الأموال المجمعة والمواءمة بينها، والتوقيع على اتفاق بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة. وتتمثل آليات التتبع في: نظام التعقب المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونظام اليونيسيف للمعلومات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الإنمائية، ورصد آليات التمويل المجمع، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين وقواعد البيانات الإفرادية لوكالات الأمم المتحدة المشمولة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
تقديم التوجيه الاستراتيجي والمشورة في مجال السياسة العامة لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بشأن مسائل الإنعاش وإعادة التأهيل والتنمية، وذلك عن طريق المشاركة في اجتماعات لجنة مراقبة الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين والاجتماعات الثنائية؛ وتنسيق وضع خطة عمل الأمم المتحدة والشركاء لعام ٢٠٠٨ بما يتسق مع عملية بعثة التقييم المشتركة	نعم	عقدت اجتماعات أسبوعية مع فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي المنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية والإجراءات المشتركة للعمل الإنساني وتنفيذها على المستوى الوطني، ومستوى جنوب السودان، ومستوى الولايات (الولايات العشر في جنوب السودان، والمناطق الثلاث، و ٣ ولايات في دارفور). وخصصت لجنة المراقبة التابعة للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين مبلغ ٤٠ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج و٤٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي لأغراض تحسين الطرق.
تقديم المساعدة للمنظمات والجماعات النسائية عن طريق أنشطة إنعاش وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة بإعداد مقترحات مشاريع الأثر السريع ومشاريع إعادة تأهيل أخرى، وتحديد وتيسير سبل الوصول للجهات المانحة المحتملة	نعم	جرى تعميم تقديم المساعدة للمنظمات والجماعات النسائية عن طريق أنشطة إنعاش وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، ومراعاتها في خطة عمل الأمم المتحدة والشركاء للمساعدة الإنسانية لعام ٢٠٠٩ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ولم تُحدد مشاريع مناسبة سريعة الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الإنجاز المتوقع ٤-٤: عيش المدنيين السودانيين متحررين من الخوف من التعرض لاعتداء أو أذى وتمكُّن المشردين من العودة إلى ديارهم في بيئة تتوفر لهم فيها الحماية واحترام حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-٤-١ قيام السلطات الحكومية أو آليات وقف إطلاق النار بالتصدي لجميع الحوادث الخطيرة لانتهاكات متعلقة بالحماية مثل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وتجنيد الأطفال وعمليات الاختطاف وحرية الوصول إلى الموارد الأساسية	لا تزال استجابة المؤسسات الحكومية وسلطات وقف إطلاق النار للحوادث الخطيرة لانتهاكات متعلقة بالحماية ضعيفة للغاية وغير موحدة. ومع ذلك، اتخذت السلطات الحكومية بعض الخطوات لمعالجة تلك المسائل، بما فيها مبادرة مؤتمر السلام بين زعماء القبائل في بانتيو، ولاية الوحدة، جنوب السودان، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩، واجتماع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، المعقود في ملكال في شباط/فبراير ٢٠٠٩، والذي حضره والي ولاية أعالي النيل، ووزير مفوضية العون الإنساني، ونائبا رئيسي شمال السودان وجنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان، للحد من مواصلة تصعيد القتال في ولاية أعالي النيل.
٤-٤-٢ إنشاء لجان حماية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة على المستوى المحلي ومستوى الولايات بهدف الإبلاغ عن الثغرات في مجال الحماية والمسائل المتعلقة بها في السودان ومعالجتها (أنشئت حديثا ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٦؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٣)	لا يزال إنشاء لجان الحماية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، بشكل رسمي، معلقا. وقد أنشئت لجنة تنسيق ولائية واحدة فقط معنية بالحماية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون في ولاية جنوب كردفان برئاسة مشتركة بين وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية وبعثة الأمم المتحدة في السودان. ومع ذلك، فإن ممثلي الوزارات المعنية في الحكومة وممثلي مفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان يشاركون بانتظام في أفرقة الأمم المتحدة العاملة المعنية بالحماية في جنوب السودان، وجرى تعزيز مشاركتهم. وتتمثل العوامل المساهمة في حدوث ذلك في المعدل المرتفع لتبدل الموظفين في الميدان والحساسيات المحيطة بإنشاء لجان الحماية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، لأن الحكومة قد تكون ذات علاقة بالجناة المزعومين.

٤-٤-٣ تحديد جميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة الأخرى وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ وعدم التبليغ عن حالات تجنيد أطفال في القوات والجماعات المسلحة	من جملة الحالات المبلغ عنها المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة والبالغة ١ ٢٤٦ حالة، شارك ٦٠٠ طفل فقط في العملية الرسمية للتسريح وإعادة الإدماج. ولا يزال التحقق من المعلومات المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة يشكل تحديا بسبب القدرة المحدودة على الوصول إلى الثكنات. ولا توجد رغبة لدى الجماعات المسلحة في إطلاق سراح الأطفال الجنود الموجودين في ثكناتها، كما لا يوجد محاورون في الميدان وثمة قلق عام إزاء عدم كفاية المساعدة المقدمة لإعادة إدماج الأطفال في المجتمع مما أسفر عن عودة بعض الأطفال الذين جرى إدماجهم إلى الثكنات.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
رصد حالة الحماية في السودان والإبلاغ عنها أسبوعيا، عن طريق تحديد الثغرات والانتهاكات في مجال الحماية، ومتابعتها مع السلطات الوطنية والمحلية وجميع الأطراف ذات الصلة بهدف معالجة المسائل المتعلقة بالحماية	نعم	أعدت البعثة ٤٨ تقريرا أسبوعيا عن اتجاهات الحماية والحوادث، وجرى تبادلها مع شركاء الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين لأغراض أنشطة السياسة العامة والدعوة، والتخطيط الاستراتيجي، وحشد الموارد واتخاذ القرار. وعُقد ٢٥ اجتماعا للدعوة مع سلطات الحكومة والولايات (في جوبا، وواو، وملكال، وكادوقلي، والخرطوم)، ومع فريق الأمم المتحدة القطري (اليونيسيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان) لمعالجة مسائل محددة تتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، بما في ذلك إطلاق سراحهم وإدماجهم، وأثر الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة، والتحرش من قبل الأفراد النظاميين، وأثر الصراعات القبلية على المدنيين، والمنازعات بشأن الأراضي، وعمليات النقل القسري ومسائل الهدم والنقل في الخرطوم وجوبا. وأُدرجت النتائج في استراتيجيات البعثة لمعالجة شواغل الحماية المرتبطة بهجرة القبائل في منطقة أبيي، وجهود تثبيت الاستقرار في جونقلي.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إجراء ٢٠ تحقيقاً وتقييماً ميدانيا لحالات إساءة المعاملة الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني واختطاف المدنيين و/أو الاتجار بهم، وارتباط الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة وغيرها من انتهاكات حقوق الطفل	نعم	من مجموع ١٩٠ بعثة لتقييم الاحتياجات والتحقق أوفدت البعثة ٣٠ بعثة تحقيق ميدانية فيما يتعلق بالحالات الجسيمة لاختطاف الأطفال واختفائهم، والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وعمليات القتل، والتحرش بالمدنيين. واشتملت بعثات التقييم البالغ عددها ١٩٠ بعثة على الاضطلاع بأنشطة الرصد المنتظمة (من قبيل المناطق ذات المعدل المرتفع للعودة). التي لم تحدث بالضرورة نتيجة لانتهاكات/قضايا. وأُحيلت الاحتياجات والشواغل التي جرى تحديدها إلى شركاء التنفيذ المعنيين عن طريق الأفرقة العاملة المعنية بالحماية أو أُثيرت مع السلطات الحكومية المعنية.
التنسيق والمشاركة في لجان الحماية المشتركة بين حكومات الولايات والأمم المتحدة والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات في مجال الحماية على أساس شهري بهدف الدعوة للمساءلة واتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية من جانب السلطات المعنية	نعم	تشترك وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية مع البعثة في رئاسة لجنة الأمم المتحدة للحماية التي أُنشئت في جنوب كردفان. ويعمل ٢٠ فريقا عاملا للحماية في المناطق التي جرى تحديدها بوصفها مناطق عالية المخاطر في توريت، وياي، وكاجوكاجي، ونيمولي، وتامبورا، ويامبيو، وكبويتا، وواو، وملكال، ومابان، وبور، وكواجوك، وأويل، وروميبيك، والدمازين، وكادوقلي، وأبيي والخرطوم وفي جملة تلك الأفرقة العاملة، الفريق العامل الإقليمي المعني بالحماية، في جوبا واللجنة الوطنية الدائمة المعنية بالحماية، في الخرطوم. وجرى إدماج الأفرقة العاملة المعنية بالحماية وبحماية الطفل في كل من واو وكواجوك وروميبيك وبانتيو. وترأس البعثة أو تشارك في رئاسة هذه الأفرقة العاملة التي تضم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية المعنية ومفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان. وعُقدت اجتماعات شهرية منتظمة لتبادل المعلومات بشأن حوادث الحماية والثغرات، وتحديد الاتجاهات، وتنسيق الأنشطة والتحقق من الحوادث ووضع رسائل للدعوة.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وتشارك البعثة في ١٢ فريقا عاملا معنيا بالحماية في الولايات في كل من أبيي، وكادقلي، والدمازين، وجوبا، وتوريت، ويامبيو، وواو، وملكال، وكواجوك، ورومبيك، وبور وبانتيو، والتي تجتمع شهريا لتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابات للانتهاكات التي جرى تحديدها.
تحديد حالات اختطاف المدنيين و/أو الاتجار بهم والتحقيق فيها وتحليلها، والمساهمة في إيجاد حل لهذه الحالات بما يخدم مصلحة الضحايا على أحسن وجه وذلك من خلال الدعوة لدى السلطات وشبكة منظمات الرعاية الاجتماعية والتعاون معها وكذلك من خلال التدخل لدى المؤسسات الأمنية والقانونية بما فيها المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل	نعم	قامت البعثة بتوثيق ٢٥ حالة اختطاف من قبل جيش الرب للمقاومة و٣٠ حالة هروب من جيش الرب والتحقق منها. جرى التنسيق مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، ووزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية، واليونيسيف لتعقب أماكن وجود الأطفال المخطوفين بما في ذلك اقتفاء أثر الأسر ولم الشمل. وعُقدت اجتماعات للدعوة مع ولاة ولايات غرب الاستوائية، والاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية، لتوفير الأمن للمشردين داخليا واللاجئين والسكان المدنيين العائدين المقيمين في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر هجمات جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك اختطاف الأطفال.
		وترصد البعثة في ولاية جونقلي، جنوب السودان، وتتصدى، بالتنسيق مع اليونيسيف، للزيادة الملحوظة في عمليات اختطاف الأطفال في سياق الصدامات القبلية منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، بما في ذلك تسجيل ١٥٠ طفلا مخطوفا، وتوفير التدريب وبناء قدرات للمنظمات المحلية في مجال اقتفاء أثر الأسر ولم الشمل، والدعوة مع السلطات على صعد المقاطعة، والولاية وحكومة جنوب السودان بشأن إطلاق سراح الأطفال والدعم اللوجستي للم شملهم.
تنظيم ٢٠ حلقة عمل، بالتعاون مع اليونيسيف، بمشاركة ما متوسطه ٤٠ مسؤولاً من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بشأن المسؤولية عن حماية الأطفال من التجنيد في القوات المسلحة ومن تعرضهم لانتهاكات أخرى مثل العنف الجنساني وعمليات الاختطاف	نعم	عُقدت بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء ٢٠ دورة تدريبية بشأن حماية الطفل، استفاد منها ٧٠٥ أشخاص ينتمون لمختلف الهيئات التابعة للحكومة (الوحدات المتكاملة المشتركة/وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة، وأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان/القوات المسلحة السودانية، والمرشدون الاجتماعيون، والشرطة،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		والقضاة، والصحفيون، وأعضاء البرلمان، ومفوضو المقاطعات، وقادة منظمات المجتمعات المحلية، والزعماء التقليديون، والمعلمون، والراصدون الوطنيون وغيرهم) بشأن موضوعات محددة (الأطفال المرتبطون بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وتجنيد الأطفال، والأطفال المنتهكون للقانون، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وحالات الاختطاف، وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومشروع قانون الطفل لعام ٢٠٠٨، وغير ذلك).
تنظيم ١٥ حلقة عمل، تضم كل منها ما متوسطه ٤٠ من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان، بشأن مسائل تتعلق تحديدا بحماية الطفل، بما في ذلك مسؤوليتهم عن دعم أنشطة الحماية التي تنفذها البعثة وبشأن مسؤولية الدولة عن حماية حقوق الأطفال	نعم	عقدت البعثة ٣٥ دورة أسبوعية للتدريب التمهيدي بشأن حماية المدنيين وحماية الطفل، استفاد منها ما مجموعه ٨٦١ ٢ من موظفي البعثة (٠٩٤ ١ موظفا مدنيا، و ٩٢٢ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٨٣٥ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين و ١٠ من ممثلي البلدان المساهمة بقوات). وعقدت حلقتا عمل للبلدان المساهمة بقوات لتدريب المدربين بشأن حماية الطفل، لفترة ثلاثة أيام، لفائدة ٣٥ مشاركا وعقدت حلقتا عمل لشرطة الأمم المتحدة لتدريب المدربين بشأن حماية الطفل، لفترة ثلاثة أيام، ولفائدة ٤٠ مشاركا.
تنظيم حلقتي عمل بمشاركة ٣٠ مشاركاً من وزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة العدل التابعتين لحكومة الوحدة الوطنية، ووزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية، ووزارة العدل التابعتين لحكومة جنوب السودان، ومنظمات المجتمع المدني بشأن العنف الجنساني، وإعداد وإذاعة برنامج إذاعي مدته ٣٠ دقيقة حول العنف الجنساني	لا	عقدت البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ اجتماعا مع مسؤولي الوزارة في مجالات الرعاية الاجتماعية وشؤون الطفل، ومع المسؤولين في مديرية شؤون المرأة والأسرة، لاستعراض الجهود المبذولة لتعميم التوعية بالعنف الجنساني. وعملت البعثة مع المجتمع المدني بشأن سلسلة من البرامج لمعالجة القضايا والشواغل الجنسانية وإعداد برامج إذاعية لمناقشة العنف الجنساني والقضايا الجنسانية. وشمل هذا المشاركة في مناقشة إذاعية بشأن العنف العائلي في إذاعة مرايا في آذار/مارس ٢٠٠٩ في جوبا.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير حفظة السلام الحماية للمدنيين الذين يتعرضون لتهديد مباشر بالعنف الجسدي	نعم	حددت البعثة أثناء الصدامات بين قوات القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المنضوية تحت لواء الوحدة المتكاملة المشتركة، التي نشبت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في ملكال، ولاية أعالي النيل، تجمعات كبيرة من المدنيين الضعفاء، بمن فيهم اللاجئون والأيتام، وقامت بتسيير دوريات مكثفة في هذه المواقع وقدمت المساعدة الطبية الطارئة لهم (عيادة متنقلة) ومياه الشرب. وتصديا للزيادة في أعداد الضحايا من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، التي أسفرت عن الصدامات القبلية في ولاية جونقلي، أنشأت البعثة قاعدتي عمليات مؤقتتين في بيبور وأكوبو لتيسير زيادة الوصول والأمن الجسدي، وزادت من الدوريات في المناطق المتضررة بالترادف مع زيادة أنشطة الدعوة والاشتراك مع السلطات الحكومية على صُعد المقاطعة، والولاية وحكومة جنوب السودان.

العنصر ٥: الدعم

٥١ - يبين عنصر الدعم عمل فريق السلوك والانضباط، ووحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقسم شؤون الأمن والسلامة، وشعبة دعم البعثة وخدمات مكافحة الألغام. وفي إطار هذا العنصر، قُدِّمت الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية لدعم البعثة والأنشطة الموكلة إليها في أجواء مفعمة بالحركة تتسم بتحديات لوجستية وظروف معيشية وعملية صعبة، وقدرات محدودة مقارنة بحجم الطلب الذي نشأ خلال تلك الفترة. وحققت البعثة كفاءة في خدمات المناولة الأرضية التي اضطلع بها موظفوها بدلا من المورِّد.

٥٢ - وفي ضوء التقييم الذي أجري للترتيبات الأمنية المشددة في شتى أنحاء منطقة البعثة، وتطورات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدعم المطلوب للتحضير للانتخابات، روجعت أولويات دعم البعثة وأعيد النظر في تلك الأولويات على مدار العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجه اهتمام أكبر لتعزيز التدابير الأمنية، ودعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتحضير للانتخابات، وإعادة تشكيل الجيش، مما أدى إلى زيادة الطلب على المرافق والبنية التحتية والنقل والسفر داخل منطقة البعثة والدعم اللوجستي. ونتيجة لذلك، أعادت البعثة النظر في فكرة تشييد أماكن دائمة لإقامة الموظفين

المدنيين والتركيز بدلا من ذلك على تشييد مرافق دائمة في مقرات القطاعات، وتعزيز التدابير الأمنية في المرافق القائمة، وتطوير المرافق في المواقع الحالية للأفرقة وتشييد وتحديث مواقع لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تكبدت البعثة تكاليف سفر داخلية تجاوزت التوقعات نتيجة لعدد من البرامج الكبرى التي استحدثت في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والتي لم تدرج في الميزانية أو تم تكثيفها، من بينها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتحضير للانتخابات، والأفرقة الجوالة، وسفر الموظفين للتدريب الداخلي. وفيما يتعلق بالعمليات الجوية، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان عملياتها المشتركة مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تتقاسمان فيها الطائرات والتخطيط المشترك وتتقاسمان تكاليف إصلاح ساحات خدمات الطائرات في الخرطوم والأُبيِّض ووضع نظام عالمي للملاحة بواسطة السواتل. وتواصلت أيضا الخدمات المشتركة وتقاسم الموارد مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في مجالات تنسيق مراقبة الحركة، وأنشطة المشتريات المشتركة، وإدارة الوقود واشتراك موظفي الجانبين في مواقع واحدة مما أسفر عن كفاءة وفعالية في التشغيل.

الإنجاز المتوقع ٥-١: تعزيز فعالية وكفاءة الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-١-١ زيادة عدد المواقع في منطقة البعثة التي تقوم فيها بنفسها بتقديم خدمات المناولة الأرضية للطائرات (٢٠٠٦/٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٤؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٥)	أنجز. ويقدم موظفو البعثة خدمات المناولة الأرضية للطائرات في ٥ مطارات (واو، الدمازين، ملكال، كادقلي، جوبا).
٥-١-٢ تخفيض تكاليف السفر داخل منطقة البعثة بنسبة ١٣ في المائة (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٣ ١٠٢ ٠٠٠ دولار؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢ ٦٩٧ ٠٠٠ دولار)	زادت حركة السفر داخل منطقة البعثة بنسبة ٣٨ في المائة عن الفترة السابقة. وتعزى هذه الزيادة بدرجة كبيرة إلى زيادة ملحوظة في التنقل في أنحاء البعثة نتيجة الإجلاء المؤقت للموظفين من أبيي خلال الأشهر الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير عقب الأزمة الأمنية التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٨، لغاية ندبهم إلى مكاتب أخرى في أثناء بناء المكاتب في أبيي، وتعزى أيضا إلى التحضير للانتخابات، والتخطيط لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذه خلال النصف الثاني من العام وزيادة سفريات الموظفين للتدريب في الخرطوم وجوبا وعنتيبي.

٥-١-٣ زيادة عدد الموظفين المدنيين المقيمين في منشآت دائمة داخل معسكرات الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة في مواقع مقرات القطاعات (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٣٠ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٠ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠ في المائة)	حدثت تأخيرات في تشييد أماكن إقامة دائمة للموظفين المدنيين منذ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وزيادة المخاطر الأمنية منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ والضغط الإضافي على قدرات البعثة مع تدشين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرا لبعد مواقع الأفرقة، ركزت البعثة أيضا على تشييد مرافق ووحدات للإقامة في مواقع الأفرقة. ونظرا لتغير الأولويات، وقدرات التشييد المحدودة المتاحة في موسم الجفاف، كان لا بد من إعادة النظر في تشييد وحدات دائمة للإقامة، والتركيز بدلا من ذلك على تشييد مرافق دائمة في مقرات القطاعات لتكون مرافق مشتركة مثل أرضيات المستودعات لكفالة التخزين السليم للأصول في الظروف الصعبة وخلال موسم الأمطار، وتشييد ملاذات آمنة، ومطابخ أساسية، ووحدات للاغتسال وأنظمة صرف صحي محلية سليمة داخل المجمعات.
٥-١-٤ زيادة عدد الطائرات المستخدمة على أساس تقاسم التكاليف مع بعثات أخرى (٢٠٠٦/٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٣)	استخدمت طائرتان ثابتتا الجناحين على أساس تقاسم التكاليف مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. واستخدمت طائرات أخرى تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان على نحو مشترك مع العملية المختلطة في حال توافرها مع تقاسم التكاليف.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسين الخدمات		
الاستعاضة عن توفير خدمات تجارية، كلما كان ذلك أوفر اقتصادياً، بقدرات داخلية فيما يتعلق باحتياجات المناولة الأرضية للطائرات في جوبا كجزء من الاستعراض الجاري لاحتياجات البعثة في هذا المجال والاستراتيجية الطويلة الأجل	نعم	نُفذّت. وتم توفير خدمات المناولة الأرضية للطائرات بقدرات داخلية في ٥ مواقع (واو، الدمازين، ملكال، كادقلي، جوبا).
سياسة شاملة للحد من السفر داخل منطقة البعثة، مع تحسين فاعلية الرحلات التي تتم الموافقة عليها، بما في ذلك تنفيذ نظام إلكتروني لتحركات الموظفين؛ إعادة النظر في التعليمات الإدارية والتوجيهات المتعلقة بالسفر داخل منطقة البعثة؛	لا	رغم الجهود المبذولة لتحسين فاعلية استخدام السفر داخل منطقة البعثة، لم يدرج عدد من البرامج الحيوية ضمن الميزانية أو تم تكثيفها في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بما في ذلك: • سفر موظفي الانتخابات في أنحاء البلد لدعم المفوضية القومية للانتخابات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسين قدرات التداول عبر الفيديو؛ وتعزيز التنسيق بين العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين في تخطيط وتنفيذ الدوريات البعيدة المدى/والزيارات للمواقع البعيدة		• زيادة الرحلات التي يقوم بها موظفو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرهم لدعم البرنامج • سفر موظفين من مقرات القطاعات ومواقع الأفرقة إلى الخرطوم أو جوبا أو عنتيبي للحصول على تدريب • الإجلاء المؤقت للموظفين إلى مواقع أخرى نتيجة أزمة أبيي منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠٨
السنة الثانية من خطة التشييد الثلاثية السنوات لتحويل أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة في مواقع مقرات القطاعات من منشآت جاهزة الصنع إلى منشآت دائمة	لا	نظرا للتأخير في تشييد أماكن إقامة دائمة للموظفين المدنيين منذ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ وزيادة المخاطر الأمنية منذ أيار/مايو ٢٠٠٨ والضغط الإضافي على قدرات البعثة نتيجة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التشكيل العسكري في المواقع الحالية وقيود التمويل، اضطرت البعثة لإعادة تقييم مشاريعها ذات الأولوية. وحدد التقييم المجالات الرئيسية التالية التي ركزت عليها البعثة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: • تعزيز الأمن عن طريق إنشاء أسوار محيطة من الطوب وملاذات آمنة وتشييد هياكل لخنادق ومصدات، وكانت هذه الإنشاءات جارية في مقرات القطاعات ومواقع الأفرقة، ولا تزال جارية فيها حتى نهاية الفترة • أُنجز تشييد أو تحديث المكاتب الولائية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جوبا وتوريت وبور وواو وأويل ورمبيك وكادقلي وجلود. وأُنجز أيضا تشييد معسكرات للتسريح في الدمازين وجلود وكادقلي • إنشاء مرافق ووحدات إقامة في مواقع الأفرقة، نظرا لبعد المسافات ونتيجة لذلك، أعيد النظر في تشييد وحدات إقامة دائمة، والتركيز بدلا من ذلك على تشييد مرافق دائمة حيوية في مقرات القطاعات كالمستودعات المحسَّنة والمطابخ

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ذات الجدران الصلبة ومرافق غسيل الملابس ووحدات الاغتسال وأنظمة الصرف الصحي المحلية السليمة داخل المجمعات.
استعراض احتياجات الطيران المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجيات للاستفادة القصوى من الأصول المشتركة	نعم	دأبت بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور باستمرار على استعراض الاحتياجات المتعلقة بالطيران على نحو مشترك مما أسفر عن تقاسم ما يلي: طائرة من طراز MD83 وطائرة من طراز IL-76 خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وشملت أصول الطيران الأخرى التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان والتي تم تقاسمها مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ طائرة من طراز C130 وطائرة خصصت لبعثة الأمم المتحدة في السودان من طراز MD83 وطائرة من طراز CRJ200 وطائرة هليكوبتر من طراز AME. وكان يجري بانتظام التخطيط على نحو مشترك في مجالات العمليات الجوية والامتثال التقني وخدمات المطارات عن طريق عقد اجتماعات أو التداول عبر الفيديو. وعملت بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور معا في مشاريع كبرى أخرى خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ شملت: • وضع نظام عالمي للملاحة بواسطة السواتل • تشييد وتحديث ساحات لخدمة الطائرات في مطارين في الخرطوم والأُبيِّض لتخفيف الضغط عن مطاريهما الرئيسيين. ومن المقرر أن تنتهي هذه الأعمال في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
تمركز ما متوسطه ٧٤٥ ٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٦٢٥ من المراقبين العسكريين و ٧١٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن		أُجري التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لما يلي:
	٨ ٥٠٢	من أفراد وحدات المساندة وحماية القوة
	٦٠٧	مراقبين عسكريين
	٥٧٥	فردا من شرطة الأمم المتحدة
		يعزى انخفاض الأعداد إلى دراسة القدرة العسكرية التي دعت إلى تخفيض عدد المراقبين العسكريين إلى ٦ ٢٥٠ مراقبا، والاستعاضة عن عدة وحدات متخصصة قائمة بوحدات أخرى، مما أسفر عن تأخير في النشر إلى حين توقيع مذكرة تفاهم مع البلد المساهم بقوات.
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن ترتيبات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها وتفتيشها	٤٤٤	تقريرا من تقارير التحقق والتفتيش جرى إعدادها.
	١٤١	تقريرا من تقارير التحقق الفصلية فيما يتعلق بما متوسطه ٨ ٣٠٩ من الأفراد العسكريين جرى إعدادها.
تخزين وتوفير حصص إعاشة ومياه لما متوسطه ٨ ٥٤٢ فرداً من الأفراد العسكريين	٨ ٣٠٩	متوسط عدد الأفراد العسكريين الذين زُودوا بحصص إعاشة، باستثناء ١٩٣ من ضباط الأركان.
	٦٤١	متوسط عدد الأفراد العسكريين الذين زُودوا بمياه معبأة. واقتنت جميع الوحدات محطاتها لمعالجة المياه منذ آذار/مارس ٢٠٠٩.
إدارة شؤون ما متوسطه ٤ ٢٦٠ موظفا مدنيا، من بينهم ١ ٠٣٨ موظفا دوليا و ٢ ٨٦٠ موظفا وطنيا و ٣٦٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة	٣ ٤٣٣	متوسط عدد العقود التي جرت إدارتها يشمل:
	٧٥٨	موظفا دوليا
	٢ ٤٢٢	موظفا وطنيا
	٢٥٣	متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط مخصص لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد	١ ٩٨٣	من أفراد حفظ السلام تلقوا إحاطة تعريفية بمدونة قواعد السلوك، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنهما. وشمل هذا:

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
والإجراءات التأديبية	٧١٨	فردا من أفراد شرطة البعثة
	٣٤٩	موظفا مدنيا دوليا
	٢٨٤	موظفا مدنيا وطنيا
	٦٣٢	فردا من المتعاقدين وغيرهم
		قدمت البعثة ٤٩ إحاطة في جميع القطاعات للجدد من وحدات البلدان المساهمة بقوات والمراقبين العسكريين وضباط الأركان. وقدمت البعثة ١٣ إحاطة مصممة لمواضيع معينة إلى الموظفين الإداريين التابعين لشرطة بعثة الأمم المتحدة في السودان وقادة القطاعات وقادة مواقع الأفرقة، فضلا عن ضباط الأمن الوطنيين التابعين للبعثة ومتعاقدي البعثة. وقامت الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط بتحديث نظام تتبع سوء السلوك بانتظام لرصد حالات سوء السلوك وتحديد الاتجاهات وكذلك عوامل الخطر لأغراض اتخاذ إجراءات في مجال السياسات.
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وإصلاح مقر واحد للبعثة، ومكتب ميداني واحد في جوبا و ٣ مكاتب فرعية في ملكال وفي واو، ورمبيك، و ٣ مكاتب إقليمية في الدمازين، وكادقلي، وأبيي، وقاعدة لوجستيات واحدة، ومرفق واحد للتخليص الجمركي، ومحطة واحدة للبث الإذاعي و ١٨ موقعاً من مواقع الأفرقة التي ينتشر فيها الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون	نعم	أُجريت صيانة روتينية لجميع الهياكل القائمة، بما في ذلك وحدات الإقامة والمكاتب والمطابخ ومرافق غسل الملابس، وكذلك في ١٨ موقعا من مواقع الأفرقة شملت شبكة الكهرباء وشبكة المياه والصرف الصحي ووحدات الاغتسال، ونظم مياه المجارير، والأرصفة. وأجريت عمليات معاينة يومية، وصيانة مكيفات الهواء ومولدات الكهرباء وأعمال إدخال التحسينات على الأرضيات.
تزويد جميع المواقع بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجارير والنفايات والتخلص منها	نعم	زودت جميع المواقع بخدمات الصرف الصحي الأساسية، بما في ذلك جمع مياه المجارير والنفايات والتخلص منها.
تشغيل وصيانة ٤٦ بئراً للمياه و ١٤ محطة لتنقية المياه، و ٧ محطات لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة و ٧ محطات أخرى مملوكة للوحدات على نطاق البعثة		جرى تشغيل وصيانة ما يلي على نطاق البعثة:
	٤٦	بئرا للمياه
	١٧	محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٣١	محطة لتنقية المياه مملوكة للوحدات
		يقوم التقنيون التابعون للبعثة بصيانة محطات تنقية المياه حسب الاقتضاء في المواقع يوميا كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ولزم عدد أكبر من محطات تنقية المياه لتغطية جميع مواقع الأفرقة.
تشغيل وصيانة ٥٠٠ مولد كهربائي مملوك للأمم المتحدة و ٢١٠ مولدات كهربائية مملوكة للوحدات (مولدات كهربائية تندرج في إطار بند الاكتفاء الذاتي من المعدات المملوكة للوحدات) على نطاق البعثة		جرى تشغيل وصيانة مولدات الكهرباء التالية التي تتراوح طاقتها ما بين ٥ و ٥٠٠ كيلو فولت أمبير على نطاق البعثة:
	٧٢١	مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة
	٢٣٩	مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات
		ومع الإنشاءات الجارية في مقر القطاع وتوسيع وتشييد مواقع الأفرقة، نُشرت مولدات كهربائية إضافية تتراوح طاقتها ما بين العادية والعالية على صعيد منطقة البعثة.
تخزين وتوفير ١٣ مليون لتر من البترين والزيوت والشحوم اللازمة للمولدات الكهربائية	١٧,٦ مليون	لتر من البترين والزيوت والشحوم خُزنت وزُودت بها المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة والمملوكة للوحدات. ومع إنشاء مرافق في مقر القطاع وتوسيع مواقع الأفرقة، جرى نشر مولدات كهربائية ذات طاقة أعلى و ٢٢١ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ٢٩ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات. وبسبب الأحوال الجوية الشديدة، جرى تشغيل المولدات الكهربائية بأقل من طاقتها القصوى للحد من الأعطال، مما أسفر عن ضرورة تشغيل مولدات كهربائية إضافية في نفس الوقت لتوفير الطاقة اللازمة.
صيانة وتجديد ٥٦٥ كيلومترا من الطرق و ١١ جسرا	٩٤ كيلومترا	من الطرق جرت صيانتها وإصلاحها (طريق مهبط كايا – يي للطائرات). وكان النطاق المقرر للعمل هو إدخال تحسينات في أماكن معينة على طول الطرق المحددة. وتحول هذا النطاق إلى أعمال إعادة بناء كبيرة بسبب كثرة حركة المرور، وطول موسم الأمطار، وسوء أحوال الطرق المختارة بشكل أكبر مما كان متوقعا. وشُكل فريق واحد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		فقط من الأفرقة الثلاثة لمشروع إصلاح الطرق وصيانتها، يتمركز في يي. وتأخر تشكيل الفريقين الآخرين بسبب المشاكل المتعلقة بتوافر المرافق والمعدات. ولم تجر أي أعمال صيانة للجسور خلال الفترة لأن هذه الأعمال أحيلت إلى برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واقتنت البعثة ٥ جسور سيتولى برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تركيبها على الطرق المحددة، وذلك كجزء من شراكة الأمم المتحدة.
صيانة ٩ مطارات و ٢٢ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر على نطاق البعثة	٩	مطارات رئيسية جرت صيانتها.
	١٦	موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر ومهابط للطائرات جرت صيانتها. وكان الناتج المقرر غير صحيح لأن البعثة قامت بصيانة ١٦ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر.
إصلاح وصيانة ٣ مدارج من مدارج المطارات (في كادقلي وملكال والدمازين) يمكن استخدامها في العمليات الليلية في إطار قواعد الطيران بالرؤية المجردة على نطاق البعثة	٥	جرت أعمال صيانة مدارج الطائرات في ٥ مطارات رئيسية (كادقلي وملكال والدمازين وواو ورمبيك). وجرى إصلاح مطاري الخرطوم والأُبيِّض اللذين يمكن استخدامهما للرحلات الليلية. غير أنه يمكن استخدام مطارات كادقلي وملكال والدمازين وواو ورمبيك ليلا في إطار قواعد الطيران بالرؤية المجردة باستعمال النظم المتنقلة التي تملكها البعثة لإنارة مدارج المطارات لأغراض الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ.
إزالة الألغام من أجزاء من الهياكل الأساسية الحالية للنقل، على أن تشمل ١ ٧٠٠ كيلومتر من الطرق، بما في ذلك قيام أفرقة مسح الطرق والتحقق منها بإجراء تقييم لمسافة ١١ ٤٠٠ كيلومتر من الطرق دعما لعمليات البعثة وما يقترن بها من إزالة الألغام لأغراض إنسانية، حسب الاقتضاء	٨٣٨ كيلومترا	من الطرق جرى تطهيرها. وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، خصصت أصول إزالة الألغام لعدد أقل من المهام المتعلقة بالطرق، ولكن أنجز عدد أكبر من المهام المتعلقة بتطهير المناطق التي جرى مسحها دعما للبعثة، وذلك بالنظر إلى الأولويات الإنسانية للبعثة.
	٤ ٠٩١ كيلومترا	من الطرق جرى مسحها. وجرى التحقق من الطرق الرئيسية و تطهيرها، بما في ذلك طريق راجا – تمساح وحقول الأرز في شمال بحر الغزال وطريقي لوكيروي ولانقبو في وسط الاستوائية الوسطى، وطرق بولين – أبو

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		سنينة والقلقادة – طمبرة وعنقرتو – كلوقي في جنوب كردفان، وطرق صابانابي – بيلتوما وأم جلبي– بانكلال في ولاية النيل الأزرق. وكما ذكر أعلاه، خصصت بشكل أكبر أصول إزالة الألغام لتطهير المناطق.
	٤,٩ ملايين متر مربع	جرى تطهيرها. وكما ذكر أعلاه، خصصت بشكل أكبر أصول إزالة الألغام لتطهير المناطق. وسيعادل هذا تطهير ٦١٦ كيلومترا من الطرق بالكامل.
	٧٢٣	منطقة خطيرة جرى تطهيرها في المناطق البالغة الأثر وذات الأولوية في ولايات النيل الأزرق وشرق الاستوائية وجونقلي وشمال بحر الغزال وجنوب كردفان وأعالي النيل وواراب وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية.
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٨٣٧ ٢ مركبة ومقطورة وملحقة مملوكة للأمم المتحدة باستخدام ١٠ ورشات على نطاق البعثة	٢ ٥٩٢	مركبة ومقطورة وملحقة مملوكة للأمم المتحدة جرى تشغيلها وصيانتها. وكان العدد الفعلي للمركبات التي جرى تشغيلها وصيانتها أقل من العدد المقرر لأن المركبات التي حصلت عليها البعثة خلال السنة لم تُستلم ألا في أواخر الفترة و لم تنشر بعد.
	٩	ورشات أُقيمت في الخرطوم والأُبيِّض (قاعدة اللوجستيات) و ٩ قطاعات هي: الخرطوم والأبيض والدمازين وملكال وجوبا وكادقلي وواو وأبيي ورمبيك. وتتعهد البعثة ٩ ورشات منذ نقل ورشة الفاشر إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.
توفير الوقود والزيوت والشحوم لما يبلغ في المتوسط ٨٣٤ ١ مركبة مملوكة للوحدات	١ ٨٣٤	متوسط عدد المركبات المملوكة للوحدات التي زُودت بالوقود والزيوت والشحوم.
النقل البحري		
توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لتسعة من زوارق الدوريات المملوكة للوحدات	٩	متوسط عدد زوارق الدوريات المملوكة للوحدات التي زُودت بالوقود والزيوت والشحوم.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ٢٨ طائرة هليكوبتر على نطاق البعثة		نتيجة لتخفيض حجم الأسطول مؤقتا في الربع الأخير بأربع طائرات هليكوبتر وطائرتين ذات أجنحة ثابتة بسبب قيود التمويل الناجمة عن زيادة تكاليف العقود، بلغ متوسط الأسطول الذي شُغِّل وجرت صيانته شهريا ما يلي:
	١٢	طائرة ثابتة الجناحين
	٢٦	طائرة هليكوبتر
توفير الوقود لما مجموعه ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ٢٨ طائرة هليكوبتر		نتيجة لخفض حجم الأسطول مؤقتا، جرى توفير الوقود لما متوسطه:
	١٢	طائرة ثابتة الجناحين
	٢٦	طائرة هليكوبتر
الاتصالات		
دعم وصيانة شبكة سواتل تتكون من محور اتصالات لمحطة أرضية يتيح الاتصالات الصوتية والاتصالات عن طريق الفاكس والفيديو والبيانات	١	جرت صيانة محطة أرضية للإرسال بقطر ٧,٣ أمتار مع لوازمها لدعم توزيع خدمات الاتصالات بواسطة الصوت والفاكس والبيانات في البعثة.
دعم وتشغيل ٢٦ نظاما للفتحات الطرفية الصغيرة جدا (VSAT)، و ٢٨ مقسما هاتفيا، و ٢٨ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة		جرى توفير خدمات الدعم والصيانة لما يلي:
	٣٦	فتحة طرفية صغيرة جدا (VSAT) نُشرت في المكاتب الميدانية على صعيد منطقة البعثة.
	٦٣	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
	٢٩	موقعا للمقاسم الهاتفية (مواقع الأفرقة والقطاعات والمقر) جرت صيانتها، وذلك لتزايد الطلب على خدمات الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة اللازمة لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البعثة
دعم وصيانة أجهزة إعادة إرسال وأجهزة إرسال منها ١٤١ عالية التردد (HF)، و ٧٣ عالية التردد جداً (HVF) و ٦٨ فوق العالية التردد (UHF)	٦٠	جهازا من أجهزة إعادة الإرسال العالية التردد جدا جرت صيانتها. وجميع الأجهزة الأخرى (أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات التردد العالي/التردد العالي جدا، وأجهزة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الاتصال اللاسلكي المحمولة ذات التردد العالي جدا، والمحطات القاعدية للتردد العالي/التردد العالي جدا) تشمل أجهزة إرسال. ويبلغ عدد أجهزة الإرسال ٥٣٤ ٨ جهازا (التردد العالي والتردد العالي جدا).
دعم وصيانة ٢٥ محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي (FM) في مرفقين للإنتاج الإذاعي	١٣	محطة بث إذاعي (FM) جرت صيانتها، تشمل نظما منتشرة فقط في جنوب السودان بما أن البعثة لم تحصل على إذن بالبث في المناطق الشمالية.
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ٢٣١ خادوما، و ٨٥٠ ٣ حاسوبا مكتبيا، و ٢٧٨ ١ حاسوبا حجريا، و ٩٣٧ طابعة، و ١٨٤ مرسلا رقميا في ٢٩ موقعا		جرت صيانة معدات تكنولوجيا المعلومات التالية في ٢٩ موقعا:
	٢١٤	خادوما
	٣ ٧٥٧	حاسوبا مكتبيا
	١ ٢٣٥	حاسوبا حجريا
	٣٢٣	طابعة
	٢٨٣	ماسحة ضوئية (مرسل رقمي/ماسحة ضوئية فائقة السرعة).
		والعدد الإجمالي المتوقع للطابعات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ شمل ٤٨٧ طابعة صغيرة جرت إعادة تصنيفها في نهاية المطاف كأصناف قابلة للاستهلاك خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
دعم وصيانة شبكة محلية واحدة (LAN) و ٢٧ شبكة واسعة (WAN) لخدمة ٥٠٠ ٤ مستخدم في ٢٩ موقعا		جرى دعم وصيانة:
	١	شبكة محلية واحدة (LAN)
	٢٩	موقعا داخل منطقة البعثة جرى الربط فيما بينها وزوّدت بإمكانية الوصول إلى الشبكة الواسعة (WAN) للأمم المتحدة
	٦ ٠٠٨	حسابات بريدية مُشغَّلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم وصيانة الشبكة اللاسلكية للمنطقة	نعم	جرى توفير الدعم والصيانة للشبكات اللاسلكية في مقر الخرطوم، وفي المقار الإقليمية ومواقع الأفرقة والمعسكرات.
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة ٤٠ عيادة من المستوى الأول (١٣ عيادة مدنية و ٢٧ عسكرية)، و ٤ مرافق طبية من المستوى الثاني، ومستشفى واحد من المستوى الثالث بالإضافة إلى ١٤ فريقا طبيا أماميا و ٥ أفرقة إجلاء طبي جوي على نطاق البعثة		شُغل ووُفرت الصيانة لما يلي:
	٩	عيادات من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة
	٢٦	مستشفى عسكريا من المستوى الأول
	١٦	فريقا طبيا أماميا
	٥	أفرقة إجلاء طبي
		من أصل ١٣ عيادة طبية مدنية مقررة أوليا، سُلمت ٤ عيادات مخصصة في الأصل لمنطقة دارفور (الفاشر والجنينة وزالنجي ونيالا) إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مما جعل عدد عيادات المستوى الأول التي تشرف عليها البعثة ينخفض إلى ٩ عيادات.
	٤	مرافق طبية من المستوى الثاني في جوبا والدمازين وواو وملكال
	١	مرفق طبي واحد من المستوى الثالث في كادقلي
		يستخدم حاليا مرفقان في إطار التعاقد في الخرطوم (مستشفيا سرحون والفيصل) لتوفير الخدمات الطبية من المستوى الثالث لموظفي البعثة. وتجري حاليا ترتيبات لتوفير مرفقين إضافيين في إطار التعاقد يقدمان خدمات طبية من المستوى الثالث في الخرطوم.
تعهد ترتيبات الإجلاء البري والجوي لجميع مواقع الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما في ذلك الإجلاء إلى ٣ مستشفيات من المستوى الرابع في نيروبي (مستشفيان) ومصر	لا	احتُفظ بمرافق من المستوى الرابع في نيروبي فقط. وجرى تعهد ترتيبات الإجلاء البري والجوي في كامل أنحاء منطقة البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجلاء إلى المرافق الطبية من المستوى الرابع الموجودة في نيروبي. ولم يبدأ بعد الإجلاء الطبي إلى المرافق المصرية، في انتظار توقيع طلب التوريد.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير مرافق خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لجميع موظفي البعثة	٣	أنشئت ٣ مراكز للمشورة والفحص بصفة طوعية وسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في الخرطوم وجوبا وكادقلي لجميع موظفي البعثة.
برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التعلم من الأقران، لجميع أفراد البعثة	١٠ ١٩٢	جرى توفير برامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للموظفين في أماكن العمل و/أو أجري تدريب تعريفي لصالح ١٠ ١٩٢ مشاركا في الخرطوم وجوبا وواو وملكال وكادقلي والدمازين وأبيي، بما في ذلك مواقع أفرقة كل منها.
	١٢	دورة تدريبية للتعلم من الأقران جرى تنظيمها.
	٤٨٦	شخصا دربوا على قيادة/تثقيف الأقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الخرطوم وجوبا وواو وملكال وكادقلي والدمازين وأبيي.
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	عمل حراس الأمن على مدار الساعة في جميع المرافق الرئيسية التابعة للبعثة. وجرى أيضا توفير أفراد مناوبة أمنية وآخرين للعمل بالتناوب على مدار الساعة أو على أساس الطلب.
توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره ممن حُدِّدوا كبار مسؤولي البعثة والزائرين	نعم	جرى توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره ممّن حُددوا من كبار مسؤولي البعثة والزائرين.
توفير الإرشادات الأمنية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأمن أماكن الإقامة وخدمات تقييم المواقع، لصالح ٦٢٥ مراقباً عسكرياً و ٢٠٣ ضباط أركان عسكريين و ٧١٥ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١ ٠٣٨ موظفاً دولياً و ٣٦٢ من المتطوعين الدوليين	نعم	جرى توفير الإرشادات الأمنية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأمن أماكن الإقامة وخدمات تقييم المواقع، حسب الاقتضاء. وجرت عمليات معاينة لجميع أماكن الإقامة الخاصة لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين وضباط الأركان وشرطة الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة على صعيد منطقة البعثة.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير تدريب تعريفي أمني، وتدريب نظري/عملي أساسي في مجال مكافحة الحرائق لجميع موظفي البعثة الجدد، بالإضافة إلى عقد دورات أساسية لتجديد المعلومات في مجال مكافحة الحرائق لجميع موظفي الأمن ومراقبي مكافحة الحرائق في البعثة.	نعم	جرى توفير تدريب أمني لجميع موظفي البعثة الجدد خلال التدريبات التعريفية، وتدريب ميداني إجباري على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية في الخرطوم وجوبا، بما يشمل جزءا متعلقا بالسلامة من الحرائق ومكافحة الحرائق. ويُقدَّم تدريب لأفراد الأمن على مكافحة الحرائق طول السنة.
إجراء عمليات تقييم وتفتيش سنوية للسلامة من الحرائق في جميع الأماكن بغية التأكد من الامتثال لمعايير السلامة من الحرائق، بما في ذلك إجراء استعراضات فصلية لمدى تنفيذ توصيات السلامة من الحرائق	نعم	أجرى موظف معني بالسلامة من الحرائق يعمل مع إدارة شؤون السلامة والأمن عمليات تقييم وتفتيش سنوية شملت جميع مرافق البعثة وأماكن عملها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.
إعداد ٢٥٠ تقرير تحقيق شهري عن حوادث الطرق وسرقة ممتلكات البعثة أو ضياعها أو تلفها، وعمليات السطو والحوادث المتصلة باعتقال الموظفين واحتجازهم، وحوادث الوفاة أو الإصابة بجروح وحالات سوء السلوك من جانب موظفي الأمم المتحدة	٢٦٧	تقرير تحقيق شهري جرى إعدادها ووضعها في صيغتها النهائية، منها ١٤٨ تقريرا في الشمال و ١١٩ تقريرا في الجنوب.

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

			الفرق	
الفئة	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٣١ ٧٢٨,٦	٣١ ٧١٩,٤	٩,٢	٠,٠
الوحدات العسكرية	٢٣٠ ٢٣٥,٦	٢٣٠ ٩٣٢,٦	(٦٩٧,٠)	(٠,٣)
شرطة الأمم المتحدة	٣٨ ٢٤٥,٩	٣٥ ٥٤٢,٩	٢ ٧٠٣,٠	٧,١
وحدات الشرطة المشكلة	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**٣٠٠ ٢١٠,١**	**٢٩٨ ١٩٤,٩**	**٢ ٠١٥,٢**	**٠,٧**

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٢٣ ٦٣٣,٩	١٢٦ ٨٢٢,١	(٣ ١٥٨,٢)	(٢,٦)
الموظفون الوطنيون	٥٠ ٤٦٢,٨	٥١ ١٨٠,١	(٧١٧,٣)	(١,٤)
متطوعو الأمم المتحدة	١٠ ٦٧٧,٢	١١ ٦٠٢,٤	(٩٢٥,٢)	(٨,٧)
المساعدة المؤقتة العامة	٣ ٦٤٨,١	٣ ٤٧١,٠	١٧٧,١	٤,٩
المجموع الفرعي	**١٨٨ ٤٥٢,٠**	**١٩٣ ٠٧٥,٨**	**(٤ ٦٢٣,٨)**	**(٢,٥)**
التكاليف التشغيلية				
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٦٣٧,٩	١ ١٥٩,٨	٤٧٨,١	٢٩,٢
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الاستشاريون	٤٧٠,٩	٢٦٥,٣	٢٠٥,٦	٤٣,٧
السفر في مهام رسمية	٥ ٤٨٤,١	٦ ٥٩١,٠	(١ ١٠٦,٩)	(٢٠,٢)
المرافق والهياكل الأساسية	٩٥ ٩٦٦,١	٩١ ٤٣٩,٠	٤ ٥٢٧,١	٤,٧
النقل البري	٢٣ ٠٢٤,١	٢١ ٥٥٨,٤	١ ٤٦٥,٧	٦,٤
النقل الجوي	١٤٥ ٨٨٣,٨	١٤٥ ١٢٢,٣	٧٦١,٥	٠,٥
النقل البحري	٦٧,٣	٦٧,٠	٠,٣	٠,٤
الاتصالات	١٨ ٠٤٤,٦	١٧ ٧٤٩,٢	٢٩٥,٤	١,٦
تكنولوجيا المعلومات	١٠ ٨٢٠,٢	١٠ ٧٤٣,٣	٧٦,٩	٠,٧
الخدمات الطبية	٩ ٣١١,٠	٩ ٢٠٣,٣	١٠٧,٧	١,٢
المعدات الخاصة	١ ٩٦٥,٦	٢ ٠٦٤,٢	(٩٨,٦)	(٥,٠)
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٧٤ ٥٥٦,٠	٦٣ ٠٧٦,٧	١١ ٤٧٩,٣	١٥,٤
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	١٧٧,٩	٨٢٢,١	٨٢,٢
المجموع الفرعي	**٣٨٨ ٢٣١,٦**	**٣٦٩ ٢١٧,٥**	**١٩ ٠١٤,١**	**٤,٩**
إجمالي الاحتياجات	**٨٧٦ ٨٩٣,٧**	**٨٦٠ ٤٨٨,١**	**١٦ ٤٠٥,٥**	**١,٩**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٥٥٣,٥	٢٠ ٧٩٧,٢	(٢ ٢٤٣,٧)	(١٢,١)
صافي الاحتياجات	**٨٥٨ ٣٤٠,٢**	**٨٣٩ ٦٩١,٠**	**١٨ ٦٤٩,٢**	**٢,٢**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٨٧٦ ٨٩٣,٧**	**٨٦٠ ٤٨٨,١**	**١٦ ٤٠٥,٥**	**١,٩**

باء – نمط الإنفاق الشهري

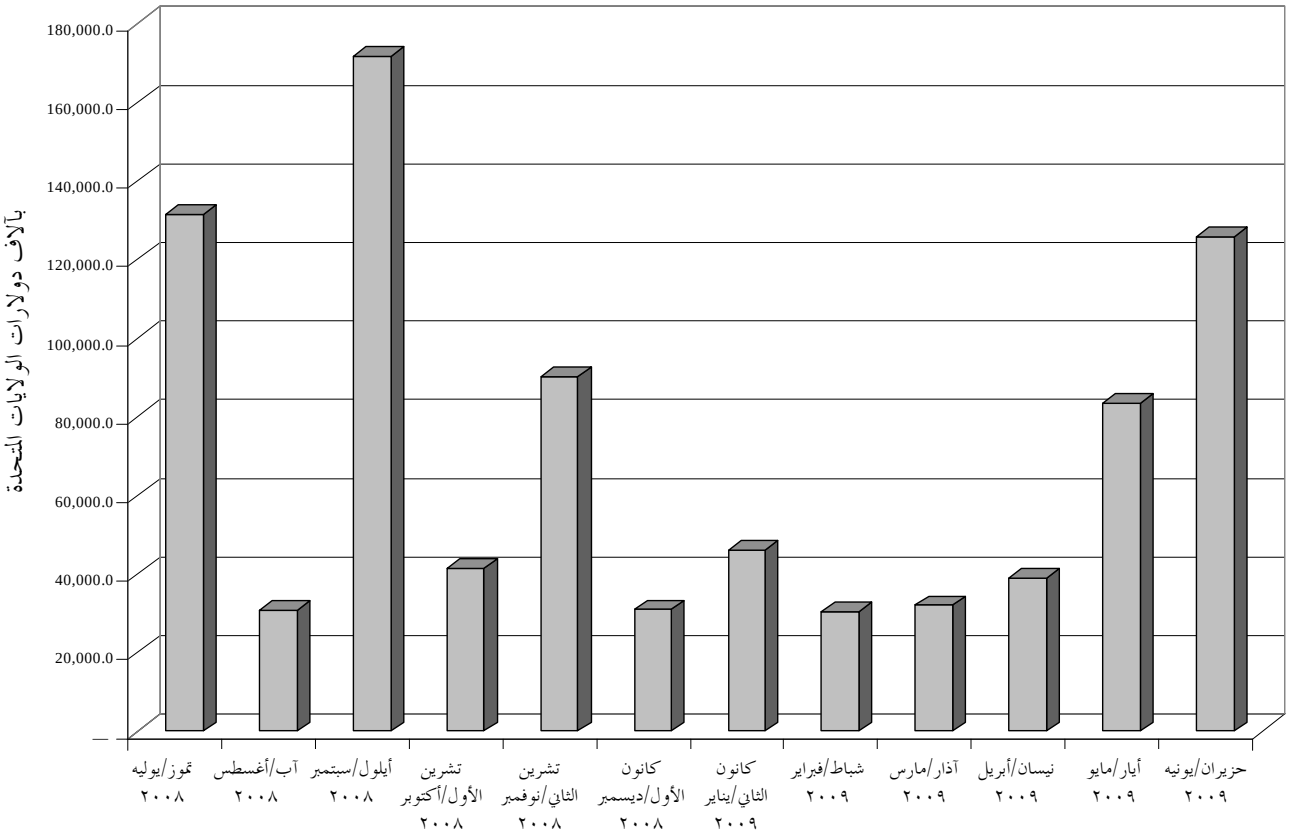

٥٤ - يُعزى ارتفاع النفقات خلال شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى بدء دورة الشراء السنوية في تموز/يوليه وتسديد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويُعزى ارتفاع النفقات في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتناوب الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، وإتمام عملية الشراء وما يتصل بها من تسوية للفواتير والمدفوعات المسددة للبائعين عن السلع والخدمات التي قدموها خلال الفترة السابقة لنهاية السنة المالية وإقفال الحسابات.

جيم – الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلـــغ
الإيرادات المتأتية من الفوائد	٨ ٥٩٠,٥
إيرادات أخرى/متنوعة	١٠ ١٢٩,٨
التبرعات النقدية	–
تسويات الفترات السابقة	(٤,٩)
إلغاء التزامات الفترة السابقة	١٨ ٩٨٣,٤
المجموع	**٣٧ ٦٩٨,٨**

دال – الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
المراقبون العسكريون	–
الوحدات العسكرية	٤٦ ٧٢٦,٣
وحدات الشرطة المشكلة	–
المجموع الفرعي	**٤٦ ٧٢٦,٣**
الدعم الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١٧ ٧٧٩,٣
الاتصالات	٧ ٥٧٢,٦
الخدمات الطبية	٧ ٥٤٠,٥
المعدات الخاصة	٢ ٠٢٥,٨
المجموع الفرعي	**٣٤ ٩١٨,١**
المجموع	٨١ ٦٤٤,٥

عوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظرف البيئية البالغة القسوة	٢,٦٠	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	–
عامل ظروف التشغيل المكثفة	٣,٨٠	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	–
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٣,٣٠	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	–
باء – العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
الفئة		النفقات	
عامل النقل الإضافي		٠,٠ إلى ٣,٠	

رابعاً – تحليل الفروق[1]

	الفرق	
الوحدات العسكرية	(٦٩٧,٠ دولار)	(٠,٣ في المائة)

٥٥ – نشأت الاحتياجات الإضافية عن ضرورة تغطية تكاليف المعدات العسكرية الخاصة، بما في ذلك الزوارق العسكرية العالية السرعة وأجهزة الغوص (٠٠٠ ٨٨٢ ٢ دولار). وقابل تلك الاحتياجات جزئيا انخفاض تكاليف تناوب القوات، حيث بلغ متوسطها ٠٥٥ ٢ دولارا للشخص الواحد بالمقارنة مع مبلغ ٤٨٦ ٢ دولارا المدرج في الميزانية.

	الفرق	
شرطة الأمم المتحدة	٧٠٣,٠ ٢ دولارات	٧,١ في المائة

٥٦ – يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين يتلقون معدلات أعلى من بدل الإقامة المقرر للبعثة عن الثلاثين يوما الأولى، وانخفاض العدد الفعلي لرحلات التناوب بالنظر إلى تمديد مدة عقود خدمة ١٢١ فردا من شرطة الأمم المتحدة إلى أكثر من سنة.

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تصل قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

	الفرق
الموظفون الدوليون	(١٥٨,٢ ٣ دولار) (٢,٦ في المائة)

٥٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى زيادة نسبتها ٤ في المائة في المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وإلى زيادة نسبتها ٥ في المائة في بدل المخاطر. وقوبل ذلك جزئيا بانخفاض الاحتياجات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة، حيث انتقل ٧٣ في المائة من الموظفين في الميدان إلى أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة، مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة التي كانت متوقعة في تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

	الفرق
الموظفون الوطنيون	(٧١٧,٣ دولارا) (١,٤في المائة)

٥٨ - يُعزى ارتفاع الاحتياجات إلى زيادة بنسبة ٦,٨ في المائة في مرتبات فئة الخدمات العامة وبنسبة ٢,٣ في المائة في مرتبات الفئة الفنية الوطنية، اعتبارا من ١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٩. وقوبل ذلك جزئيا بانخفاض التكاليف العامة الفعلية للموظفين.

	الفرق
متطوعو الأمم المتحدة	(٩٢٥,٢ دولار) (٨,٧ في المائة)

٥٩ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى زيادة بدل المخاطر بنسبة ٥ في المائة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقوبل ذلك جزئيا بارتفاع معدل الشواغر ليصل إلى ٢٨,٣ في المائة بالمقارنة مع نسبة ١٥ في المائة التي كانت متوقعة في تقديرات التكاليف.

	الفرق
المساعدة المؤقتة العامة	١٧٧,١ دولار ٤,٩ في المائة

٦٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى معدل شغور فعلي في الوظائف الدولية بلغت نسبته ٥٠ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٢١ في المائة التي كانت متوقعة في تقديرات التكاليف. وقوبل ذلك جزئيا بزيادة نسبتها ٥ في المائة في بدل المخاطر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فضلا عن ارتفاع عدد الموظفين العاملين في الميدان الذين انتقلوا إلى أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة.

		الفرق
الأفراد المقدمون من الحكومات	٤٧٨,١ دولار	٢٩,٢ في المائة

٦١ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى معدل شغور فعلي بلغت نسبته ٤١,٧ في المائة بالمقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية البالغة نسبته ١٥ في المائة.

		الفرق
الاستشاريون	٢٠٥,٦ دولارات	٤٣,٧ في المائة

٦٢ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى صعوبة العثور على استشاريين محليين مؤهلين للاضطلاع بمهمة التدريب في جميع أنحاء منطقة البعثة.

		الفرق
السفر في مهام رسمية	(١ ١٠٦,٩ دولارات)	(٢٠,٢ في المائة)

٦٣ - نشأت الاحتياجات الإضافية عن ضرورة تغطية تكاليف السفر داخل منطقة البعثة بسبب زيادة الأنشطة في جميع أنحاء منطقة البعثة في النصف الثاني من الفترة، فيما يتعلق ببدء تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأنشطة الانتخابية، وزيادة الدورات التدريبية الداخلية التي نظمت في الخرطوم وجوبا.

		الفرق
المرافق والهياكل الأساسية	٤ ٥٢٧,١ دولار	٤,٧ في المائة

٦٤ - نتج انخفاض الاحتياجات إلى حد كبير عن فشل طلب العطاءات لبناء مدارج الطائرات في جوبا لبعثة الأمم المتحدة في السودان، إذ ثبت أن تلك المدارج مكلفة للغاية بالنسبة للبعثة. وكان هذا المشروع يحظى بالأولوية فأرجئت مشاريع أخرى أو قلص حجمها لاستيعاب الاحتياجات الإضافية من التمويل. وقوبلت تلك الوفورات جزئيا بالاحتياجات المتعلقة بتلبية احتياجات البعثة ذات الأولوية من قبيل التعزيزات الأمنية وتطوير مواقع الأفرقة.

	الفرق	
النقل البري	١ ٤٦٥,٧ دولار	٦,٤ في المائة

٦٥ - نتج انخفاض الاحتياجات أساسا عن عدم اقتناء معدات ناقلة للحاويات في الطرقات الوعرة التي كانت مقررة غير أنها لم تعد مطلوبة (٧٠٠ ٢٨٩ دولار)، وانخفاض سعر الوقود عما أُدرج في الميزانية (٧٠٠ ٦٩٥ دولار) الذي بلغ في المتوسط ١,١٩ دولار للتر الواحد، بالمقارنة مع السعر المدرج في الميزانية وهو ١,٢٦ دولار للتر الواحد، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لاقتناء قطع الغيار ومعدات الورش (٤٤٤ ٣٤٤ دولارا)، نظرا لانتهاء العمل بالعقود القائمة ووجودها في مرحلة التجديد. وقوبل ذلك جزئيا بتكاليف إضافية لأغراض التأمين على المسؤولية إزاء الغير في الفترتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٨٠٠ ١٩٢ دولار).

	الفرق	
النقل الجوي	٧٦١,٥ دولار	٠,٥ في المائة

٦٧ - نتج الرصيد غير المنفق عن انخفاض تكاليف وقود الطائرات الذي بلغ في المتوسط ١,٠٦ دولار للتر الواحد، بالمقارنة مع المبلغ المدرج في الميزانية وهو ١,١٤ دولار، وانخفاض تكاليف استئجار الطائرات الثابتة الجناحين واسترداد مبلغ ٠٠٠ ٧٠٨ دولار من التكاليف الثابتة لرسوم الإدارة من خلال تقاسم تكاليف توفير الوقود مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو ما قوبل جزئيا بارتفاع التكاليف التعاقدية لطائرات الهليكوبتر.

	الفرق	
الاتصالات	٢٩٥,٤ دولار	١,٦ في المائة

٦٧ - نتج انخفاض الاحتياجات أساسا عن البطء في نشر متعاقدين في مجال الاتصالات بسبب الصعوبات في توظيف فنيين مؤهلين (٠٠٠ ٣٩٨ دولار)، والتأخر في اقتناء معدات شؤون الإعلام (٣٠٠ ٣٠٦ دولار)، وانخفاض تكاليف طباعة المجلات الشهرية وعدم وجود متعاقدين لمشاريع محددة للدعوة في إطار اتفاق السلام الشامل (٦٠٠ ٢٥٢ دولار). وقوبل ذلك جزئيا باحتياجات إضافية لمعدات الاتصالات من أجل توفير خدمات الإنترنت في

١٩ موقعا من مواقع الأفرقة (٥٠٠ ٢٧١ دولار) وتكاليف إضافية للخدمات المشتركة (٠٠٠ ٨٦ دولار)، بما في ذلك IPLC (الدارة الدولية الخاصة المستأجرة) و NPLC (الدارة الوطنية الخاصة المستأجرة).

	الفرق	
الخدمات الطبية	١٠٧,٧ دولار	١,٢ في المائة

٦٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف اللوازم الطبية بفضل العقود الإطارية.

	الفرق	
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٤٧٩,٣ ١١ دولارا	١٥,٤ في المائة

٦٩ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى حالات التأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما أدى إلى تسريح ٥٦٦ ٦ من المقاتلين السابقين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع ما كان مقررا وهو تسريح ٠٠٠ ٥٠ مقاتل. وتحققت تخفيضات أخرى تحت بند تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة، نظرا لانخفاض عدد المعدات المملوكة للأمم المتحدة التي نقلت من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان.

	الفرق	
المشاريع السريعة الأثر	٨٢٢,١ دولار	٨٢,٢ في المائة

٧٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى تعليق المشاريع الجديدة إلى حين إتمام المشاريع القديمة على الوجه المطلوب.

خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧١ - في ما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتصل بتمويل البعثة:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ قدره ٣٠٠ ٧٨٨ ١٠ دولار، والذي يمثل الفرق بين مجموع المبلغ المقسم كأنصبة مقررة وهو ٤٠٠ ٢٧٦ ٨٧١ دولار والنفقات البالغ قدرها ١٠٠ ٤٨٨ ٨٦٠ دولار، وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والبالغ قدرها ٨٠٠ ٦٩٨ ٣٧ دولار المتأتية من الفوائد (٥٠٠ ٥٩٠ ٨ دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٨٠٠ ١٢٩ ١٠ دولار)، وتسويات الفترات السابقة (٩٠٠ ٤ دولار)، وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٤٠٠ ٩٨٣ ١٨ دولار).